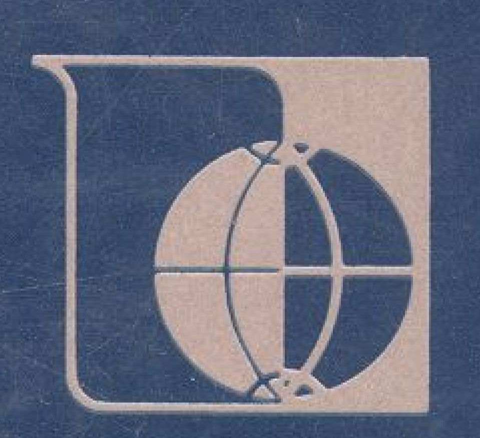


١١

سلسلة الدراسات الاستراتيجيّة

الإستراتيجيّة الأميركية الجديدة



مركز العالم الثالث
للدراسات والنشر. لندن

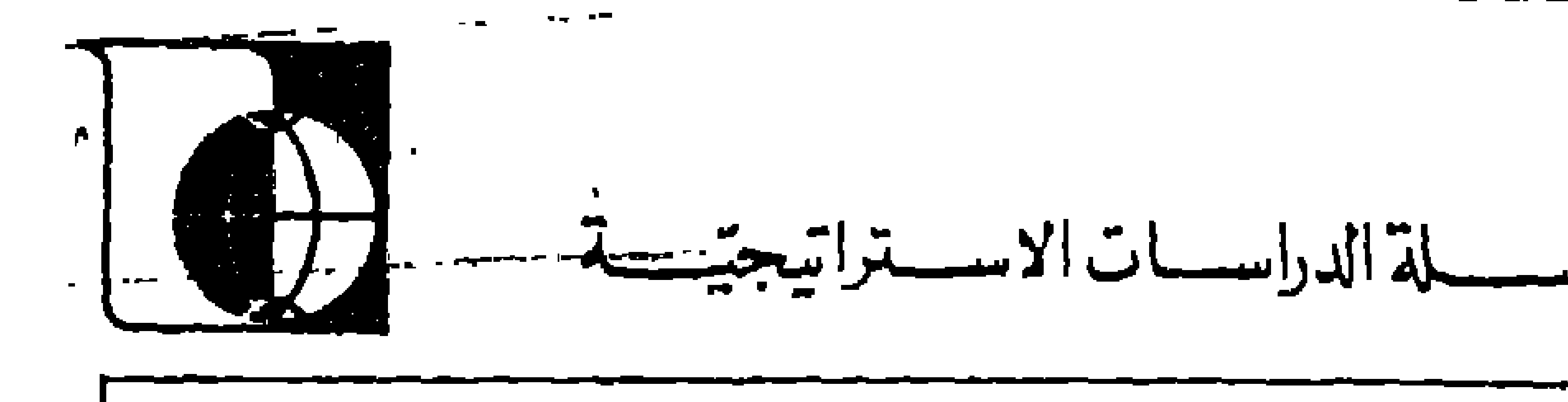
المؤسّسة العربيّة
للدراسات والنشر

الإستراتيجيّة الأميركيّة الجديدة

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر

بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير ـ ت ٨٠٧٩٠٠/١
برقياً ـ موكيالي بيروت ـ ص.ب. ١١/٥٤٦٠ بيروت

الطبعة الأولى
١٩٨٢



١١

الاستراتيجيّة الأميركية الجديدة

حسين آغا أحمد سامح الخالدي قاسم جعفر

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر

مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، لندن

هذه السلسلة

يسر المؤسسة العربية للدراسات والنشر أن تقدم للقارىء العربي هذه السلسلة من الدراسات والوثائق الاستراتيجية نظراً لقيمتها وأهميتها بالنسبة للمثقفين والباحثين ولصانعي القرار من أبناء أمتنا في مرحلة يحتل الوطن العربي فيها مركز الصدارة في الصراعات والاستراتيجيات الدولية. إن الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية أو بتلك التي لها مساس استراتيجي بالواقع العربي السياسي والعسكري والاقتصادي تعادل الاهتمام بالمستقبل العربي، والتي لا غنى لقادة الفكر والسياسة والاقتصاد والعسكريين عنها إذا ما أرادوا التكافؤ مع التحديات الجسام المطروحة.

وتستند هذه الدراسات إلى أعمال ومتابعات الباحثين في مركز العالم الثالث للدراسات والنشر والمحررين في «النشرة الاستراتيجية» الصادرة عنه والخاصة بالمشتركين، ولذا يجد القارىء الكريم تاريخ أعداد البحوث مثبتاً مع النص. والجدير بالذكر أن المؤسسة العربية للدراسات والنشر كانت قد أسست هذا المركز لسببين رئيسيين أولهما إطلاع أهل الرأي والثقافة في العالم على جوانب حضارية واجتماعية عربية تاريخية ومعاصرة، وثانيهما اصدار «النشرة الاستراتيجية» والدراسات الاستراتيجية من خلال المتابعة الدقيقة والاطلاع على كل ما يهم وطننا في هذا المجال وعلى يد مجموعة مختارة من الاختصاصيين العرب. ولقد كان من الطبيعي أن يتجه القائمون على المؤسسة العربية نحو هذه الأهداف وفاء منهم لأهدافهم

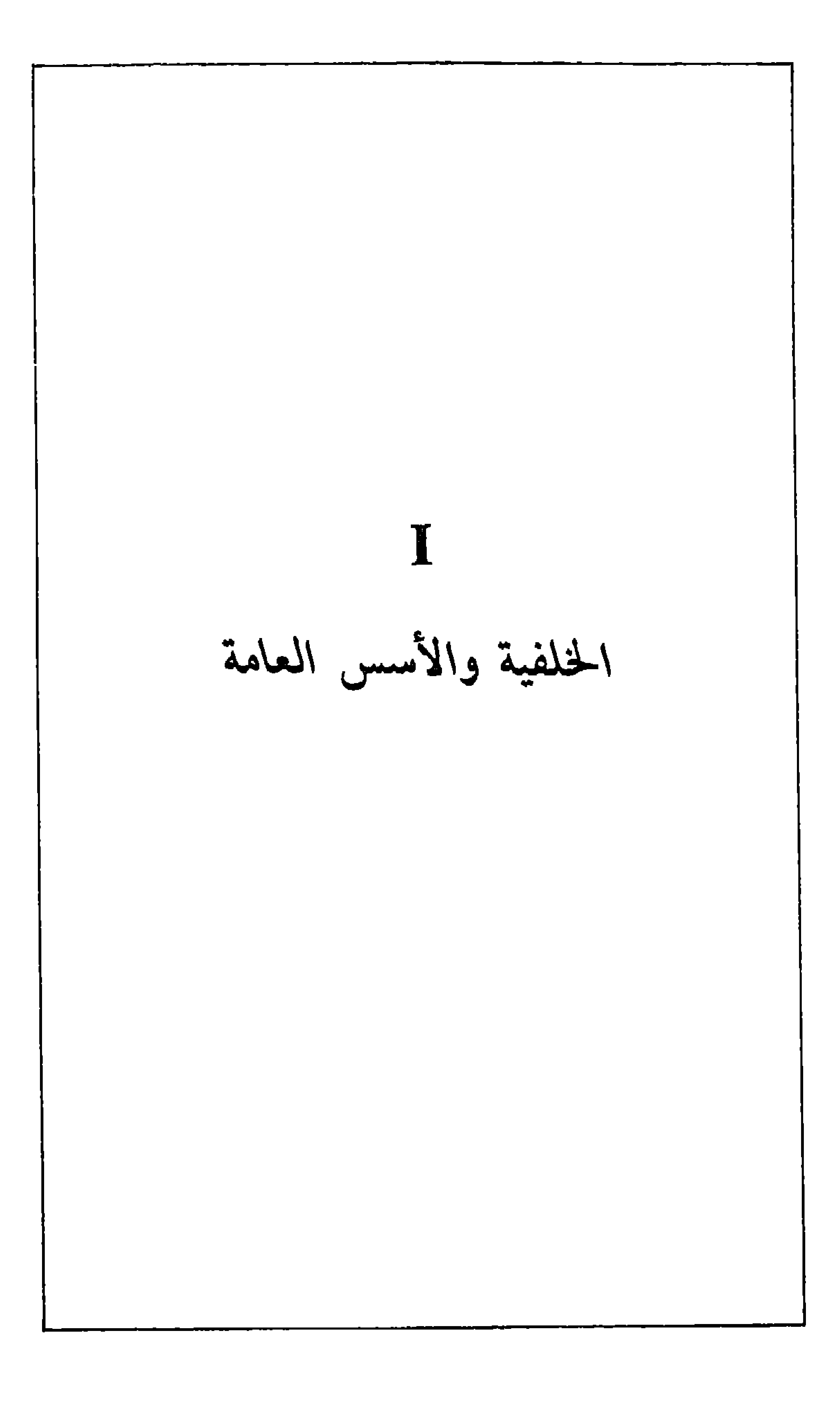
واستكمالاً لجهودهم التي أثمرت «الموسوعة العسكرية» الفريدة من نوعها وأعطت سلسلة الدراسات والترجمات العسكرية والتي تشكل في مجموعها أغنى مكتبة عسكرية في الوطن العربي.

ونلفت نظر القارىء الكريم إلى أن هذه الكراسات إذ تتحدث عن بعض القضايا المطروحة فإنما تتناول منها جوانب خاصة وتبرز أبعاداً معينة. كما أن المعلومات التي يتضمنها التحليل هي من الندرة بحيث لا تتوافر إلا في مراجع محدودة لدى أهل الاختصاص المعدودين.

ولا يفت القارىء سياق هذه الموضوعات التاريخي ونذكره بأن هذه السلسلة أريد بها أن تكون له مصادر ومراجع تساعده في فهم القضايا الراهنة وتطوراتها.

واننا لعلى يقين بأن القارىء العربي سوف يجد في هذه السلسلة مادة غنية قيمة تساعده على متابعة القضايا والأحداث والتطورات والتقاط صورة جوهر حركتها واتجاهها الرئيسي.

المؤسسة العربية



I

الخلفية والأسس العامة

« مبدأ كارتر »
والمعضلات الاستراتيجية الاميركية

العدد ـ ١ ، ١٩٨٠/٢/١٤

« ان الولايات المتحدة تحذر بأن العدوان الشيوعي في الشرق الاوسط يشكل تهديداً خطيراً على مصالحها الحيوية .. وتعلن عن استعدادها استعمال قواتها المسلحة في رد العدوان المباشر عن هذه المنطقة » .

(مبدأ ايزنهاور ، شباط ١٩٥٧)

« تعتبر الولايات المتحدة اية محاولة [سوفياتية] تستهدف السيطرة على منطقة الخليج ، اعتداء على مصالحها الحيوية .... وستقوم برد مثل هذا العدوان بشتى الوسائل لديها بما في ذلك القوة المسلحة » .

(مبدأ كارتر ، كانون الثاني ١٩٨٠)

حدد « مبدأ كارتر » الذي اعلنه الرئيس الاميركي في ٢٤ كانون الثاني ١٩٨٠ الخطوات التي ستتخذها الادارة الاميركية الحالية (والتي ستستمر باتباعها على الارجح الادارة الجديدة بشكل او آخر مهما كانت نتيجة انتخابات الرئاسة المقبلة) من اجل الحفاظ على « المصالح الاميركية الحيوية في منطقة الشرق الاوسط » ـ وتتضمن هذه الخطوات ما يلي :

١ ـ زيادة فعلية في ميزانية الدفاع الاميركية بنسبة ٥٪ كل عام خلال السنوات الخمس المقبلة .

٢ ـ تقوية وتطوير القدرة الاميركية على « التدخل السريع » في

المناطق البعيدة عن القارة الاميركية (اي بالاساس في منطقة الخليج العربي) .

٣ ـ تقوية حلف « ناتو » وسائر الاحلاف الأمنية الاميركية الأخرى .

٤ ـ العمل على ايجاد « حل » لأزمة الشرق الاوسط والصراع العربي ـ الاسرائيلي (اي الاستمرار في سياسة كامب دافيد) مع « التأكيد على الضمانة الأمنية الاميركية لاسرائيل » .

٥ ـ زيادة حجم التواجد العسكري الاميركي في المحيط الهندي وايجاد القواعد والتسهيلات للقوات الاميركية في « شمالي ـ شرقي افريقيا » (اي مصر) ومنطقة الخليج .

٦ ـ التأكيد على « الالتزام الاميركي بسيادة الباكستان » وفقاً للمعاهدة الأمنية المبرمة عام ١٩٥٩ ، ودعمها سياسيا وعسكريا .

٧ ـ العمل على الوصول الى « صيغة دفاعية مشتركة بين دول الشرق الاوسط مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق السياسية والايديولوجية بينها » .

وبالرغم من ان الرئيس الاميركي قد وصف احداث افغانستان بأنها تشكل « اكبر خطر على السلام الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية » ، فان الرد على هذا الخطر المتمثل بمبدأ كارتر لا يعكس ـ على ما يبدو ـ تحولات هامة او خطيرة في السياسة الاميركية . فلدى مراجعة الخطوات العملية الاميركية المقترحة يتبين انه قد تم اقرار اكثرها خلال السنة الفائتة وقبل الدخول السوفياتي الى افغانستان . فبالنسبة لميزانية الدفاع كان الرئيس الاميركي قد اعلن في شهر كانون الاول الماضي ضرورة زيادة ميزانية عام ١٩٨١ بنسبة ٥٪ ، وبنسبة ٤,٥٪ خلال السنوات الأربع المقبلة .

واما بالنسبة « لقوات التدخل السريع » فان الادارة قد اتخذت الخطوات الاولية الجدية بهذا الشأن في سنة ١٩٧٧ ، كما ان المسؤولين في

الحكومة الاميركية (ومن بينهم وزير الدفاع براون ووزير الطاقة السابق شليسنغر) قد اعلنوا في اكثر من مناسبة طوال العام الماضي ان اميركا مستعدة للُجوء الى القوة في الدفاع عن مصالحها الحيوية في الشرق الاوسط . بل ان فكرة انشاء قوات التدخل السريع كانت في الاساس تستهدف التأكيد على مصداقية مثل هذا الموقف . وبالنسبة « لتقوية حلف ناتو » ، فقد تم هذا مؤخرا بعد موافقة اعضاء الحلف على تجديد قواتهم النووية وادخال صواريخ « كروز » و« بيرشينغ » الى المسرح الاوروبي خلال السنوات القليلة المقبلة . واما الجهود الرامية الى ايجاد « صيغة دفاعية مشتركة » بين دول منطقة الشرق الاوسط فان وزير الدفاع الاميركي براون قد حاول الوصول الى مثل هذه الصيغة خلال زيارته للمنطقة في شهر شباط الماضي اضافة الى محاولات اميركية متكررة في هذا الاتجاه طوال العام الفائت . وكذلك فقد سعت الولايات المتحدة منذ مدة لتقوية وجودها العسكري في المحيط الهندي . وكانت الحكومة البريطانية قد وافقت مؤخرا على تطوير القاعدة البحرية في جزيرة « دييغو غارسيا » من اجل هذا الغرض ، كما ان كلا من اسرائيل ومصر والصومال وعمان قد ابدت استعدادها لاعطاء « تسهيلات » للقوات الاميركية منذ مدة . وبمعنى آخر فان التحول العسكري العملي الوحيد الذي تضمنه «مبدأ كارتر » ، هو اعادة تسليح الباكستان ، وانما لا يمكن اعتبار هذا الموقف انعطافا خطيرا في السياسة الاميركية خاصة وان المقاطعة الاميركية العسكرية للباكستان بعد تزايد اخبار القنبلة النووية « الاسلامية » لم تدم اكثر من اشهر قليلة .

ويبدو اذن ان الجديد هو في الشكل وليس في المضمون ، حيث ان الشكل قد اعطى هيكلية واضحة لسلسلة من الخطوات التي لم يكن هنالك رابطاً رسمياً بينها في السابق . ويجب الاعتراف بأن هذا الشكل (اي اعطاء التصريح لقب «مبدأ ») يعطي دفعاً معنوياً اكثر للمواقف الاميركية في المستقبل ، ويفرض على كارتر الالتزام ولو نظريا بمبادىء

العقيدة التي رسمها لنفسه . وهذه هي المرة الاولى منذ « مبدأ نيكسون » في اوائل السبعينات التي تتبلور فيها سياسة اميركية خارجية متكاملة الملامح . مع ان جذور « مبدأ كارتر » تعود الى « مبدأ ايزنهاور » في الخمسينات وعلى الرغم من الاهمية المعنوية لمبدأ « كارتر » فان هنالك العديد من المعضلات الاستراتيجية التي سوف تقف في وجه الموقف الاميركي وتحد من قدرة اميركا على المبادرة والتأثير في الاحداث :

أ ـ **على صعيد ميزان القوى العالمي** : تكمن المعضلة الاساسية في هذا المجال في ان رئيس الولايات المتحدة قد اعتبر بأن منطقة بعيدة نائية على انها ذات « اهمية امنية حيوية » للولايات المتحدة دون ان يمتلك القدرة العسكرية الكافية ـ في الوقت الحاضر على الأقل ـ والمصداقية السياسية الكاملة لدعم مثل هذا الموقف . والمعضلة الأخرى هي ان الدخول السوفياتي الى افغانستان ، الذي اعتبره كارتر تهديدا للأمن الاميركي (ولو كان غير مباشر) ، قد يؤدي الى منع ابرام معاهدة « سالت ـ ٢ » التي هي في صميم المصلحة القومية الامنية الاميركية . فبعد ان كانت السياسة الاميركية تقوم على تحقيق « التعادل » (Parity) الاستراتيجي مع السوفيات والحفاظ عليه خلال معاهدة « سالت ـ ٢ » التي ترمز الى هذا « التعادل » وتضمنه ، فان امكانية إسقاط المعاهدة تعني الدخول في سباق تسلح مكلف وخطير مما سيشكل تهديدا مباشراً على الأمن القومي الاميركي ، بشكل اكبر واكثر من التهديد غير المباشر النظري في منطقة الشرق الأوسط .

وتشير التقديرات الاميركية انه دون معاهدة سالت ، سيكون عدد الرؤوس النووية السوفياتية الموجهة ضد الولايات المتحدة ١٤,٠٠٠ رأسا عام ١٩٨٥ ، بينما لن يزيد هذا العدد على ٩٠٠٠ اذا ما تم ابرام المعاهدة . وكذلك فان نظام « ام . اكس » الاميركي الجديد الذي يزيد من قوة الردع الأميركية في حال وجود معاهدة سالت ، سيكون معدوم الفائدة تقريبا دون المعاهدة . والمشكلة بالنسبة لمعاهدة سالت هي انها

ترتبط بالمفهوم الاميركي للوفاق (Detente) الـذي يقوم بدوره على الربط (Linkage) بين التصرف السوفياتي في حقل او منطقة وتصرفهم بشتى الحقول او المناطق الاخرى . وبالتالي فقد « ارتبطت » التجارة مع السوفيات باطلاق حرية الهجرة لليهود ، كماارتبطت محادثات سالت بمسألة المعارضة السياسية الداخلية السوفياتية (Dissidents) الخ . الا ان السوفيات رفضوا مبدأ «الربط» كما انهم رفضوا مبدأ « الوفاق الموحد » المرتبط ، إذ ان اساس الوفاق في المنظور السوفياتي يعني التقليل من امكانية الصدام النووي مع الأميركان دون ان يشكل ذلك عائقاً امام حرية العمل السوفياتية في الحقول او المجالات الاخرى . وبالدخول السوفياتي الى افغانستان يصبح من الصعب جدا على الرئيس كارتر اقناع الكونغرس او الرأي العام الاميركي بضرورة ابرام سالت ، دون « ربط » ذلك بانسحاب سوفياتي من افغانستان ، وموافقة سوفياتية على عدم « تجزئة » الوفاق . الا ان ذلك يبدو مستحيلا نسبة للرفض السوفياتي « للربط » وعدم استعدادهم للانسحاب تحت الضغط او التهـديد الأميركي المباشر .

وهكذا يمكن اعادة صياغة المعضلة الاميركية على صعيد ميزان القوى الاستراتيجية على النحو التالي : ان اسقاط معاهدة سالت تعني اسقاط الوفاق بمفهومه الحالي وبالتالي زيادة حدة التوتر مع السوفيات وزيادة سباق التسلح مما يزيد من الخطر على الأمن القومي الاميركي المركزي ـ اي أمن القارة الاميركية . لكن التمسك بسالت في الوقت الحاضر يعني قبول « تجزئة الوفاق » وفك نظرية « الربط » عن التصرفات السوفياتية مما يزيد من احتمال تهديد السوفيات للمصالح الاميركية الحيوية في المناطق الهامشية . وامام هذا المأزق هناك خياران : اما تنفيذ بنود سالت بشكل غير رسمي على امل ان يلتزم السوفيات بمثل هذه الخطوات ، او التفريط بالأمن القومي المركزي على حساب اتخاذ موقف الدفاع غير المضمون عن « المصالح الحيوية » في المناطق البعيدة ـ اي الشرق الأوسط .

ب ـ على صعيد العلاقات مع العالم الثالث : ان المعضلة الاستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة في علاقاتها مع العالم الثالث بشكل عام ـ هي تحديد نوعية الخطر على مصالحها وامكانية العمل للحفاظ عليها . وفي هذا الاطار هنالك خطران على المصالح الغربية (والأنظمة الموالية للغرب) . الخطر الاول هو الخطر الخارجي ، اي امكانية قيام السوفيات او من يحالفهم باجتياح او ضرب المصالح الغربية الحيوية ، والخطر الثاني هو الخطر الداخلي ، اي خطر قيام ثورة داخلية ، او انقلاب او تمرد يتجه نحو تهديد المصالح الغربية او التعاون مع السوفيات . وتبقى الاخطار الداخلية في المرحلة الراهنة احتمالاً اكثر مثولا بالنسبة للدول المعنية . وربما تشكل ردة الفعل السلبية من قبل العالم الثالث لدخول القوات السوفياتية افغانستان ، عائقاً امام تكرار مثل هذه الخطوات لكن «مبدأ كارتر» وسلسلة الإجراءات الأميركية موجهة بأكثرها الى مواجهة « الخطر الخارجي » . فبناء الاحلاف وايجاد القواعد والتسهيلات وتطوير قوات التدخل السريع تفترض كلها وجود اتفاق بين جميع الاطراف المعنية على الخطر الخارجي وعلى نوعيته وخطورته .

هذا لا يلغي بالطبع امكانية استعمال « قوات التدخل السريع » من اجل ضرب الثورات المحلية او التغيرات التي تنال من « المصلحة الاميركية الحيوية »، الا ان مثل هذا العمل قد يجر الى مواجهة مباشرة مع السوفيات اي انه يزيد من امكانية « الخطر الخارجي » بدلا من ان يستبعده . وفي الوقت نفسه ومن جهة النظر الاميركية كان لا بد للولايات المتحدة لكي تحافظ على مصالحها ان تعلن شيئاً مماثلا « لمبدأ كارتر » لئلا تفتح المجال لما تصفه باستفراد السوفيات بالهيمنة على المنطقة ولو كانت هذه الهيمنة معنوية . وتبرز معضلة « الخطر الداخلي/الخطر الخارجي » في السياسة الاميركية نحو الباكستان ومصر مثلا . فبعد ان كانت اميركا قد قاطعت الباكستان وفرضت نوعا من الحصار العسكري والاقتصادي عليها ، اصبحت الآن في وضع تضطر فيه الى التراجع والتأكيد على

« السيادة الباكستانية » هذا مع العلم ان الوضع الداخلي في الباكستان لا يتصف بالاستقرار ، ولن تستطيع اميركا ردع الاهتزازات الداخلية بالضمانة الخارجية . وينطبق هذا الموقف على نظام السادات الذي اصبح يتلقى نسبة عالية من المعونة العسكرية الاميركية الخارجية (تكاد تقارب المعونة العسكرية الاميركية لاسرائيل) . الا ان جميع الامكانيات والمساعدات الاميركية قد تهدر بين ليلة وضحاها في حال سقوط نظام السادات .

وهنالك ايضاً معضلة استراتيجية وسياسية اخرى تواجه الولايات المتحدة في تعاملها مع العالم الثالث ، وهي انها لا تستطيع تقوية اطراف محلية دون اقلاق الاطراف الاخرى ، كما انه يصعب عليها تقوية جميع الاطراف في آن واحد . ففي محاولتها لتقوية الباكستان ، قد تدفع الولايات المتحدة الهند الى مزيد من التعاون مع الاتحاد السوفياتي . وفي محاولتها لايجاد صيغة امنية مشتركة اي « التسهيلات » في الصومال ، قد تقلق كينيا ، وفي محاولتها تقوية نظام السادات ، فإنها تثير اعتراضات اسرائيل ، الخ . وهذا يعني انه على الولايات المتحدة ان تكون شديدة الحذر حتى لا تعطي سياسة احتواء السوفيات بواسطة «صيغ الدفاع المشتركة » والالتزامات الامنية مردوداً عكسياً فتخلق بذلك فرصا جديدة قد يتحرك عبرها السوفيات لتقويض الموقف الاميركي .

ج ـ على صعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي : تواجه اميركا معضلة مركزية على صعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي وهي ان اسرائيل هي الحليفة الوحيدة في المنطقة التي يمكن للولايات المتحدة « الاعتماد عليها » . الا ان الاعتماد على اسرائيل يضعف الموقف الاميركي ويقلل من الخيارات الاميركية في العالم العربي والعالم الاسلامي . ومن وجهة نظر اميركية فان اسرائيل من الدول القليلة في المنطقة التي ليست معرضة « للأخطار الداخلية » (على الأقل في المستقبل المنظور) التي قد تطيح بالنظام فيها وتقيم نظاما مواليا للاتحاد السوفياتي او معاديا « للمصالح

الحيوية الغربية» . لذلك فان ثمة اوساط تقول بأن جميع التطورات في المنطقة تشير الى ان اميركا لا تستطيع الاعتماد على « الاستقرار » في مصر او الباكستان مثلاً، لكنها تستطيع الاعتماد على الاستقرار الاسرائيلي. الا ان بعض الاوساط الأميركية الاخرى ترى انه من مصلحتها « تجيير » المد العربي الاسلامي المعادي للسوفيات لصالحها وهذا يتطلب مزيداً من الضغط على اسرائيل ويقلل من احتمال الاعتماد عليها . وبالطبع فان الحجة الاسرائيلية تقوم على عكس هذا تماما ، اي رفض مبدأ « مركزية » الصراع العربي ـ الاسرائيلي والتأكيد على ان مصلحة الغرب هي في عدم اجبار اسرائيل على « التنازل » لان هذا يضعف الموقف الغربي اجمالا . وقد نوه بيغن الى « مخاطر » قيام دولة فلسطينية بقوله ان هذه الدولة قد تطلب « مساعدة سوفياتية » تماما كما جرى في افغانستان .

ويبقى أنه من الصعب ان تستطيع اميركا الوصول الى صيغة محلية « للدفاع المشترك » ضد « الخطر الخارجي » اذا ما تبنت الموقف الموالي لاسرائيل ، كما ان هنالك تناقضاً واضحاً بين بند السير في سياسة كامب دافيد التي تضمنها « مبدأ كارتر » ومحاولة مراعاة الشعور العربي ـ الاسلامي تجاه قضية فلسطين .

سياسة رونالد ريغان في مجالي الخارجية والدفاع

العدد ـ ١٢/١٣، ٣١/٧/١٩٨٠

بالرغم من أنه قد يكون من السابق لأوانه التكهن بالنتيجة النهائية لانتخابات الرئاسة الاميركية في الخريف المقبل ، فإنه لم يعد بالامكان استبعاد احتمال فوز رونالد ريغان مرشح الحزب الجمهوري .

وفي الحقيقة فإن سياسة ريغان الخارجية والدفاعية لا تزال قيد التبلور . فمن ناحية كانت جهوده في السابق منصبة على الصعيد الحزبي الداخلي من أجل تأمين ترشيحه ، ومن جهة أخرى فإن تجربته السياسية (التي تقتصر حتى الآن على رئاسة نقابة ممثلي السينما في هوليوود ومن ثم تولي منصب حاكم ولاية كاليفورنيا فيما بعد) لم تتطلب منه رسم سياسة خارجية واضحة او اتخاذ أية قرارات في هذا المجال . وهكذا فإن مواقفه كانت ـ ولا تزال الى حد ما ـ تتصف بشيء من السذاجة والتبسيط ، مما دفع ريغان الى الاستعانة ببعض المؤسسات والشخصيات من ذوي الخبرة في هذا الحقل ، وتأليف الهيئات الاستشارية التي من المتوقع انها ستلعب دوراً هاماً في تطوير مواقفه السياسية خلال ما تبقى من معركة الرئاسة ، وطوال مدة رئاسته اذا ما نجح فعلاً في الانتخابات المقبلة .

ولقد تميزت مواقف ريغان تاريخياً ، بالعداء الشديد للشيوعية والاتحاد السوفياتي ، بشكل أخص ، وقد بلغت حدية مواقفه ان كلا من جيرالد فورد الرئيس الجمهوري السابق ، وباري غولدواتر الذي يعتبر من المتطرفين في الحزب ، قد اتهما ريغان خلال معركة الترشيح عام

١٩٧٦ بأنه « على استعداد لخوض الحرب النووية » ضد السوفيات . وكان ريغان قد دعا مؤخراً الى اخراج من يسميهم « بالوحوش » (Monsters) السوفيات من الأمم المتحدة ، وكذلك فقد طالب بفرض حصار بحري حول كوبا كرد على الدخول السوفياتي الى افغانستان . وفي مقابلة صحفية اجريت معه في شهر آذار الماضي تكلم ريغان عن العلاقات مع السوفيات / ومما قاله : « انه يجب على الاتحاد السوفياتي ان يفهم انه سيجابه مباشرة من قبل الولايات المتحدة اذا ما استمر بأعماله العدوانية » . وعندما سئل عن احتمال قيامه بضربة استباقية ضد السوفيات أجاب : « أنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تستبعد في مطلق الأحوال طمأنة أعدائها المحتملين ، وذلك بالإعلان عن انها لن تقوم بعمل ما . . . ان علينا ان نفرض على العدو ان يتخذ جميع الاحتمالات في الحسبان ، وهكذا فإذا اعلنا اننا لن نقوم بضربة استباقية فإن ذلك قد يزيد من احتمال قيام أعدائنا بضربة مماثلة علينا » . ويقول ريغان انه على اميركا انتزاع احترام العالم ، وان كان ذلك سيؤدي الى خسارة محبة بعض الاطراف ، « لأن الاحترام أهم من المحبة ». وبنفس هذه الروحية تقول مقدمة برنامج الحزب الجمهوري المقدم الى مؤتمر ديترويت في شهر تموز الماضي انه « لم تتحمل الولايات المتحدة في تاريخها الحديث من الاهانات ، والهزائم والاذلال ، مثلما تحملته خلال السنوات الأربع الماضية (اي خلال عهد كارتر) . . . ان الحزب الجمهوري ، بقيادة رونالد ريغان سيعيد العظمة الى اميركا ثانية » . ويبدو ان الصياغة النهائية لهذه السياسات قد اوكلت الى بعض الهيئات الاستشارية مثل « مؤسسة هوفر للحرب والثورة والسلام » (Hoover Institution for War, Revolution and Peace) التابعة لجامعة ستانفورد في كاليفورنيا والتي تعتبر الرديف اليميني « لمؤسسة بروكنغز » التي لعبت دوراً استشارياً مماثلاً بالنسبة لجيمي كارتر لكن من منظور « ديمقراطي ليبرالي » . وبالاضافة فإن ريغان يستعين « بهيئة عسكرية » (Military Panel) خاصة

تابعة مباشرة لجهازه الانتخابي ، وهي تضم ٦٨ عسكرياً واكاديمياً ، ومجموعة مجلة « كومنتري » (Commentary) التي تعرف بميولها الصهيونية .

ويبدو ان مجمل الآراء والاتجاهات المتمثلة في هذه الهيئات وغيرها قد دفعت ريغان الى تبني المواقف التالية حيال الشؤون الخارجية والأمنية :

١ ـ انه على الولايات المتحدة زيادة مجهودها الدفاعي بنسبة تفوق زيادة الـ ٥٪ سنوياً التي حددها الرئيس كارتر في ميزانية الدفاع للسنة المقبلة .

ولم يحدد ريغان او مجموعته النسبة المطلوبة حتى الآن ، إلا ان بعض مستشاريه يرون انه من الضروري زيادة هذا الرقم الى نسبة ١٠٪ سنوياً . ويقول ريغان « ان الولايات المتحدة أصبحت في المرتبة الثانية عسكرياً ، بالمقارنة مع الاتحاد السوفياتي » ويضيف انه من الضروري ان تعود اميركا الى التسلح بكثافة من اجل « ردع » السوفيات .

٢ ـ يقول الجنرال روني (عضو « الهيئة العسكرية ») ان اميركا قد تمسكت بنظرية تدعو الى « التماثل الاساسي » (essential equivalence) مع السوفيات ، وتقول بأنه ليس من الضروري ان تجاري الولايات المتحدة السوفيات في جميع الحقول العسكرية ، بل عليها ان تمتلك قدرات استراتيجية عامة مماثلة . الا ان هذه النظرية برأي روني ، قد أدت الى تحقيق السوفيات « لتفوق » حقيقي على الولايات المتحدة . ومن هنا فقد دعا ريغان الى الغاء معاهدة سالت ـ ٢ ، وعدم الالتزام ببنودها في حال عدم ابرامها (كما يدعو اليه البعض حالياً) ، والعودة الى « التماثل الحقيقي » الذي يفترض التفوق على السوفيات في كافة المجالات .

٣ ـ يدعو البرنامج الانتخابي المقدم من قبل الحزب الجمهوري الى تطوير الالتزام الاميركي بحلف ناتو واقامة « وجود عسكري دائم »

للاسطول الاميركي في المحيط الهندي والخليج العربي ، لحماية منابع النفط .

٤ ـ يتضمن البرنامج المحدد المعلن من قبل « الهيئة العسكرية » ، تطوير صواريخ « مينتمان » الباليستيكية ، والاسراع في بناء نظام « أ. م. اكس » الجديد ، والعودة الى انتاج قاذفات « ب ـ ١ » البعيدة المدى التي كانت ادارة كارتر قد الغتها في السابق ، ووضع الصواريخ الجوالة على غواصات « بولاريس » التي ستنسحب من الخدمة بحسب البرنامج الدفاعي الحالي والاسراع في تطوير نظام جديد مضاد للصواريخ العابرة للقارات (Anti - Ballistic Missile System) وتطوير وسائل « الحرب الفضائية » وانتاج قنابل « نيوترون » الاشعاعية .

٥ ـ وعلى صعيد آخر فإن ريغان قد دعا الى اعادة العلاقات مع الجمهورية الصينية (اي تايوان) ونفى ان يكون قد تأثر بآراء بعض مستشاريه الذي تبين فيما بعد انهم يعملون في شركة علاقات عامة تمثل الحكومة التايوانية رسمياً في الولايات المتحدة .

٦ ـ واما بالنسبة لاسرائيل فقد اكد ريغان مؤخراً موقفه الداعي الى ان اسرائيل هي بمثابة « قلعة استراتيجية » للولايات المتحدة في مجابهة السوفيات . وفي شهر آذار الماضي قال ريغان في حديث امام رؤساء الجالية اليهودية في نيويورك ، انه يؤيد السيطرة الاسرائيلية الشاملة على مدينة القدس ، ويعارض تفكيك المستعمرات في الاراضي المحتلة ، ويرفض التباحث مع « المجموعات الارهابية » (اي منظمة التحرير) « ويشك في كونها تمثل فعلاً الشعب الفلسطيني » . ويرى ريغان ان التحالف مع اسرائيل هو امر حيوي لضمانة المصالح الغربية في المنطقة ، وان الدعم الاميركي العسكري لها ، هو جزء من الرد الاستراتيجي الغربي على « التوسع السوفياتي » .

ان هذه المواقف والبرامج تمثل الوجهة الحالية للسياسة الدفاعية ـ

الخارجية لريغان ، الا ان بعضها يتناقض مع برنامجه الاقتصادي القائم على « تخفيض جذري » للضرائب الفردية ، وتخفيض كبير في الانفاق الحكومي . ويقول ريغان انه « يثق بقدرته » على اتخاذ مثل هذه الخطوات والقيام بزيادة ميزانية الدفاع في آن واحد . لكنه يعترف انه يفضل العجز في الميزانية على العجز في المجال الدفاعي ، اذ ما فرض عليه مثل هذا الخيار . ومن جهة اخرى ـ وحسب رأي البعض ـ فإن ريغان المتطرف يبقى قابلاً « للاعتدال » اذا ما استلم زمام الحكم ، وان مواقفه الحالية لا تزال « عرضة » لمسؤوليات الحكم وحقائق الوضع الدولي وصعوبة تنفيذ بعض سياساته في الحقلين الداخلي والخارجي ، وخاصة على ضوء موازين القوى الاستراتيجية القائمة في العالم حالياً .

بعض التوجهات الخارجية والدفاعية المرتقبة للإدارة الاميركية الجديدة

العدد ـ ٢١، ٢٠/١١/١٩٨٠

تميز البرنامج الانتخابي لرونالد ريغان على صعيد الخارجية والدفاع بتشديده على ضرورة تقوية القدرات العسكرية الاميركية و« اعادة الثقة » الى الدور القيادي الاميركي في التحالف الغربي ، وبوعوده باتخاذ مواقف حازمة في مواجهة « التوسع السوفياتي » . وكان ريغان قد ادعى بأن الولايات المتحدة قد انزلقت الى المرتبة الثانية عسكرياً بالمقارنة مع الاتحاد السوفياتي ، وانه لا بد من اعادة التسلح على نطاق واسع من اجل ردع السوفيات . واذا كانت المواقف المتشددة والعداء للشيوعية هي من خلفيات ريغان العقائدية التاريخية ، ومن الجوانب التي حاولت ادارة كارتر التركيز خلال حملة الانتخابات على انها ستشكل « تهديداً للسلام العالمي » في حال فوز ريغان بالرئاسة ، فإنه كان هنالك رأي يقول بأن الرئيس ريغان المحاط « بالمستشارين المتمرسين » من جهة ، وبمسؤوليات الحكم من جهة أخرى ، سيضطر لاتخاذ مسارٍ « أكثر اعتدالاً » في حال وصوله فعلاً الى البيت الأبيض . وبالرغم من انه لا يزال من السابق لأوانه التكهن بالخطوات العملية التي سيأخذها الرئيس الجديد فإنه يمكن النظر الى العلامات الرئيسية لتوجهات الادارة الجمهورية الجديدة والمشاكل التي قد تواجهها كالآتي :

□ معاهدة سالت ومبدأ الربط :

لعل أهم المحطات على صعيد ميزان القوى الاستراتيجي ، هو مصير

معاهدة« سالت ـ٢ » ومستقبل الوفاق الدولي المرتبط بهذه المعاهدة . وكان ريغان قد دعا خلال حملة الانتخابات الى ضرورة التخلي عن معاهدة سالت كلياً والدخول في سباق تسلح مع السوفيات . وكان رأي ريغان ان الاقتصاد الاميركي هو اكثر تحملاً لأعباء مثل هذا السباق من الاقتصاد السوفياتي . وهكذا فقد كان من رأيه ان سباقاً للتسلح « سيستنزف موارد السوفيات » دون ان يؤدي الى امكانية لحاقهم بالولايات المتحدة التي تتمتع بطاقات اقتصادية كامنة أعظم من الطاقات السوفياتية ، بالاضافة الى هامش واسع من التفوق التكنولوجي والعلمي . إلا ان ريغان عاد على ما يبدو الى تبني مواقف « أكثر ليونة » في الأشهر الأخيرة من حملة الانتخابات حين أعلن عن عزمه على « إعادة التفاوض » حول بنود « سالت ـ ٢ » وليس التخلي عنها كلياً ، مع ابقاء التركيز على ضرورة تقوية اميركا عسكرياً من اجل منحها موقفاً تفاوضياً أقوى . وفي الحقيقة فإن المعاهدة القائمة حالياً والتي لم يتم ابرامها من قبل الكونغرس الاميركي طوال العام الفائت ، قد وصلت على ما يبدو الى الطريق المسدود . ومع زيادة تمثيل الحزب الجمهوري المحافظ في مجلس الشيوخ وتسلمه لمناصب عديدة حساسة في اللجان التشريعية المختلفة ، فإن احتمال قيام الكونغرس بابرام المعاهدة الحالية هو احتمال ضئيل . بيد ان العودة الى التفاوض تثير بدورها مشاكل عديدة : **أولاً** ـ ان ربط ريغان لاعادة التفاوض مع تقوية اميركا عسكرياً لا بد ان يثير تحفظات الاتحاد السوفياتي . وكان السوفيات قد رأوا في « سالت ـ ٢» تكريسا عملياً للاعتراف الاميركي بمبدأ « التماثل الاستراتيجي » (Parity) بين البلدين . وهكذا فإن موقف ريغان قد يفسر على انه يستهدف اجبار السوفيات على المجيء الى طاولة المفاوضات من موقع الضعف النسبي مما ينسف مبدأ التماثل الذي كان التعبير العسكري عن الوفاق الدولي ، **ثانياً** ـ ان حلفاء اميركا الأوروبيين وبالأخص المانيا الغربية وفرنسا ، لا يزالون يتمسكون بسالت ـ ٢ من اجل الحفاظ على الحد الأدنى من

الاستقرار في ميزان القوى الاستراتيجي ، ومن اجل فتح المجال امام الانتقال الى المباحثات حول « سالت ـ ٣ » التي من المنتظر ان تتناول الحد من الأسلحة النووية على الساحة الأوروبية المركزية ، **ثالثاً** ـ ان مفاوضات « سالت ـ ٢ » استمرت ستُ سنوات متتالية ، قبل الاتفاق على المعاهدة بشكلها الحالي . واذا كانت ادارة ريغان تنوي ادخال تعديلات جذرية على المعاهدة فإن ذلك يثير احتمال العودة الى نقطة الصفر بالنسبة للمفاوضات . واذ كان التقدير السائد هو ان ادارة ريغان لن تدوم اكثر من أربع سنوات نسبة لسن الرئيس الجديد المتقدم ، فإن ذلك قد يرجىء إمكانية الوصول الى اتفاق نهائي الى أجل غير مسمى ، او على الأقل الى ما بعد انتهاء مدة الادارة الجديدة عام ١٩٨٤ .

وليس من الواضح تماماً حتى الآن ماذا سيكون الموقف السوفياتي في وضع ليس لهم خيار فيه غير التقبل بزوال معاهدة « سالت ـ ٢ » بشكلها الحالي . فمن جهة اعلن وزير الدفاع الماريشال أوستينوف خلال الاحتفالات الأخيرة بذكرى الثورة البولشفية ان « الدولة والحزب هما على استعداد كامل للقيام بكل ما هو ضروري لزيادة القدرات الدفاعية السوفياتية » . وقد يشير هذا التصريح الى ان القيادة السوفياتية على استعداد بالدخول في سباق للتسلح مع الولايات المتحدة اذا ما دعت الضرورة الى ذلك ، وذلك بالرغم من ان الحكومة السوفياتية كانت قد اعلنت في شهر تشرين الأول (اكتوبر) الماضي عن نيتها تخفيض ميزانية الدفاع للعام المقبل . ومن جهة اخرى ، ذكر رئيس الوزراء نيكولاي تيخونوف في اول تعليق له على نتائج الانتخابات الاميركية ، انه « ليست هنالك مشاكل دولية لا يمكن حلها من خلال المفاوضات التي تأخذ المصالح المشتركة للطرفين بعين الاعتبار » . كما اضاف ان الاتحاد السوفياتي على استعداد للتوصل الى « تفاهم على تخفيض او حظر اي سلاح ، بالأخص الأسلحة النووية ، والعمل على الحيلولة دون تطوير نماذج جديدة لوسائل الدمار الشامل » . ويبدو ان هذا التصريح كان

اشارة الى الادارة الاميركية الجديدة ، بأن السوفيات على استعداد لفتح النقاش حول معاهدة سالت ولربما الوصول الى اتفاق جديد بشأنها . ويمكن الاستنتاج من الموقفين السوفياتيين انه في الوقت الذي لا تريد فيه القيادة السوفياتية قطع الطريق امام استئناف المباحثات حول الحد من الأسلحة النووية ، فإنها ليست على استعداد للدخول في مثل هذه المباحثات من موقع ضعف . وهكذا فقد يختار السوفيات طرح صيغة جديدة لمباحثات سالت ، وتوسيعها بحيث تشتمل على التفاوض حول الصواريخ الاميركية الجوالة (كروز) ولربما الموافقة بالمقابل على البحث في القاذفات السوفياتية البعيدة المدى « باكفاير » ، وهما موضعان لم تتطرق اليهما معاهدة « سالت ـ ٢» .

واما بالنسبة لاميركا فقد اعلن رونالد ريغان عن موافقته على اقتراح تقدم به هنري كيسنجر وهو الوصول الى « اتفاق مؤقت » مبكر مع السوفيات ، والتحضير في الوقت نفسه لمباحثات سالت ـ ٣ في الأمد البعيد لكن دون ان يحدد المواضيع التي قد تشملها هاتين الاتفاقيتين . وفي غياب الخيارات الاخرى يبقى احتمال تقيد كل من الطرفين ببنود سالت ـ ٢ بشكل غير رسمي حتى يتم الوصول الى صيغة جديدة ، إلا أن هذا قد يكون مستبعداً في ضوء مواقف ريغان المعلنة . والحقيقة ان سياسة الرئيس الاميركي الجديد لربما وضعت الاتحاد السوفياتي في موقع حرج . فإذا تخلى السوفيات عن المفاهيم العامة « لسالت ـ ٢» في المستقبل القريب ، استباقاً لزيادة المجهود الحربي الاميركي ، فإن ذلك سيكون من شأنه تبرير البرامج التسليحية للادارة الجديدة . اما اذا ما اعلن السوفيات عن عزمهم التمسك بمبادىء سالت ، فإن ذلك قد لن يؤثر على السياسة الاميركية في مطلق الأحوال ، كما انه يخلي المبادرة الى الولايات المتحدة في بناء قوتها العسكرية . ولكن في المقابل فإن التقييم الاميركي السائد كان حتى الماضي القريب ان السوفيات يتمتعون بفرصة اكبر في تطوير قوتهم العسكرية ، بالمقارنة مع الولايات المتحدة . وكانت دوائر الاستخبارات

الاميركية قد رفعت تقريرا الى الرئيس كارتر في وقت سابق من هذا العام تشير فيه الى ان الاتحاد السوفياتي قد يملك ٢١ الف رأس نووي جديد في عام ١٩٨٩ في حال عدم ابرام سالت ، بالمقارنة مع ١٣ الف رأس في حال استمرار التقيد السوفياتي بالمعاهدة . وقد كمنت الأهمية الأساسية لمعاهدة سالت في انها تضع « سقفاً » يمكن التنبؤ به للبرامج النووية عند الطرفين ، مما يسهل عملية التخطيط الاستراتيجي ويدخل عنصر الاستقرار الى سباق التسلح (Stability and predictability). وهكذا فمن شأن التخلي عن المعاهدة او حتى محاولة اعادة التفاوض بشأنها ، ان تزيد من عدم الاستقرار في ميزان القوى الاستراتيجي ومن صعوبة تطوير البرامج المستقبلية بشكل منهجي .

ومما قد يزيد من صعوبة الوصول الى اتفاقية جديدة ، اصرار ريغان على مبدأ « الربط » (linkage) بين مباحثات الحد من الأسلحة النووية و« حسن التصرف » السوفياتي . فعلى خلاف ادارة كارتر التي حاولت الفصل بين سالت ومجمل علاقات شرق ـ غرب ، فإن ريغان يقول بأنه « يجب ان يكون هنالك ربط بين السيطرة على السلاح وكافة مجالات الخلاف الأخرى مع السوفيات ، وهو ما كانت تفتقر اليه السياسة الاميركية حتى الآن . . . انني اعتقد انه اذا ما اردنا الجلوس الى طاولة المفاوضات للتباحث على السلاح او اي شيء آخر ، فإنه من الضروري النظر الى جميع الأمور ، أي لا نستطيع التفاوض حول السلاح وتجاهل الاحتلال السوفياتي لافغانستان ، انني أؤمن بأن المباحثات العريضة يجب ان تتطرق الى السياسات العدوانية السوفياتية » . (ومن الجدير بالذكر ان موقف ريغان هذا حول « الربط » يعكس حرفياً أقوال هنري كيسنجر الأخيرة حول الموضوع نفسه) . ويمكن الاستدلال من مواقف بعض مستشاري ريغان ، امثال المحلل الاستراتيجي ادوارد لوتفاك ، انه سيتم الربط ليس فقط ما بين التباحث حول طاولة المفاوضات « وحسن التصرف » السوفياتي ، بل بين « سوء تصرفهم » والرد الاميركي المحتمل

على ذلك . وبمعنى آخر فإنه إذا ما أقدم السوفيات على التحرك سياسياً او عسكرياً في منطقة ما من العالم ، فإن الولايات المتحدة ستقوم بالرد المباشر على ذلك ، ولربما في شكل او مكان لا ينتظره السوفيات ، ويقول ريغان أنه « يجب على الولايات المتحدة ان تستبعد في مطلق الأحوال طمأنة اعدائها المحتملين ، وذلك بالاعلان عن انها لن تقوم بعمل ما . . ان علينا ان نفرض على العدو ان يتخذ جميع الاحتمالات في الحسبان » .

ويبدو اذن ان هنالك عنصراً هاماً من عدم الاستقرار المعتمد الكامن في مبدأ الربط ، اذ انه سيصعب على السوفيات التحرك في مجال ما دون ان تحاول الولايات المتحدة « ربط » ذلك بمجالات أخرى قد تكون غير منظورة. وبالاضافة فإن التمسك بمثل هذا المبدأ قد يزيد من صعوبة التوصل الى الاتفاقية الجزئية (مثل سالت) كما انه يزيد من صعوبة الوصول الى الاتفاقيات « العريضة » نسبة لشمولية الربط الذي يقترحه الرئيس الجديد . ولا يمكن تحديد انعكاسات الربط على العلاقات الاميركية السوفياتية في غياب التجربة الحقيقية ، او الاشارة الواضحة الى مدى جدية الالتزام الاميركي بهذا المبدأ ، الا انه يبدو ان الاتحاد السوفياتي سيضطر نظرياً على الأقل ـ الى اعادة النظر في مبدأ « تقسيم الوفاق » ، وهو المفهوم السوفياتي السائد حتى الآن لسياسة الانفراج الدولي . وقد لن تكون مثل هذه المراجعة في صالح التقبل لمبدأ « الربط» الذي قد يؤدي بالنهاية الى التحكم الاميركي بحرية العمل السوفياتية .

ومن ناحية أخرى ، فإن سياسة الربط قد لا تتماشى مع مصالح حلفاء اميركا الأوروبيين ، لا بالنسبة لالمانيا الغربية التي تسعى الى الحفاظ على الاستقرار والوفاق الجزئي على الأقل في الساحة الأوروبية المركزية ، وان كان على حساب مبدأ الربط ، ولا بالنسبة لفرنسا التي اقامت « علاقات خاصة » مع الاتحاد السوفياتي خلال السنوات الأخيرة . ويبرز هنا تساؤ ل حول مدى مصداقية الربط اذا ما امتنع بعض الحلفاء الأساسيين لاميركا عن التقيد فيه ، وانعكاسات ذلك على التحالف الغربي ككل .

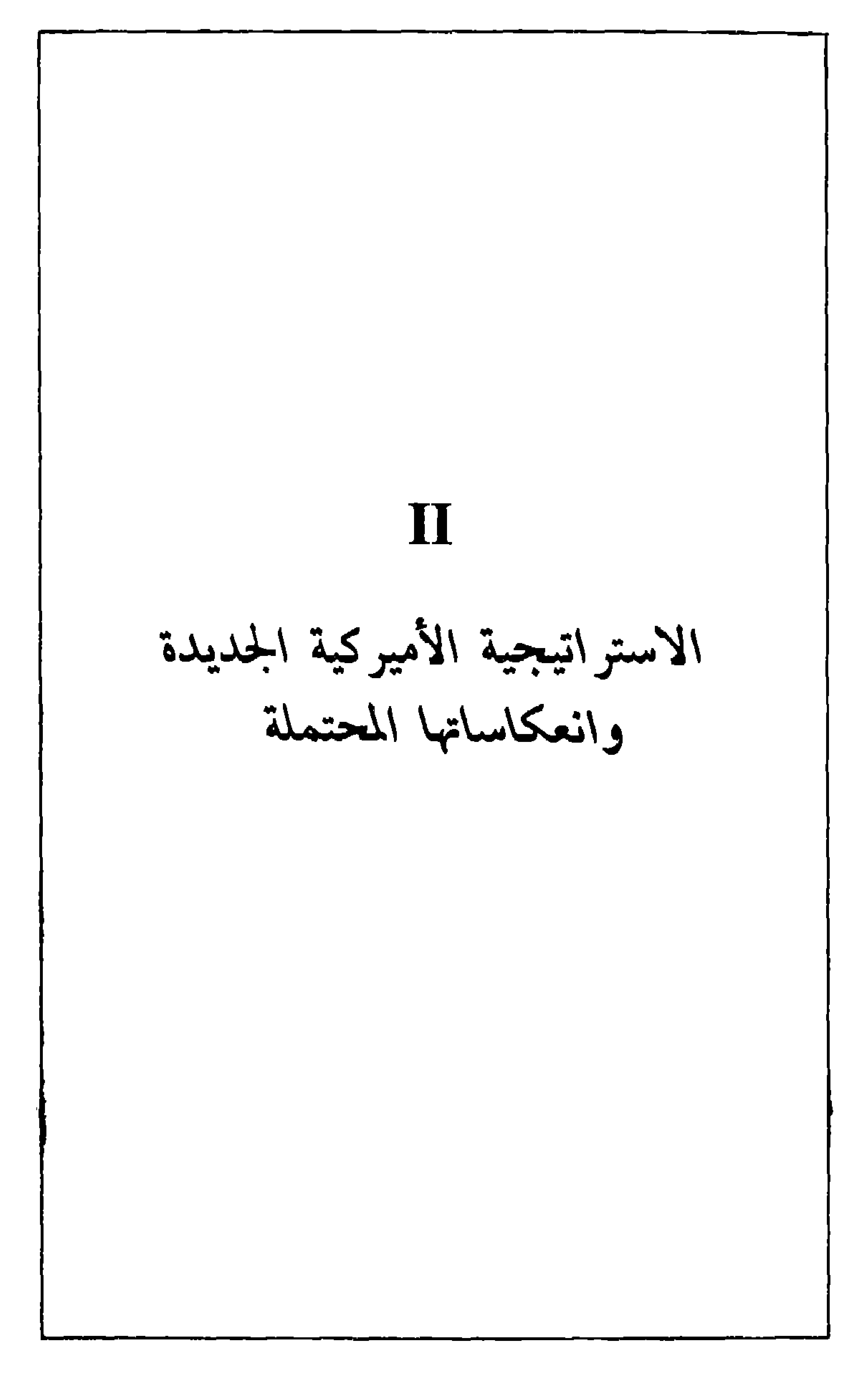
□ العلاقات مع التحالف الغربي :

أكد ريغان إثر فوزه بالانتخابات انه « يؤمن بأهمية ناتو » وانه سيقوم بكل ما هو ضروري « لطمأنة أصدقائنا بأننا لن نعمل بمعزل عنهم » . ولكن الحقيقة ان ردود الفعل الأوروبية الأولية (باستثناء حكومة تاتشر في بريطانيا) لم تظهر ارتياحاً كبيراً لنجاح ريغان بالرئاسة . فقد أبدى غاستون ثورن رئيس مجمع وزراء السوق الأوروبية المشتركة عن تخوفه بأن مجيء ريغان قد يشير الى بروز « انعزالية جديدة من قبل الولايات المتحدة » ـ وهي السياسة التي ميزت الحزب الجمهوري الاميركي تاريخياً . ومن جهة أخرى فقد أعرب بعض المعلقين الأوروبيين عن قلقهم حيال « الوطنية الاميركية اليمينية الجديدة » التي يمثلها ريغان والتي تضع المصلحة الاميركية الذاتية في المرتبة الأولى ، مما قد يأخذ طابع التحفظ حيال العالم الخارجي ، بما في ذلك حلفاء اميركا في اوروبا ، او بمعنى آخر فإن الادارة الجديدة قد تكون أقل حساسية للأوضاع الأوروبية الخاصة ، وقد « تنطوي على نفسها » في حال عدم التقبل الأوروبي بالزعامة الاميركية المفترضة . وهنالك احتمال بأن تدفع الضغوط التي قد يمارسها ريغان الى تعاون اقرب بين اعضاء التحالف الأوروبيين من أجل مواجهة مثل هذه الضغوط ، وهذا بدوره قد يزيد من الانشقاق بين أركان التحالف ليس حول قضايا الوفاق والعلاقة مع الاتحاد السوفياتي فحسب ، بل حول قضايا أخرى ابتداء من العلاقات التجارية وانتهاء بالموقف الأوروبي « المستقل » حيال القضية الفلسطينية . وليس من المستبعد ان تزداد الصعوبات في التوفيق ما بين « الجناح الاطلسي » (اميركا وبريطانيا) والجناح « الاوروبي » (المانيا وفرنسا) في المستقبل القريب .

ولعل أول تجربة للعلاقات بين ادارة الرئيس الجديد ودول ناتو الأخرى ستكون مسألة عدم التزام أكثر دول الحلف بزيادة ٣٪ في ميزانيات الدفاع التي كانت قد تعهدت بها في العام الماضي . وقد بدا من

الواضح ان الخلاف الحالي بين ادارة كارتر والمستشار الالماني شميدت ليست الا بداية الطريق في هذا المجال . واذا كانت بعض الأوساط العسكرية في ناتو تنتظر من الرئيس الاميركي الجديد ممارسة مزيدٍ من الضغوط في اتجاه زيادة ميزانيات الدفاع ، فان الأوضاع السياسية والاقتصادية في اكثر البلدان الأوروبية قد تحول دون ذلك . ولم يزد إجمالي معدل زيادة ميزانيات الدفاع في بريطانيا والمانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا والدنمارك والنروج على ٢٪ خلال عام ١٩٨٠ ، بينما ازداد هذا المعدل بنسبة ٣,١٪ في الولايات المتحدة ، وسيزيد بمعدل ٤,٣٪ في العام المقبل ، وذلك قبل ان ينفذ ريغان البرنامج الدفاعي الذي قد يدفع معدل الزيادة الى ما بين ٧ ـ ١٠٪ في السنوات القليلة المقبلة . وقد أعلن المستشار الالماني شميدت في الاسبوع الفائت ان الزيادة الالمانية المقررة لعام ١٩٨١ لن تكون اكثر من ١,٧٥٪ ، بينما من المنتظر ان تنخفض المصروفات الدفاعية البريطانية من ٣,١٪ خلال هذا العام الى حوالى ١,٥٪ بين عامي ١٩٨١ ـ ١٩٨٤ . وترتبط زيادة المجهود العسكري لدول ناتو ـ نظرياً على الأقل ـ بمدى الالتزام الاميركي بالدفاع عن اوروبا . وكانت ادارة كارتر قد لمحت في اكثر من مناسبة خلال الآونة الأخيرة ، انه لا بد لدول ناتو ان تتحمل بعض « التضحيات » المتزايدة على الصعيد الأمني ، حتى لا يتم « تقويض » الالتزام الاميركي حيال الدفاع عنها ، وحتى تستطيع الولايات المتحدة تنفيذ برامجها المتعلقة بالمحيط الهندي وقوات التدخل السريع المخصصة للعمل خارج الساحة الأوروبية . وفي حال ازدياد تباين وجهات النظر بين الرئيس الاميركي الجديد وحلفائه الأوروبيين حول المواضيع الأخرى (سالت ، الوفاق ، « الربط » الخ) فإن امكانية التوصل الى اتفاقية قريبة حول ميزانيات الدفاع قد لا تكون كبيرة ، هذا بالاضافة الى الخلافات التي ما تزال قائمة بين بلجيكا وهولندا من جهة ، وباقي دول التحالف من جهة أخرى حول تركيز صواريخ « كروز » وبيرشينغ على اراضيها ، والتي قد تشكل عقبة

امام تفاهم ريغان مع الدول « الصغيرة » في ناتو في المستقبل القريب . ومن هنا فإن ضغوط ريغان المنتظرة قد تزيد من تعقيد الخلافات الكامنة في ناتو من جهة ، كما ان وقوف ناتو في وجه محاولة ريغان « لاستعادة » قيادة التحالف الغربي من جهة أخرى قد تؤدي بدورها الى الانعزالية الاميركية التي تتخوف منها الدول الأوروبية .



II

الاستراتيجية الأميركية الجديدة وانعكاساتها المحتملة

ادارة ريغان تعتمد
استراتيجية عسكرية عالمية جديدة

العدد-١٤، ١٣/٨/١٩٨١

أتمت الادارة الاميركية مؤخراً اعداد توصياتها العامة المتعلقة بمسائل الدفاع والتسلح ، والتي من المفترض أن تشكل أساس الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة خلال عهد الرئيس الحالي رونالد ريغان . وقد تم رفع التوصيات المذكورة في مطلع شهر آب(اغسطس)الجاري الى كل من وزارة الدفاع وهيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة ، وذلك على صورة توجيه رئاسي ، الأمر الذي يعني عمليا امكانية البدء باعتمادها كسياسة رسمية دون الحاجة الى مناقشتها او المصادقة عليها من قبل الكونغرس .

وتتناول الاستراتيجية العسكرية الجديدة مختلف الجوانب المتعلقة بالقدرات الدفاعية الأميركية وبرامج تطويرها ، وموقف الادارة الحالية من مسألة الحد من الأسلحة الاستراتيجية واحتمالات العودة الى المباحثات المقترحة بشأنها مع الاتحاد السوفياتي ، بالاضافة الى مسألة تعزيز الانتشار العسكري الأميركي في مناطق العالم المختلفة ، ومستقبل العلاقات السياسية والعسكرية بين الولايات المتحدة وحلفائها . كما انها تشتمل على مجموعة من التوجهات والمبادىء الجديدة حول النظرة الأميركية حيال الحرب مع الاتحاد السوفياتي وطبيعتها المفترضة والنتائج التي قد تسفر عنها ، بالاضافة الى احتمالات اندلاع صراعات مسلحة جزئية في مناطق متعددة من العالم ، ولاسيما في منطقتي الشرق الأوسط والمحيط الهندي .

وقد اعتبرت بعض المبادىء التي تضمنتها الاستراتيجية الجديدة بمثابة تحول أساسي في التوجهات الاستراتيجية الأميركية التي كانت متبعة حتى هذا الوقت حيال المسائل المشار اليها . وقد استغرق العمل على اعداد الاستراتيجية الجديدة طيلة الأشهر الثمانية الماضية ، وتم ذلك أساساً في البيت الأبيض على يد عدد من مستشاري الرئيس ريغان وأعضاء مجلس الأمن القومي بالاضافة الى عدد من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الجمهوريين ، وهي تعود في الأصل الى دراسة دفاعية شاملة كان قد قدمها الى الرئيس ريغان في الصيف الماضي عدد من أعضاء هيئته الاستشارية للشؤون العسكرية والخارجية أثناء حملة الانتخابات الرئاسية الأخيرة . وقد كان من بين أبرز المساهمين في اعداد تلك الدراسة (وفي التوصل الى المبادىء المعتمدة في الاستراتيجية الرسمية الجديدة) كل من فرد إيكلي ، الذي يشغل حالياً منصب نائب وزير الدفاع لشؤون السياسة العامة ، ويوجين روستو ، رئيس « وكالة الحد من التسلح ونزع الأسلحة » الحكومية ، وجون لهمان ، وزير البحرية الحالي ، وريتشارد بيبس عضو مجلس الأمن القومي ، بالاضافة الى ويليام فان كليف الذي شغل منصب رئيس الفريق الدفاعي الانتقالي بعيد فوز ريغان بالانتخابات الرئاسية .

□ مبادىء الاستراتيجية الجديدة :

تنطلق الاستراتيجية العسكرية الأميركية الجديدة من مجموعة من التصورات العامة ، أبرزها :

■ ان الحرب مع الاتحاد السوفياتي لن تكون محدودة في اقليم أو منطقة معينة ، بل انها سوف تكون على الأرجح **حرباً كونية شاملة** ، الأمر الذي يستدعي نشر واستخدام القوات العسكرية الأميركية في العديد من مسارح القتال المحتملة في وقت واحد .

■ ان الحرب مع الاتحاد السوفياتي ستكون **حرباً طويلة ومتشعبة** ، وذلك على الرغم من أن مراحل القتال الأولى على المسرح الأوروبي ستتميز

بطابعها العنيف والمكثف بشكل يجعل من نتائج تلك المراحل ذات تأثير بالغ على نتيجة الحرب العامة . ويشكل هذا المبدأ بحد ذاته خروجاً واضحاً عن معظم التصورات الأميركية السابقة فيما يتعلق بشكل الحرب المحتملة مع الاتحاد السوفياتي ، وهي التصورات التي كانت تركز عادة على الطبيعة « الخاطفة » للحرب ، وخاصة اذا ما تحولت الى مواجهة نووية شاملة خلال مراحلها الأولى . كما ان اعتماد الولايات المتحدة لمثل هذا التصور الجديد يعد اقتراباً الى حد كبير من النظرية السوفياتية السائدة حول الطبيعة المحتملة للصراع النووي بين الجبارين ، وهي نظرية تركز تقليدياً على ترجيح طابع الحرب الطويلة ذات المراحل المتعددة .

■ سيكون من واجب الكونغرس الأميركي دعم أي مجهود حربي قد تجد القوات الأميركية نفسها ملزمة بالقيام به في أي منطقة من العالم ، وذلك من خلال خطوات متدرجة تصل الى حد اعلان التعبئة الوطنية العامة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والبشرية .

وتنص الاستراتيجية الجديدة على التزام الادارة الحالية « ببذل الجهود اللازمة للمحافظة على القدرات الهجومية للقوات النووية الاستراتيجية الاميركية وابقائها متعادلة على الأقل مع نظيرتها السوفياتية » ، وذلك مع اشارتها الى ضرورة تنفيذ البرامج الكفيلة بتعزيز تلك القدرات ورفع مستويات فاعليتها وقدرتها على البقاء طيلة سنوات العقد الحالي . وفيما يتعلق بمهمات القوات النووية الأميركية فإن الاستراتيجية الجديدة تحددها كالتالي : « في حالة الحرب ، فإنه من الضروري أن تتمكن القوات الأميركية وأنظمة قيادتها وادارتها من تحمل هجوم سوفياتي استباقي ، ومن ثم الرد على مثل ذلك الهجوم بشكل مخطط وتدريجي يتضمن قدرتها على اختراق الدفاعات المعادية وتدمير أهدافها بشكل يكفل تحقيق الأغراض الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة » . وفي اشارة واضحة الى الصاروخ الباليستيكي المتحرك « م . اكس » . تمضي التوصيات لتؤكد على الحاجة

الداعية الى امتلاك القوات الأميركية لنظام نووي استراتيجي بري « يتمتع بالقدرة على البقاء بشكل مماثل لقدرة قاذفات القنابل الثقيلة والصواريخ الباليستيكية المنطلقة من الغواصات ، وذلك من ضمن الجهود الهادفة الى المحافظة على ثلاثي استراتيجي قادر على تنفيذ مهماته المطلوبة » .

□ **الموقف من محادثات الحد من الأسلحة :**

كما تتضمن استراتيجية ريغان الجديدة تحولاً هاماً فيما يتعلق بالسياسة الأميركية حيال مسألة الحد من الأسلحة الاستراتيجية وما تم التوصل اليه في هذا المجال خلال الاتفاقيات التي تم عقدها في السابق مع الاتحاد السوفياتي . ففي حين تخلو هذه الاستراتيجية من أية اشارة الى احتمال العودة الى المفاوضات الأميركية ـ السوفياتية أو الى مستقبل اتفاقية « سالت ـ ٢ » المجمدة ، فإنها تدعو في المقابل بصراحة الى « تركيز الجهود المستقبلية على مراعاة البرامج التسليحية الأميركية ودعم التعارض معها ، بغض النظر عما يمكن أن يسفر عنه ذلك من تعارض مع اعتبارات الحد من الأسلحة » .

فعلى الرغم مما كانت الولايات المتحدة قد أكدته لحلفائها الأوروبيين خلال الأسابيع الماضية من عزمها على النظر بتساو الى مسألتي تطوير القدرات الدفاعية للتحالف الغربي من جهة ، ومتابعة الجهود من أجل تحقيق الحد من الأسلحة النووية من الجهة الأخرى ، فإن الاستراتيجية الجديدة تنص على « **اعطاء الأولوية القصوى في توجهات الادارة لجانب تنفيذ برامج البناء الدفاعي** اللازمة لتصحيح الخلل الراهن في القوى » . وهي تؤكد في هذا المجال على أنه « لا يمكن السماح لاعتبارات الحد من الأسلحة او لاحتمالات العودة الى التباحث بشأنها مع الاتحاد السوفياتي بأن تؤثر على أولوياتنا الدفاعية والتسليحية » . كما تذهب التوصيات الى تحذير القيادة العسكرية الأميركية من « مغبة تعليق آمال ليست في محلها على اتفاقيات الحد من الأسلحة . اذ ان تلك الاتفاقيات قد تكون مفيدة

من حيث المبدأ . غير أنها تظل عاجزة عن تلبية أي من احتياجاتنا الأمنية الأساسية » .

□ **التوجهات الأميركية في العالم :**

وفيما يتعلق بالأوضاع الدولية والاقليمية ، فإن توصيات الادارة الأميركية تشتمل على عدد من « السياسات الدفاعية » المخصصة لتناول مختلف مناطق العالم والتطورات المحتملة فيها . كما أنها تعمل على تحديد ردود الفعل الأميركية المفترضة حيال كل من تلك التطورات . ويمكن تلخيص أبرز البنود التي تضمنتها توصيات ريغان في هذا المجال على الشكل التالي :

■ اقامة سلسلة مترابطة من الأقاليم الاستراتيجية في العالم ، بشكل يجعل من التطورات المستجدة في أي من تلك الأقاليم ذات تأثير مباشر (وبالتالي عرضة لرد فعل أميركي مضاد) على الأقاليم الأخرى . ويعني ذلك عملياً « الربط » ما بين ما قد تشهده منطقة كالشرق الأوسط أو جنوب افريقيا مثلاً والوضع السياسي والأمني في أوروبا أو العكس . وعلى حد تعبير الاستراتيجية الأميركية الجديدة . فإن من شأن ذلك«ان يظهر للاتحاد السوفياتي ان قيامه بالاعتداء على منطقة محددة من العالم سوف يجر عليه خطر الحرب في منطقة أخرى قد لا يكون مستعداً لخوض المواجهة فيها » .

■ ابداء المزيد من الاهتمام بالتهديدات المحلية والاقليمية التي قد تواجه أنظمة الدول الحليفة للولايات المتحدة في العالم . وخاصة في المناطق التي تعتبرها هذه الأخيرة « ذات أهمية حيوية لمصالحها وأمنها كحوض البحر المتوسط ومنطقة الكاريبي وأميركا اللاتينية والمحيط الهندي » . وتنص الاستراتيجية الجديدة على أنه على الرغم من أن مثل هذه التهديدات « **قد لا تستدعي تدخلاً مباشراً من قبل القوات**

الأميركية ، فإن ذلك لا يعني عدم قيام الولايات المتحدة بالخطوات اللازمة للقضاء عليها أو تحييدها » .

■ ضمان القدرة على استخدام خطوط المواصلات العالمية الحيوية ، أو السيطرة على تلك الخطوط والاستيلاء عليها عند الضرورة ، ولاسيما فيما يتعلق بخطوط النقل والامداد البحرية . وفي هذا المجال ، تركز توصيات الادارة الأميركية على أهمية دور سلاح البحرية في المحافظة على أمن المواصلات الغربية في كل من شمالي الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي وغربي المحيط الهادي .

■ ضمان قدرة الولايات المتحدة على الوصول الى المعادن الاستراتيجية وغيرها من المواد الأولية الحيوية ، سواء كان ذلك متعلقاً بمناطق انتاجها ، أو بخطوط امدادها وتوصيلها ، « **حتى ولو تطلب تحقيق هذه المهمة استخدام القوة العسكرية الأميركية باشكال مباشرة »** .

■ العمل على اعادة تنظيم المخزون الاستراتيجي الأميركي من المعادن والمواد الأولية الهامة ، وخاصة تلك التي يتعلق استخدامها بنواحي القدرة العسكرية والصناعية ، والتوصل الى امتلاك احتياطيات كافية منها لمواجهة الحالات الطارئة .

■ تطوير نظام تشارك فيه الدول الصناعية الغربية الأخرى يهدف الى وضع قيود اضافية على مسائل نقل التكنولوجيا وتبادل التجارة والمعلومات مع الاتحاد السوفياتي ، من أجل « تحقيق الحد الأقصى الممكن من الرقابة على امكانية حصول هذا الأخير على التكنولوجيا الحديثة ذات المنافع العسكرية والعلمية الحيوية » .

■ بذل المزيد من التركيز على نواحي القيادة والتحكم والاتصالات بالاضافة الى احياء أهمية المخابرات وتجميع المعلومات . واعتبارها « أولويةمساوية من حيث أهميتها للأولوية الملقاة على مسائل تطوير القوة العسكرية الفعلية » .

■ التخطيط لبرامج دفاع مدني على أعلى المستويات . و«العمل على تنفيذها في أسرع وقت ممكن . بشكل يؤمن استمرارية العمل الحكومي ويكفل التخفيف قدر الممكن من مدى الخسائر البشرية التي قد تتعرض لها الولايات المتحدة في حالة الحرب » . وذلك فيما يمكن اعتباره خطوة أخرى (وربما كانت الأكثر أهمية) على طريق **التخلي عن مبدأ « الدمار المؤكد المتبادل »** الذي كان يشكل حتى الآن أساس نظرية الحرب النووية الأميركية القائمة على منع اندلاع الحرب من خلال الردع ، بدلاً من تحقيق الانتصار فيها عبر خوضها .

■ ادخال تعديل جذري على نمط المواجهة الأميركية - السوفياتية سياسياً وعسكرياً . ويتضمن هذا الاستغناء عما تصفه استراتيجية ريغان الجديدة « بالنهج الأميركي التقليدي في التصدي للنفوذ السوفياتي ولمحاولات توسيع ذلك النفوذ عن طريق مقارعته وجهاً لوجه . والاستعاضة عنه بمنطق الالتفاف عليهم والضرب في مناطق ضعفهم السياسية والعسكرية والاقتصادية » . ويعني ذلك في المجال العسكري ، على سبيل المثال ، التخفيف نسبياً من أهمية « الجبهات المركزية » المواجهة للاتحاد السوفياتي (كما في المانيا حالياً) والتركيز في المقابل على تقوية مجنبات حلف شمالي الأطلسي الجنوبية والشمالية (كتركيا واليونان والدول الاسكندنافية) . أما على الصعيدين السياسي والاقتصادي فيتضمن المنطق الأميركي الجديد « **الرد على الخطر السوفياتي بضرب مواقع القيمة القصوى بالنسبة لهم . كالوضع السياسي الداخلي في الاتحاد السوفياتي ، وقاعدته الصناعية والزراعية . والتأثير على أوضاعه المعيشية . بالاضافة الى تقويض العلاقات السوفياتية مع الدول الحليفة لهم بما في ذلك الدول الأعضاء في حلف وارسو ، والأنظمة الموالية لهم في العالم الثالث** » .

■ البدء بوضع الخطط اللازمة لتحقيق برنامج تطوير عسكري وتسليحي شامل على امتداد السنوات العشر القادمة . يتم فيه تناول مجمل

أوضاع القوات الأميركية بكافة فروعها . وعلى المستويين النووي والتقليدي . وذلك من أجل « رفع مستوى هذه القوات وجعلها قادرة على تنفيذ المهمات والأهداف التي تنص عليها السياسات الدفاعية المشار اليها » . وتخص توصيات الادارة الأميركية بالذكر ضرورة العمل على تعزيز سلاحي البحرية ومشاة البحرية وتوسيع نطاق عملها . ومعالجة مشاكل الجاهزية القتالية والصيانة واحتياطيات الذخيرة في كافة فروع القوات . بالاضافة الى تحديث الأسلحة والمعدات واستبدال المتقادم منها بأنواع أكثر فاعلية وتطوراً. وتدعو تلك التوصيات الى اعطاء اولوية متساوية لأربع نواح رئيسية في هذا المجال وهي : توسيع القوات وتحديث معداتها وضمان جاهزيتها القتالية وادامتها . بالاضافة الى تزويدها بالعناصر البشرية اللازمة .

ويمكن القول بأن أبرز الدلائل على عزم الادارة الاميركية وتصميمها على اعتماد هذه المبادىء الاستراتيجية ، كان القرار الذي أصدره الرئيس ريغان منذ بضعة أيام وأمر فيه بالبدء بانتاج قنابل « النيوترون » ، وذلك بعد أكثر من ثلاث سنوات على امتناع الرئيس السابق جيمي كارتر عن تزويد القوات الأميركية بها .

تحولات الاستراتيجية النووية الأميركية

العدد ـ ١٥، ٢٨/٨/١٩٨١

أدت حالة التكافؤ النووي النسبي التي سادت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال السنوات الماضية الى تكريس الردع المتبادل كأساس لعلاقات القوى الاستراتيجية القائمة بينهما . ومن جهتها ، فقد اعتمدت الولايات المتحدة رسمياً منذ أواسط الستينات على مفهوم الردع لتحديد منطلقات عقيدتها القتالية النووية واغراض قواتها الاستراتيجية الهجومية . وحسب ذلك المفهوم ، فإن الهدف الاستراتيجي المعلن للقوة الاميركية لم يكن خوض الحرب النووية وكسبها ، بل منع اندلاع حرب كهذه من خلال ردع الخصم عن شنها . وهكذا ، فقد تميزت التوجهات الاستراتيجية النووية للادارات الاميركية المتعاقبة طيلة معظم العقدين الاخيرين بتركيزها (على الأقل في جوانبها المعلنة رسمياً) على امكانية اكتفاء الولايات المتحدة بامتلاك القدرة الكفيلة بحرمان الطرف الآخر من احتمال احراز النصر في الحرب النووية دون ان يتضمن ذلك ، بالضرورة ، هدف تحقيق النصر للولايات المتحدة نفسها .

■ **الاعتماد على « الدمار المؤكد المتبادل » و« الكفاية » :**

ومن أجل التوصل الى هذا الغرض ، فإنه كان يترتب على القوات الاستراتيجية الاميركية ان تتمتع بالقدرة على مواجهة اي هجوم نووي استباقي محتمل قد يفكر الاتحاد السوفياتي بشنه عليها يوماً ما ، ومن ثم الرد على هجوم كهذا عبر ضربة انتقامية شاملة تضمن الحاق الدمار

بالخصم بصورة اكيدة ، والى درجة تجعل من المستحيل عليه تحقيق اي من اهدافه الكامنة وراء خوضه للحرب . وقد تمثلت الترجمة العملية لهذا التوجه الاستراتيجي الردعي باعتناق الولايات المتحدة في عهد وزير الدفاع السابق روبرت ماكنمارا للنظرية المعروفة باسم « **الدمار المؤكد المتبادل** » (**Mutually Assured Destruction**) ، والتي يطلق عليها أيضاً في بعض الأحيان اسم نظرية « **الردع المؤكد المتبادل** » **Mutually**) **Assured Deterrence**) . وقد كانت هذه النظرية ما تزال معتبرة ، حتى فترة وجيزة خلت ، الركيزة الأولى لكافة التوجهات الاستراتيجية النووية للولايات المتحدة على المستوى الرسمي .

وقد تعرضت نظرية « الدمار المؤكد المتبادل » منذ ان تم اعتمادها الى العديد من المحاولات التي استهدفت تطويرها وادخال المتغيرات الطارئة على أوضاع ميزان القوى الاستراتيجي بين الدولتين العظميين الى مضمونها . غير ان تلك المحاولات لم تمس المبادىء الاساسية المكونة لجوهر تلك النظرية ، بل انها عملت فعلاً على تثبيتها . وقد ظهر ذلك مثلاً من خلال المراجعة العامة التي أجرتها ادارة الرئيس نيكسون في مطلع السبعينات للاستراتيجية النووية الاميركية والتي توصلت بموجبها الى تحديد مبدأ « **الكفاية** » (**Sufficiency**) كأساس نظري لها . وقد تكون ذلك المبدأ (الذي اعتمدته فيما بعد إدارتا فورد وكارتر حتى اصدار هذه الأخيرة للتوجيه الرئاسي - ٥٩ في صيف عام ١٩٨٠) على الجوانب الرئيسية الأربعة التالية :

١ - **الدمار المؤكد** : عبر امتلاك الولايات المتحدة للقدرة الأكيدة على تدمير الجزء الأعظم من المجتمع السوفياتي مدنياً وعسكرياً .

٢ - **استقرار الأزمات** (**Crisis Stability**) : وتتعهد الولايات المتحدة بموجبه بعدم العمل على تصميم قواتها الاستراتيجية بشكل يؤدي الى خلق حالة من عدم الاستقرار في التوازن النووي تدفع الطرف الآخر

الى اللجوء الى استخدام قواته الاستراتيجية من اجل شن هجوم نووي استباقي عند بروز ازمة رئيسية في العلاقات بين الجانبين .

٣ ـ **التفوق النسبي** (**Relative Advantage**) : وفي مقابل عدم سعي الولايات المتحدة لتحقيق التفوق ، فانها تتعهد بالسعي لمنع الاتحاد السوفياتي من تحقيق تفوق معاكس يمكنه من انزال دمار بالجانب الاميركي يفوق ذلك الذي تستطيع الولايات المتحدة انزاله به .

٤ ـ **منع الاضرار الأخرى** (**Damage Denial**) : وهو موجه أساساً ضد القوى النووية الأخرى (الصين تحديداً) ، بحيث لا تستطيع هذه الأخيرة انزال اضرار هامة بالولايات المتحدة عبر مهاجمتها نووياً .

وقد كان اعتماد الولايات المتحدة لنظريتي « الدمار المؤكد المتبادل » و« الكفاية » في الواقع تعبيراً عملياً عن مجموعة من « الأوضاع القائمة » التي ميزت ميزان القوى الاستراتيجي بينها وبين الاتحاد السوفياتي ، يمكن تلخيصها على الشكل التالي :

ـ الافتقار المتبادل لانظمة الدفاع المضادة للصواريخ الباليستيكية ، مع ما يترتب عن ذلك من « انكشاف » نظري لقوات ومدن الجانبين امام هجوم استباقي (ضربة أولى) قد يقرر اي منهما توجيهه على الجانب الآخر .

ـ افتقار الجانبين لقوات ضربة أولى قادرة على تنفيذ المهمات « المضادة للقوة » (Counter - Force) من اجل تدمير نظيرتها المعادية بشكل كاف ، مع ما يعنيه ذلك من حماية نسبية للقوات الاستراتيجية الهجومية لدى الطرفين .

ـ امتلاك متبادل للقدرة على توجيه ضربة نووية أولى بواسطة القوات الاستراتيجية الهجومية ، انما ضربة « مضادة للقيمة » (Counter - Value) أساساً ، لا ضربة « مضادة للقوة » (مع امكانية

الافتراض نظرياً بأن جزءاً على الأقل من قوات كل طرف سوف يكون قادراً في نهاية الأمر على تدمير جزء من قوات الطرف الآخر) . ومن شأن هذا الامتلاك المتبادل ان يؤدي الى احتفاظ كل طرف بقدرة رئيسية على الرد بشكل شامل على أي ضربة أولى يوجهها خصمه

- امتلاك متبادل لقوات « ضربة ثانية » يعتبر بقاؤها (بعد توجيه الخصم للضربة النووية الأولى) احتمالا شبه مضموناً ، مما كان يعني عملياً تمتع الجانبين بقدرة مؤكدة على الحاق الدمار الشامل في صفوف الجانب الآخر .

وهكذا ، فعلى الرغم من أن « الثلاثي » (Triad) المكون للقوات الاستراتيجية الهجومية الاميركية والسوفياتية قد كان مقسما على الدوام الى **«قوات ضربة أولى مضادة للقوة »** (ويقصد بها أساسا الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات المنطلقة من قواعد برية) ، **وقوات ضربة انتقامية ثانية مضادة للقيمة »** (الصواريخ الباليستيكية المنطلقة من الغواصات ، الى جانب قاذفات القنابل الثقيلة) ، فان ذلك لم يكن يعني بالضرورة ان تقسيم تلك القوات عمليا لدى الدولتين العظميين قد تم على هذا الأساس حرفيا . فعلى ضوء الأوضاع القائمة المشار اليها ، ظل الاقتناع سائدا في الماضي باستحالة تمكن أي من الجانبين من تدمير قواعد الصواريخ الارضية التابعة للجانب الآخر بواسطة ضربة استباقية اولى ، بالاضافة الى صعوبة اكتشاف وتدمير القوات المعادية المخصصة لمهامات الضربة الثانية الانتقامية .وبالتالي فقد بات بالامكان وصف كافة نشاطات القوات النووية الاستراتيجية التابعة لكلا الطرفين بأنها كانت موجهة أساسا لتنفيذ المهمات المضادة للقيمة ، وبالأخص عبر تهديفها على المدن الرئيسية ، مما يجعل من هذه الاخيرة ومن سكانها «رهائن» متبادلة من قبل الدولتين على حد سواء .

وعلى هذا الأساس من « الاستقرار النووي » ، فقد تضمنت

الاستراتيجية العسكرية الاميركية عبر مراحل تطورها المتلاحقة خلال الستينات والسبعينات عددا من التوجهات الثابتة نسبيا والتي كانت تعكس الى حد كبير طبيعة التفكير الاميركي حيال مسألة الحرب النووية واحتمالات نشوبها . وقد كان بعض اهم هذه التوجهات :

أولا : التركيز على طبيعة الحرب «الخاطفة» ، واستبعاد امكانية خوض حرب نووية طويلة ، وذلك من خلال الاقتناع بسرعة تحول تلك الحرب في حال اندلاعها الى تراشق نووي شامل ومدمر .

ثانيا : استبعاد فكرة الحرب النووية «المحدودة» نظرا لصعوبة التحكم بنتائج تلك الحرب ، واستحالة ضبط تصاعدها المتسارع .

ثالثا : إبداء القليل من الاهتمام بالنواحي المتعلقة بتطوير انظمة دفاع استراتيجية مضادة للصواريخ الباليستيكية ، انطلاقا من القناعة بعدم جدوى مثل هذه الانظمة من جهة ، و «لضرورة الحفاظ على الاستقرار النووي» من الجهة الاخرى . وقد تم تكريس ذلك فعلا عندما وقعت الدولتان العظميان على اتفاقية «سالت ـ ١» عام ١٩٧٢ ، والتي تضمنت تعهدهما بعدم تطوير مثل هذه الانظمة او استخدامها عمليا .

رابعا : التخفيف من اهمية الدفاع المدني المضاد للحرب النووية ، وعدم توفير مثل هذا الدفاع سوى للقيادة السياسية والعسكرية العليا المكلفة بمتابعة الحرب وتسييرها عند اندلاعها .

■ بوادر التخلي عن «الدمار المؤكد» :

وبمعزل عن هذه «الثوابت» فقد استمر النقاش الاستراتيجي داخل الولايات المتحدة طيلة السنوات العشر المنصرمة ، وتركز بصورة خاصة على جدوى الاستمرار باعتماد مبدأ الردع كأساس نظري للعقيدة النووية الاميركية . وقد شدد منتقدو هذا المبدأ في المقابل على ضرورة اعتناق الولايات المتحدة استراتيجية «قتالية» تأخذ في اعتبارها بصورة أكثر

جدية احتمالات اندلاع الحرب النووية ، وتضع بالتالي الخطط والتصورات اللازمة لخوض مثل هذه الحرب . وقد ذهب عدد من هؤلاء النقاد (وعلى سبيل المثال المنادون منهم باتخاذ الولايات المتحدة لموقف عسكري « أقصوي » حيال الاتحاد السوفياتي ، كالبروفسور بول نيتزه والدكتور كولين غراي والجنرال ادوارد روني ويوجين روستو وغيرهم من النافذين حاليا في ادارة الرئيس ريغان) الى الدعوة صراحة لإمكانية الانتصار في الحرب النووية ، و « ضرورة التحول من مبدأ الدمار المؤكد الى البقاء المؤكد من خلال تحقيق النصر » ، على حد تعبير الدكتور ريتشارد فوستر عضو ادارة مركز الدراسات الاستراتيجية الاميركي ، وأحد مستشاري ريغان لشؤون الدفاع خلال الحملة الانتخابية الاخيرة .

وعلى الرغم من بقاء هذه الدعوات بعيدة نسبيا عن التوجه الرسمي للادارات الاميركية الماضية ، الا انها لم تكن في معزل عن هذه الاخيرة تماما ، كما دلت على ذلك عدة مذكرات ودراسات عملت وزارة الدفاع الاميركية على اصدارها في اكثر من مناسبة . وقد كان من بين أبرز هذه المذكرات تلك التي أعدها في العام ١٩٧٤ جيمس شلسنجر وزير الدفاع في عهد نيكسون ، ودعا فيها الى اتباع استراتيجية تهديف « انتقائية » يمكن بواسطتها اختيار الاهداف الملائمة للرد الانتقامي الاميركي حسب اهميتها بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، بدلا من ان يتركز ذلك الرد بصورة كلية على المدن والتجمعات السكانية .

وعلى الرغم من بقاء هذه الدعوات بعيدة نسبيا عن التوجه الرسمي للادارات الاميركية الماضية ، الا انها لم تكن في معزل عن هذه الاخيرة تماماً كما دلت على ذلك عدة مذكرات ودراسات عملت وزارة الدفاع الاميركية على اصدارها في اكثر من مناسبة . وقد كان من بين أبرز هذه المذكرات تلك التي أعدها في العام ١٩٧٤ جيمس شلسنجر وزير الدفاع في عهد نيكسون ، ودعا فيها الى اتباع استراتيجية تهديف « انتقائية » يمكن

بواسطتها اختيار الاهداف الملائمة للرد الانتقامي الاميركي حسب اهميتها بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، بدلا من ان يتركز ذلك بصورة كلية على المدن والتجمعات السكانية .

وعلى الرغم من أن إدارة نيكسون لم تتبن رسمياً توصيات الوزير شلسنجر حينئذ ، فان ذلك تم عمليا بعد مرور عدة سنوات على صدورها وان بعد ان أدخلت عليها بعض التعديلات التفصيلية . ففي تموز « يوليو » ١٩٨٠ أصدر الرئيس كارتر توجيها رئاسيا حمل الرقم ٥٩ كان أبرز ما تضمنه الاعلان عن اعتماد الولايات المتحدة لاولويات تهديف نووي جديدة تعكس التخلي عن مبدأ التركيز على المدن السوفياتية كهدف رئيسي للضربة الانتقامية الاميركية .

وفي تقريره السنوي المقدم الى الكونغرس بتاريخ ١٩ كانون الاول (يناير) ١٩٨١ فسر وزير الدفاع الاميركي هارولد براون المبادىء التي احتواها «التوجيه الرئاسي ـ ٥٩ » ، كما أنه عمل على محاولة تحديد سمات الاستراتيجية النووية الجديدة للولايات المتحدة ، وهي التي اطلق عليها اسم **«استراتيجية الرد المعاكس الموازن» (Countervailing Strategy)**. وقد اعلن براون في ذلك التقرير بأن أهداف القوات النووية الاميركية باتت حسب الاستراتيجية الجديدة محددة حسب الترتيب التالي :

١ ـ القوات الاستراتيجية النووية للاتحاد السوفياتي .

٢ ـ القواعد والمنشآت العسكرية الاخرى ، نووية كانت أم تقليدية .

٣ ـ مراكز القيادة والسيطرة السياسية .

٤ ـ القاعدة الصناعية والاقتصادية العامة للمجتمع السوفياتي .

٥ ـ المدن ومراكز التجمع السكاني .

وفي مقابل هذا التأكيد الرسمي للتوجه الاميركي المستجد نحو

امتلاك القدرة « المضادة للقوة » على حساب تلك « المضادة للقيمة » كما كان الامر في السابق ، فان براون حرص على التركيز في الوقت نفسه على « عدم صلاحية اعتبار الاستراتيجية الجديدة تحولاً جذرياً في المبادىء النووية الاميركية ، بل انها مجرد توضيح وتحديث لمبادئنا الثابتة والمستمرة ، كما ان الهدف منها لا يتعدى اثبات قدراتنا الرادعة وتأكيد مصداقيتها » . وأضاف الوزير الاميركي في تقريره : « ان استراتيجية الرد المعاكس الموازن لا تعني اننا بتنا نعتقد بامكانية الانتصار في حرب نووية محدودة . . . وهي لا تعني اننا نعتقد بامكانية حدوث حرب نووية محدودة. الا انها تؤمن لنا القدرة على مواجهة هجوم سوفياتي نووي محدود بواسطة رد متدرج لا يشتمل بالضرورة على تدمير معاكس شامل . . . وهي لا تعني ان الحرب النووية سوف تكون طويلة . . . كما انها حتما لا تشكل توجها نحو امتلاك القدرة على تنفيذ ضربة نووية استباقية اولى » . كما أعرب براون عن اقتناعه بأن الموقف الرسمي للولايات المتحدة ما يزال ينص على ضرورة الاكتفاء **بالتعادل الاساسي (Essential Equivalence)** كاطار سليم للتوازن الاستراتيجي الشامل مع الاتحاد السوفياتي .

■ توجهات الادارة الحالية :

وقد أقرت ادارة الرئيس ريغان في توصياتها العسكرية العامة التي قدمتها الى وزارة الدفاع وهيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأميركية منذ بضعة أسابيع مبادىء « الرد المعاكس الموازن » كأساس للاستراتيجية النووية الأميركية في الثمانينات. الا أنها كانت اكثر صارحة من الادارة السابقة في تحديد المنطلقات الجديدة لتلك الاستراتيجية وأغراضها المستقبلية . فقد اعتبرت بعض المبادىء التي تضمنتها التوصيات المذكورة بمثابة تحول أساسي في التوجهات الاستراتيجية الأميركية التي كانت متبعة رسميا حتى هذا الوقت ، وبالأخص فيما يتعلق بمسألة الحرب النووية وطبيعة التعامل الأميركي المحتمل معها في المستقبل . وعلى الرغم من أنه

قد يكون ما يزال من السابق لأوانه وصف التوجهات الجديدة بأنها تمثل تحولا نحو اعتناق عقيدة نووية قتالية تتضمن خوض الحرب ، أو تدعو الى احراز النصر فيها ، فانها تعكس في الوقت نفسه ابتعادا واضحا عن المبادىء السابقة ، أو عن بعضها على الأقل . فقد نصت توصيات الادارة الحالية على النقاط الهامة التالية :

□ ان الحرب مع الاتحاد السوفياتي لن تكون محدودة في اقليم أو منطقة معينة ، كما أنه من الصعب تصور بقائها في المرحلة دون ـ النووية ، بل انها سوف تكون على الأرجح حربا كونية شاملة تستخدم فيها سائر انواع الأسلحة وفئاتها . وبالتالي فانه ينبغي « التحضير لخوض مثل هذه الحرب اذا ما برزت احتمالات نشوبها » .

□ ان الحرب مع الاتحاد السوفياتي ستكون حربا طويلة ومتشعبة ، وهو مبدأ يشكل بحد ذاته خروجا عن التصور الأميركي الأساسي السابق لطبيعة الحرب المحتملة مع الاتحاد السوفياتي ، والذي كان يركز دوما على استبعاد فكرة الحرب النووية الطويلة .

□ التخطيط لبرامج دفاع مدني على مستوى وطني شامل ، والعمل على تنفيذها في أسرع وقت ممكن من أجل تأمين استمرارية العمل الحكومي والتخفيف ما أمكن من مدى الخسائر البشرية التي قد تتعرض لها الولايات المتحدة في حالة الحرب .

□ التركيز على أهمية الدفاع الاستراتيجي المضاد للصواريخ الباليستيكية والدعوة الى دراسة جدواها وفاعليتها في تأمين حماية معقولة للقوات النووية الهجومية الأمريكية ، ولغيرها من المنشآت السياسية والعسكرية والبشرية الحيوية .

□ ابداء المزيد من الاهتمام بنواحي القيادة والتحكم والاتصالات والاستطلاع (Command, Control, Communications and Intelli-

(gence وبالأخص تلك المتعلقة بادارة وتسيير عمليات القوات الاستراتيجية أثناء الحرب وعبر مراحلها المختلفة.

□ توجه متزايد نحو عدم الاكتفاء بالتعادل مع الاتحاد السوفياتي في مجال التسلح النووي الاستراتيجي . والسعي في المقابل نحو تحقيق التفوق الأميركي على هذا الصعيد. فقد تضمنت توصيات ادارة ريغان التزام هذه الأخيرة ببذل كافة الجهود اللازمة للمحافظة على القدرات الهجومية للقوات النووية الأميركية ، و « ابقائها في وضع متعادل على **الأقل مع** نظيرتها السوفياتية » . وقد كان وزير الدفاع كاسبر واينبرغر أكثر وضوحاً في هذا المجال حين أعرب مؤخرا عن اقتناعه بأن الهدف النهائي للولايات المتحدة يجب أن يكون « استعادة التفوق النووي الاستراتيجي على الاتحاد السوفياتي خلال التسعينات على أبعد تقدير » .

□ التخفيف من أهمية ما يعرف « بالحد الفاصل » (Threshold) ما بين عمليات القوات التقليدية (غير النووية) من جهة ، والقوات النووية من جهة أخرى ، وذلك عبر التركيز على حيوية الدور الملقى على عاتق القوات النووية التكتيكية (المعدة للاستخدام في ميادين القتال مباشرة) ، وقوات المسرح النووية (Theatre Nuclear Forces) المخصصة للعمل في أقاليم قتال (مسارح) محددة كالصواريخ الجوالة والصواريخ الباليستيكية متوسطة المدى . وتصف توصيات ريغان هذه القوات بأنها « حلقة الوصل الأساسية ما بين عمليات القوات التقليدية ومهمات الأسلحة الاستراتيجية الشاملة » . كما أنه لا يمكن في هذا المجال تجاهل أهمية القرار الأميركي الأخير القاضي بانتاج قنابل « الاشعاع المكثف » (النيوترون) من أجل استخدامها تحديدا كأسلحة نووية ميدانية تعتبر كفيلة بحد ذاتها في تخفيض السقف المفترض لمستوى العمليات العسكرية التي قد تندلع على المسرح الأوروبي ، وازالة « الحد الفاصل » بين بقاء هذه العمليات في مستوى تقليدي واحتمال تحولها الى قتال نووي شامل .

وتذهب الاستراتيجية النووية الأمريكية الجديدة الى درجة تحديد المهمات العملية الموكولة الى القوات النووية في حال اندلاع الحرب ، فتقول : « سوف يكون من الضروري أن تتمكن القوات الاميركية وأنظمة قيادتها وادارتها من البقاء بعد تعرضها لهجوم سوفياتي استباقي ، ومن ثم الرد على مثل ذلك الهجوم بشكل مخطط وتدريجي يتضمن قدرتها على اختراق الدفاعات المعادية وتدمير أهدافها بالصورة التي تكفل تحقيق الأغراض الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة » .

■ برامج التطوير المستقبلية :

ومن أجل التوصل الى تحقيق هذه المبادىء ، فان ادارة ريغان تخطط في الوقت الحاضر لصرف مبالغ يقدر مجموعها الاجمالي بنحو ٣٥٠ مليار دولار على امتداد السنوات الخمس القادمة ، وذلك فقط على النواحي المتعلقة بتطوير القدرات القتالية العامة لقواتها الاستراتيجية الهجومية . وتشتمل هذه البرامجأ حاليا على :

ـ تطوير الصاروخ الباليستيكي عابر القارات « م . اكس » وانتاج ٢٠٠ منه يتم تركيزها ابتداء من العام ١٩٨٦ (لم يتم اختيار وسيلة تركيز هذه الصواريخ حتى الآن . وقد أجل الرئيس ريغان قراره النهائي المتعلق بهذا الشأن حتى ايلول ـ سبتمبر ـ القادم) . وسيكون كل من هذه الصواريخ مزودا بثمانية رؤ وس نووية من طراز « مارك ـ ١٢ أ » ذات القدرة العالية في الاصابة التي تم تصميمها من الاساس بهدف تزويد الصواريخ الباليستيكية الأميركية بقدرة على اصابة وتدمير نظيرتها السوفياتية (قدرة مضادة للقوة) .

ـ تطوير الصاروخ الباليستيكي المنطلق من الغواصات « ترايدنت ـ ٢ » (وهو طراز محسن من الصاروخ « ترايدنت ـ ١ » العامل حاليا) ، والبدء باستخدامها عام ١٩٨٧ بعد أن يتم تزويدها برؤ وس من طراز « مارك ـ ١٢ أ » . وستكون هذه الصواريخ الأولى من نوعها (أي

المنطلقة من الغواصات) التي تتمتع بقدرة « مضادة للقوة » ، على الأقل نظريا .

ـ انتاج طرازين جديدين من قاذفات القنابل الثقيلة ، يكون الأول مشتقا عن القاذفة « ب ـ ١ » التي كان الرئيس كارتر قد جمد تطويرها في العام ١٩٧٧ ، على أن يدخل الخدمة خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ ويعمل كطراز مؤقت ريثما يتم الانتهاء من تطوير قاذفة جديدة تماما تعتمد على تقنية «ستلث » (Stealth) المضادة للرادار . واذا ما تم ذلك فعلا ، فان القاذفة الجديدة سوف تبدأ الخدمة خلال التسعينات كبديل عن القاذفة « ب ـ ١ المعدلة » وما يكون قد تبقى عندئذ من قوة للقاذفات « ب ـ ٥٢ » العاملة حاليا .

ومن ضمن هذه الخصائص للأسلحة الجديدة المقترحة، فان الولايات المتحدة سوف تهدف على الأرجح من خلال التزود بمثل هذه الأسلحة الى امتلاك القدرة على توجيه ضربات نووية (استباقية أو انتقامية على السواء) ضد الأهداف السوفياتية الحيوية بقدر عال من الدقة ، دون أن تكون قواتها معرضة في المقابل لخطر التدمير بواسطة ضربات سوفياتية مماثلة ، الأمر الذي من شأنه أن يشكل ، في حال تحقيقه ، اخلالا بالغ الأهمية بالتوازن النووي الاستراتيجي الذي ساد بين الدولتين العظميين منذ اواسط الستينات .

تركيز اميركي متزايد على استراتيجية الحرب التقليدية

العدد ـ ٨، ٢١/٥/١٩٨١

من العلامات المميزة للسياسة الدفاعية الاميركية التي بدأت تتبلور ملامحها العامة في المدة الأخيرة ، التشديد المتزايد على ضرورة تعزيز مقدرة الولايات المتحدة على خوض الحروب التقليدية (أي غير النووية) الطويلة الأمد . وكانت العقيدة الاميركية في السابق تؤكد على ان أية مجابهة مع السوفيات في اوروبا ، او الساحات الأخرى ، ستشتمل على مواجهة تقليدية قصيرة فقط ، تعود وتتصاعد بسرعة نحو المواجهة النووية التكتيكية او الشاملة . وبمعنى آخر فان هذه العقيدة كانت تقوم على افتراض حرب تقليدية قصيرة وغير حاسمة ، يعقبها تبادل عنيف بالاسلحة النووية ومن ثم إما الاستمرار بالحرب نحو الدمار المتبادل ، او العودة الى المفاوضات ومحاولة الوصول الى تسوية سياسية .

لكن المواقف الاميركية الرسمية وغير الرسمية في الآونة الأخيرة تشير الى ان هذه النظرية لم تعد تحتل موقعا مركزيا في التفكير الاميركي الاستراتيجي الراهن . وتجدر الاشارة هنا الى تصريح ادلى به وزير الدفاع واينبرغر مؤخرا جاء فيه « ان فكرة الحروب التقليدية القصيرة لم تعد تتوافق مع الوضع الدولي القائم . . . ان للحرب التقليدية أوجه عديدة ، منها ما هو شامل وطويل ومنها ما هو محدود » .

ويمكن القول ان من الاسباب الكامنة وراء هذا التحول النسبي عن

عقيدة استراتيجية كان الجانب النووي يهيمن عليها حتى الماضي القريب ، ما يلي :

ـ التقييم الاميركي الذي برز خلال عهد الرئيس السابق كارتر والذي بات أكثر وضوحا مع الادارة الجديدة ، القائل بأن ميزان القوى الاستراتيجي ـ النووي لم يعد راجحا لصالح الولايات المتحدة او على الأقل لم تعد مصداقية الرادع النووي الاميركي تكفي لصد سائر التحركات السوفياتية المحتملة . ويمكن اعتبار « مبدأ كارتر » الذي أعلن في اعقاب دخول القوات الى افغانستان عام ١٩٧٩ والذي أكد على استعداد اميركا للدفاع عن « مصالحها الحيوية » في الخليج بالقوة العسكرية اذا ما اقتضى الأمر ، بمثابة محاولة اولية لتصحيح هذا الخلل عن طريق دعم القدرات الاميركية التقليدية وجاء تأسيس قوات التدخل السريع كخطوة اولى في اتجاه تعزيز القدرة الاميركية على مد قوتها في العالم . وقد عبر أحد المحللين الاستراتيجيين الاميركيين عن العلاقة بين « الخلل » المفترض في ميزان القوى النووي والقدرة الاميركية على ردع السوفيات بقوله « ان التلويح باستخدام الاسلحة النووية لوقف التحركات السوفياتية في الأزمات المحلية قد يصبح عملا متهورا في وقت يتزايد هامش التفوق النووي السوفياتي » . وهكذا فان النظرة الاميركية تفترض احتماء السوفيات بالغطاء المتوافر لهم من جراء « تفوقهم النووي » (او حتى وصولهم الى التعادل النووي مع اميركا) من اجل تحريك قواتهم التقليدية في وقت لا تمتلك الولايات المتحدة المقدرة على الرد على هذه التحركات اما نوويا ، خوفا من اندلاع الحرب الشاملة ، او تقليديا نسبة للضعف الاميركي في هذا المجال .

ـ تقول النظرة الاميركية الجديدة ان الساحة الأوروبية لم تعد الساحة الوحيدة المرشحة لقيام مجابهة مع السوفيات . وقد عبر احد مصادر البنتاغون عن هذا الموقف بقوله : « ان احتمال الحرب النووية مع

السوفيات بالرغم من كونه عاملاً ثابتاً في المعادلة الاستراتيجية ، لم يعد هو الاحتمال الأقرب الى الواقعية . . . يجب العمل على التأهب العسكري لمواجهة الاتحاد السوفياتي في العالم الثالث بدلاً من التركيز فقط على الجوانب النظرية لحرب على الساحة الأوروبية » .

ـ ان نظرية « الحرب والنصف » One and A Half Wars التي حددت الاطار العام للمجهود العسكري الاميركي التقليدي خلال السنوات الأخيرة، لم تعد تفي بالأغراض الامنية الاميركية . وكانت تفترض هذه النظرية المقدرة على مواجهة حرب « أساسية » (في الساحة الأوروبية مثلا) وحرب اخرى « ثانوية » في منطقة غير محددة وذلك في آن واحد . إلا ان هذه النظرية باتت تفتقد الى المصداقية في وقت لا تمتلك القوات الاميركية مقدرة فعلية على مواجهة هذين الاحتمالين ، كما ان هذه النظرية تتطلب نقل القوات بسرعة من مسرح الى آخر (ما يسمى « باستراتيجية التأرجح ») في ظروف دولية وعملياتية قد تكون صعبة ومعقدة للغاية . وبالاضافة فانه ليس هنالك ما يؤكد بقاء الأزمة « الثانوية » دون تحولها الى حرب واسعة النطاق او ما يضمن امكانية احتوائها ضمن حذود معينة . وقد وجه تقرير صادر عن معهد بروكنغز مؤخرا ، انتقادات شديدة الى نظرية « الحرب والنصف » . واشار التقرير الى احتمال قيام مواجهات عسكرية « أساسية » تتطلب تدخلا اميركيا في اكثر من ساحة في وقت واحد . ويقول التقرير « انه من المرجح ان اي صدام مستقبلي مع السوفيات لن يكون صداما نوويا ، بل سيأخذ طابعا تقليديا . . . تواجه اميركا احتمال الأزمات المتزامنة في كوريا والخليج والمسرح الأوروبي المركزي ، ولربما البحر الكاريبي . . . وفي هذا الحال ستفتقر القوات الاميركية الى الرد العسكري المناسب » . ويبدو ان الوزير واينبرغر يشارك هذا التقرير بالرأي ، اذ ذكر مؤخرا « ان علينا ان نتأهب لحرب تقليدية قد تمتد الى

مناطق كثيرة من العالم ، بالأخص في حال استمرار العدوان المحلي من قبل قوات يصعب التصدي لها بوسائل اخرى » .

ـ ان من الحجج التي يتمسك بها أنصار النظرية الاميركية وجود « افضلية سوفياتية واضحة في القدرات الحركية الاستراتيجية » على حسب قول مصادر البنتاغون . ومع انه يمكن مناقشة هذا التقييم ، فان واينبرغر قد برر ضرورة تطوير القدرات الاميركية الحركية على أساس ان « القوة السوفياتية البحرية والمنقولة جوا تتيح امامهم مجال الاقدام على المبادرة العسكرية في مناطق حيوية جدا بالنسبة لنا ، وهم يتمتعون ايضا بالمقدرة على التحرك السريع لتنفيذ مخططاتهم . . . ومن هنا علينا ان نحصل على قدرة مماثلة لهم » .

ان التركيز على القدرات التقليدية لا يعني ان الولايات المتحدة قد أعطت هذا الجانب افضلية على الجانب النووي بل يمكن القول ان الادارة الحالية تحاول الرفع من الجهود الاميركية التسليحية والدفاعية في المجالين معا . ولا تزال مصادر الادارة تؤكد على نيتها الاعتماد على استراتيجية نووية تقوم على تطوير الاسلحة الاستراتيجية الجديدة (صواريخ « م . اكس » ، قاذفة بعيدة المدى جديدة ، وسائل حرب الفضاء ، الخ . .) . إلا ان هذه المصادر وصفت الموقف الاميركي الراهن بأنه « مراجعة لقواعد السياسة الدفاعية العامة » .

وقد حدد واينبرغر هذا الموقف بقوله : « يبدو اكثر وضوحا من قبل اننا لا نستطيع ، بل يجب ان نتجنب في جميع الأحوال الاعتماد الكلي على القوات الاستراتيجية ، ويبدو كذلك انه علينا توسيع قدراتنا التقليدية من اجل مواجهة القوة التقليدية التي قد نجابه بها » . ويمكن النظر الى مسألة الحرب التقليدية من زاوية الاطار العام للسياسة الاميركية الخارجية التي تشدد على ضرورة التصدي « للمد الشيوعي ـ السوفياتي » في سائر انحاء

العالم والتي تحاول تطوير سياسة عالمية (global مضادة للسياسة السوفياتية المفترضة . ويمكن كذلك النظر الى هذا الموقف الاميركي ، على انه وجه من الأوجه الناجمة عن تخلي الادارة الحالية عن مفهوم الوفاق الذي ساد العلاقات الدولية خلال العقدين الماضيين ، وتأكيد اركان الادارة (هيغ ، واينبرغر وغيرهما) في اكثر من مناسبة على ان هذا المفهوم بات مفهوما باطلا .

■ **انعكاسات السياسة الاميركية الجديدة :**

ينطوي التشديد الاميركي الجديد على الحرب التقليدية على انعكاسات سياسية وعسكرية عديدة يمكن تحديد اهمها على النحو التالي :

١ ـ دعم القدرة الاميركية على التحرك في العالم الثالث ، وبالاخص المنطقة العربية : يبدو ان استراتيجية الحرب التقليدية الطويلة تشكل تطويرا « لمبدأ كارتر » الداعي الى اهمية العمل العسكري المباشر في الدفاع عن « المصالح الاميركية الحيوية » ، بالتحديد النفطية . وقد ذكر واينبرغر ان اميركا تسعى نحو تقوية وجودها العسكري في الشرق الاوسط من اجل « التصدي للعدوان قبل ان يصبح حقيقة واقعية » . ومع ان وزير الدفاع الاميركي قد اثر بان سياسته تستكمل سياسة الادارة السابقة ، اضاف ان « كارتر لم يفعل بما فيه الكفاية » من اجل تعزيز مقدرة اميركا على التدخل السريع . وقد انعكس هذا الموقف في الزيادات التي ادخلها وزير الدفاع على ميزانيتي ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ ، والتي تتطلب اضافة ٥ ,٢ مليار دولار على الاقتطاعات المخصصة لقوات التدخل مما يرفع مجموع الانفاقات المخصصة لهذا الغرض حتى عام ١٩٨٣ ، الى ما يقارب ٥ ,٥ مليار دولار .

٢ ـ زيادة القدرات الحركية الاستراتيجية وبالاخص البحرية منها : ويقول واينبرغر ان « مصالح اميركا العالمية تقتضي زيادة مدى قواتنا

المسلحة وحركيتها وقدرتها على البقاء ، مما يوفر لنا امكانية الرد السريع على الازمات الواقعة بعيدا عنا ويمنحنا خيار ادامة القوات في المناطق البعيدة طالما كانت هناك حاجة الى ذلك . » وقد ركزت وزارة الدفاع بشكل خاص على تقوية العامل البحري الاميركي ، اذ ان برنامجها الدفاعي يتطلب زيادة عدد السفن العاملة في الاسطول من ٤٥٦ سفينة الى ٦٠٠ سفينة بحلول عام ١٩٨٦ . ويشتمل هذا البرنامج على بناء حاملة طائرات نووية جديدة ، واعادة تعمير بارجتين قديمتين من اجل مهام الاسناد في حال القيام بانزال بحري في العالم الثالث . (وستحمل هاتان البارجتان كذلك صواريخ « كروز » مما يعطيها دورا مزدوجا نوويا ـ تقليديا) . ويجري البحث في الاوساط البحرية الاميركية حول امكانية رفع عدد مجموعات حاملات الطائرات من ١٢ الى ١٥ ، واضافة اسطول خامس على القوات البحرية الاميركية ، يتم تخصيصه للعمل في المحيط الهندي .

٣ ـ التركيز على توسيع شبكة القواعد الاميركية : من الواضح ان اي برنامج يستهدف زيادة القدرة على الحرب التقليدية في سائر انحاء العالم ، سيتطلب كذلك توسيع شبكة القواعد الاميركية ، وهكذا بالاضافة الى القواعد التي يتم بناؤها في المنطقة العربية فان الادارة الاميركية تسعى نحو تطوير وجودها العسكري في دييغو غارسيا واستراليا والفيلبين. ويبدو ان هنالك تحولا من الاعتماد على فكرة التدخل السريع من بعد، نحو الاعتماد المتزايد على التركيز المسبق للمعدات ولربما اقامة القواعد البرية الدائمة في مناطق عديدة من العالم.

٤ ـ زيادة مستوى التأهب العسكري : تواجه اميركا منذ مدة مشاكل فنية عديدة تتعلق بمستوى مخزونها الاستراتيجي الاحتياطي ، بالاخص في مجال الحرب التقليدية . وقد خصصت ادارة ريغان مبلغ ١١,٥ مليار

دولار في السنتين القادمتين من اجل زيادة تخزين قطع الغيار ، والذخيرة وزيادة مستوى التدريب العملياتي ورفع مستوى الصيانة في سائر فروع القوات المسلحة .

٥ ـ الرفع من مستوى العنصر البشري في القوات الاميركية : لقد عانت القوات الاميركية خلال السنوات الاخيرة من افتقار متزايد الى العناصر البشرية الضرورية لتسيير آلتها الحربية التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة المعقدة . وقد قامت الادارة الجديدة بزيادة رواتب القوات المسلحة بنسبة ١٧٪ خلال العام الفائت وذلك في محاولة لجذب العناصر البشرية التي تتمتع بكفاءة تقنية من القطاع المدني . وقد خصصت الادارة مبلغ ٣,٥ مليار دولار في الميزانية الحالية من اجل « رفع مستوى ونوعية المعيشة » في القوات المسلحة .

٦ ـ العمل على زيادة تعداد القوات المسلحة وخلق احتياط من الطاقة البشرية : ان احتمال الدخول في حرب تقليدية طويلة يفترض وجود قاعدة بشرية كافية في القوات المسلحة ، تضمن مقدرة الولايات المتحدة على الاستمرار في الحرب وستستهدف مشاريع الادارة الاميركية زيادة عدد العناصر في القوات المسلحة بـ حوالى ٤٠,٠٠٠ عنصر قبل نهاية عام ١٩٨٢ مما سيجعل مجموع هذه القوات يصل الى حوالى ٢,٢ مليون عنصر . وهنالك من يدعو الى العودة الى الخدمة العسكرية الاجبارية الا ان هذا الاحتمال قد يكون صعباً على الادارة من وجهة النظر السياسية الداخلية . ولكن هنالك خيارات اخرى ، منها ما اقترحته مؤسسة بروكنغز في تقريرها المشار اليه سابقاً ، وهو تعزيز الحرس الوطني الاميركي ، الذي يمثل الاحتياط العسكري الاميركي الدائم . ويقول التقرير ان اميركا تحتاج الى حوالى ٤ فرق برية و٦ اجنحة من القوات الجوية من اجل دعم قدراتها على خوض الحرب التقليدية ، وانه ممكن خلق هذه القوة اذا ما تم تخصيص الأموال الكافية للرفع من المستوى

القتالي لقوات الحرس الوطني . ويقول التقريران ان اميركا تنفق حالياً اموالاً طائلة على الحرس الوطني (بلغت ١١ مليار دولار في العام الماضي) دون ان تزيد هذه القوات من القدرة الاميركية العسكرية الفعلية .

٧ ـ توسيع التحالفات المحلية والدولية : ويبدو ان اميركا تنظر الى الاعتماد المتزايد على الحلفاء المحليين والدوليين في المساهمة في استراتيجية المجابهة الشاملة مع السوفيات . وقد حدد واينبرغر اهمية « تركيا ومصر واسرائيل والسودان » في النظام الاستراتيجي الاميركي القائم على احتمال الحرب التقليدية الطويلة . وبالاضافة فإن واينبرغر قد كرر مؤخراً موقف الادارة الجديدة من اهمية التعاون مع الحلفاء والاصدقاء ، اذ لا نستطيع مواجهة التحديات في كل مكان على انفراد . ولعل من اهم الانجازات التي حققتها الادارة مؤخراً ، قرار « ناتو » الاخير الذي تمت الموافقة فيه على مبدأ اعتماد قوات التدخل السريع للعمل خارج حدود الحلف الجغرافية ، واستعداد اركان الحلف على « التشاور » مع الولايات المتحدة في حال ضرورة القيام بالعمل العسكري في العالم الثالث .

يمكن القول وبشكل عام ان استراتيجية الحرب التقليدية الطويلة تتوافق مع الخط الاميركي الحالي المتشدد ودعوة الادارة الجديدة الى ما يشابه التعبئة السياسية والعسكرية العامة المضادة للاتحاد السوفياتي . وفي نهاية الأمر فإن مدى نجاح هذه الاستراتيجية قد يتوقف على مدى تجاوب الشعب الاميركي لهذه الدعوة وقدرة الاقتصاد الاميركي على تلبية احتياجات المؤسسة العسكرية في المجالين التقليدي والنووي في آن واحد .

بوادر تحول في الاستراتيجية الاميركية حيال أوروبا والشرق الاوسط

العدد ـ ١٠، ١٨/٦/١٩٨١

تدرس ادارة الرئيس الاميركي رونالد ريغان في الوقت الحاضر امكانية ادخال تعديلات جذرية على عدد من المبادىء والتوجهات الاستراتيجية التي كانت قد شكلت حتى الآن ركائز تقليدية لسياسات الولايات المتحدة وأولوياتها الدفاعية والخارجية في العالم. وعلى الرغم من ان الهدف الكامن وراء الدعوة الى ادخال هذه التعديلات يتعلق بصورة اساسية بمسألة التعامل الاميركي مع الدول الاوروبية الغربية الاعضاء في حلف شمالي الاطلسي (ناتو)، وكيفية الدفاع عن ذلك الحلف، ومدى المساهمة العسكرية الاميركية الواجب اعتمادها على المسرح الاوروبي، فان احتمالات توسيع النظريات الجديدة من اجل تطبيقها على مبادىء العمل الاميركي في مسارح عالمية اخرى ذات اهمية حيوية للولايات المتحدة تبقى واردة بدورها. وينطبق هذا بصورة خاصة على منطقة الشرق الاوسط، والخليج تحديداً، وهي المنطقة التي ما تزال تحظى بالقسم الاكبر من الجدال الدائر حاليا في العاصمة الاميركية.

وتنصب التوجهات الاستراتيجية الجديدة التي ما تزال موضع النقاش لدى المسؤولين عن الشؤون الدفاعية والخارجية في الادارة الاميركية الراهنة، على نظرية اساسية مفادها ان الوقت قد حان لكي تعمد الولايات المتحدة الى التخفيف من اهتمامها التقليدي البالغ « بالمناطق والاقطار المركزية » بالنسبة لمسارح العمل العالمية المختلفة، والانتقال

عوضا عن ذلك الى الاهتمام بما يعرف بمجنبات تلك المسارح واطرافها ، وذلك كوسيلة مثلى للدفاع عنها والحفاظ على المصالح الاميركية فيها . ويذهب متبنو هذا الرأي الى القول بأن ذلك من شأنه ان يؤدي الى ارباك الكثير من « المخططات السوفياتية » فيما يختص بمناطق العالم المختلفة ، ويدفع موسكو بالتالي الى الاقتناع بضرورة اعادة ترتيب اولوياتها الاستراتيجية بشكل يؤمن للولايات المتحدة فسحة كافية من الوقت اللازم لتصحيح الخلل الراهن في ميزان القوى العالمي . ويضيف هؤلاء بأن الاتحاد السوفياتي قد استغل تفوقه في مجال القوات التقليدية (غير النووية) والقوات النووية التكتيكية من اجل دفع المعسكر الغربي الى حصر اطار مواجهته في « الاقاليم المركزية » . وقد كانت النتيجة المترتبة على ذلك ان عمد الغرب الى « حشر » قواته العسكرية في جبهات مركزية ضيقة دون ان يكون لديه امل في تحويل موازين القوى على تلك الجبهات الى صالحه ، وذلك في الوقت الذي لم تفكر فيه القوى الغربية باستغلال نقاط تفوقها على الاتحاد السوفياتي في المجالين الجغرافي والاستراتيجي العام ، عن طريق الالتفاف على الاهداف السوفياتية ومواجهتها من على الاطراف ، مما سيكون من شأنه اجبار القيادة السوفياتية على نشرقواتها وتشتيت اهتماماتها ، بدلا من الانجرار في لعبة هذه القيادة والاضطرار الى موازنة القوة السوفياتية في المواقع والاقاليم التي تختارها هي كمراكز حشد لها .

وعلى صعيد آخر ، فان التوجهات الاميركية الجديدة لا تنطلق في تحليلها من الاهداف السوفياتية فحسب ، بل ومن الاوضاع السياسية والعسكرية التي يعاني منها التحالف الغربي نفسه . وقد برز هذا في الآونة الاخيرة على شكل تساؤلات بات من الواضح ان القيادة الاميركية الحالية تميل الى الاخذ بها حول مواقف عدد من الدول التي كانت معتبرة حتى الآن على رأس سلم الأولويات الدفاعية والخارجية للولايات المتحدة وتثيرهذه التساؤلات موضوع استعداد تلك الدول أورغبتها

الحقيقية في التصدي لما تصفه الولايات المتحدة بخطر التوسع السوفياتي في مناطقها . وفي هذا المجال ، كتب الدكتور كينيث ادلمان ، الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية الاميركي في واشنطن وعضو الهيئة الاستشارية للرئيس ريغان أبان الحملة الانتخابية الاخيرة ، متسائلا عن جدوى استمرار الولايات المتحدة بالتركيز على المانيا الغربية كدعامة اساسية للنظام الدفاعي الغربي في اوروبا . وقال أدلمان : « ان الضغوط السياسية والاجتماعية داخل المانيا الغربية قد باتت تطرح الكثير من الشكوك حول قدرة بون على مواجهة مسؤولياتها الدفاعية حيال حلف شمالي الاطلسي . ونحن ما نزال نحاول اقناع الالمان باتباع سياسة دفاعية وخارجية اكثر حزما وفاعلية حيال التهديد السوفياتي ، دون ان يكون هناك في الافق ما يشير الى احتمال نجاح هذه المحاولات ، وذلك في الوقت الذي يوجد فيه عدد من الدول الحليفة الاخرى التي ابدت حتى الآن استعدادها الكامل للاستجابة لطلباتنا والموافقة على معاونتنا في تنفيذ الالتزامات الدفاعية للحلف في اوروبا وخارجها » . ولا يبتعد البروفسور فرد إيكلي ، الذي عين مؤخراً في منصب وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسة العامة (وهو المنصب الثاني عمليا بعد وزير الدفاع نفسه) ، عن وجهة نظر دالمان حيال الموضوع نفسه اذا انه يصف المانيا الغربية بأنها « اكثر الدول الاوروبية حساسية نحو المسائل العسكرية ، واذا كان من الصحيح القول بأن القوات الالمانية ممتازة من حيث التسليح والقدرة ، الا ان ذلك لا يعني بأن الكيان السياسي الالماني نفسه غير معرض بشكل كبير للضغوط والتأثيرات السلبية التي قد تشكل مانعا جديا في وجه الاستفادة الحقيقية من تلك القدرات . ان المانيا الغربية تواجه في الوقت الحاضر اقسى امتحان تمر به منذ الحرب العالمية الثانية . ولا يمكن التكهن حتى الآن بما قد يسفر عنه ذلك الامتحان من نتائج ، غير انه يترتب على الولايات المتحدة اخذ كافة الاحتمالات بالحسبان والاحتفاظ ببدائل استراتيجية تكفل لها المحافظة على الوضع في اوروبا الغربية تحت مختلف الظروف المطروحة » .

ويتوقع عدد من المقربين من الادارة الاميركية الراهنة ان تشهد سياسة الولايات المتحدة إزاء عدد من المناطق العالمية تحولات هامة خلال الاشهر القليلة القادمة ، وان كان من المرجح ان يتم ذلك بهدوء ودون الاعلان رسميا عن تعديل او تغيير في تلك السياسة وأولوياتها . ويمكن تقسيم اثار مثل هذه التحولات ، اذا ما تم اعتمادها ، على المناطق العالمية المختلفة التي قد تطبق فيها ، على الشكل التالي :

■ على الصعيد الاوروبي :

١ - تركيز الجهود العسكرية الاميركية على مجنبات حلف شمالي الاطلسي ، وذلك على الجبهتين الشمالية والجنوبية ، دون ان يعني ذلك التخلي عن الالتزامات الدفاعية للولايات المتحدة حيال « القطاع الاوسط » من الجبهة الاوروبية . ويعني ذلك ابداء الاهتمام بتحسين دفاعات الحلف الشمالية في النروج وبحر الشمال وصولاً الى بريطانيا وايسلندا ، وتعزيز الوجود العسكري الاميركي هناك في المجالات الجوية والبحرية والبرية . وتصف المصادر العسكرية الاميركية المسرح الاوروبي الشمالي بأنه قد يتحول في المستقبل الى المحور الاكثر اهمية في النظام الدفاعي لحلف ناتو، ولا سيما على الصعيد البحري . اذ ان هذه المنطقة تشكل في الوقت الحاضر المنفذ الوحيد للاسطول السوفياتي العامل في شمالي المحيط الاطلسي ، كما انها نقطة عبور الغواصات السوفياتية النووية المنطلقة من ميناء « مورمانسك » الشمالي . وتضيف تلك المصادر بأنه قد ينبغي على التحالف الغربي تحويل تلك المنطقة الى«عنق زجاجة» يمكن بواسطته الحد بصورة كبيرة من حرية عمل الوحدات البحرية السوفياتية ومجالات مناورتها في اوقات الحرب . وبالاضافة ، فان المسرح الشمالي قد يتحول الى منطقة العبور الاساسية للتعزيزات الاميركية المتجهة الى اوروبا عند الضرورة . وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان النروج كانت قد وافقت منذ مدة على السماح للولايات المتحدة بتخزين اعتدة وذخائر كافية لتزويد قوات من مشاة البحرية الاميركية بحجم فرقة

مدرعة بما في ذلك عناصر المساندة الجوية التابعة لها .

اما على المجنبة الجنوبية فان التركيز الاميركي قد يتجه من جديد الى تركيا واليونان من خلال اعتبارهما « الخط الامامي » لدفاعات حلف الاطلسي فيما يتعلق بمنطقة شرقي البحر الابيض المتوسط ، وصولا الى منطقة الشرق الاوسط نفسها . ومن المتوقع ان تعمد ادارة ريغان الى تخصيص المزيد من المساعدات العسكرية والمالية للدولتين المذكورتين بهدف تمكينهما من تعزيز قواتهما المسلحة . وفي الوقت نفسه ، فان الولايات المتحدة قد تقرر توسيع نطاق تواجد قواتها العسكرية المباشر هناك ، وبالاخص في تركيا بالذات ، وذلك ضمن ترحيب الحكومة التركية بأية خطوات اميركية محتملة على هذا الصعيد .

٢ ـ **توثيق العلاقات مع بريطانيا وفرنسا** ، وبالتحديد على الصعيد العسكري. ويصف بعض المسؤولين الاميركيين مواقف الحكومتين البريطانية والفرنسية بأنها كانت من بين المواقف الاكثر توافقا مع السياسة الاميركية خلال الفترة الماضية، ليس فيما يتعلق بأوروبا فحسب، بل وعلى الصعيد العالمي بشكل عام. ويعيد هؤلاء الى الذاكرة المواقف التي كانت حكومة الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان قد اتبعتها في افريقيا، كما انهم لا يميلون الى الاخذ بالتوقعات السائدة حول السياسة المحتملة للرئيس الحالي فرانسوا ميتران، بل انهم اشاروا الى معارضة هذا الاخير الشديدة للسياسة السوفياتية. وقد اعرب الاميركيون بالفعل عن اعجابهم بصلابة الموقف الذي اتخذه وزير الخارجية الفرنسي الجديد كلود شيسون حيال الاتحاد السوفياتي خلال المحادثات التي اجراها في واشنطن مؤخراً، واعتبروها مؤشراً على ما يمكن إعتباره اعتباره استعداداً لدى الحكومة الفرنسية نحو التوصل الى قدر اكبر من التنسيق مع الولايات المتحدة في المجالين السياسي والاستراتيجي، على الاقل فيما يتعلق

بالمسرح الاوروبي . كما يذكر هؤلاء بأن فرنسا برهنت حتى الآن عن انها اكثر الدول الاوروبية اهتماما بتعزيز وتنمية قواتها العسكرية التقليدية والنووية .

وفيما يتعلق ببريطانيا ، فان الاميركيين يؤكدون على اعتبار حكومة السيدة مرغريت تاتشر بمثابة الحليف الاوروبي الاكثر ثباتا من حيث التنسيق مع الخطوات السياسية والعسكرية الاميركية والتفاهم مع الولايات المتحدة حول الاساليب الواجب اتباعها للمحافظة على المصالح الغربية في اوروبا والعالم . وعلى الرغم من ان مصادر الأدارة الاميركية تعترف بوجود صعوبات اقتصادية جمة من الممكن ان تشكل عائقا جديا امام قدرة الحكومة البريطانية على تلبية توجهاتها الدفاعية ، الا انهم يركزون في المقابل على القول بأن ذلك لا يعني بأن هذه الحكومة « لا تبذل ما في وسعها لتنفيذ التزاماتها حيال التحالف » .

ويختم المسؤولون الاميركيون بالقول ان على الولايات المتحدة الاعتراف بأهمية القوتين النوويتين الفرنسية والبريطانية واعتبارهما جزءاً اساسيا وبالغ الحيوية في القدرات العسكرية العامة لحلف الاطلسي على المسرح الاوروبي . وهكذا ، فان ضمان مواقف هذه الدول (النروج ، ايسلندا ، تركيا ، اليونان ، بريطانيا ، فرنسا ، البرتغال ، وربما اسبانيا) سوف يؤدي ، حسب وجهة النظر هذه الى قيام « حزام دفاعي » غربي مبني على توجهات سياسية محلية حازمة ، ويكون كفيلا في الوقت نفسه بتخفيف الضغط على الدول الواقعة في وسط اوروبا والتي تواجه حكوماتها في الوقت الحاضر متاعب كبيرة في المضي قدما بتحقيق الخطط العسكرية التي تم الاتفاق عليها داخل التحالف الغربي خلال الاعوام القليلة الماضية ، مثل هولندا وبلجيكا والدنمارك والمانيا الغربية بالذات . كما ان من شأن ذلك التحكم بالمنافذ الاستراتيجية للقارة الاوروبية من كافة الجهات والزوايا ، والتقليل الى حد كبير من تأثير التفوق العسكري الذي يتمتع به حلف وارسو على الجبهة الاوروبية المركزية .

■ على صعيد الشرق الاوسط :

١ ـ حول قوات التدخل السريع : وانطلاقا من هذه المفاهيم بالذات ، فان دعاة التوجهات الاستراتيجية الاميركية الجديدة يدعون الى تطبيق نظرية « الاهتمام بالاطراف بدلا من المركز » هذه على الخطط العسكرية والسياسية الخاصة بالشرق الاوسط ومنطقة الخليج العربي . وفي هذا المجال ، يناقش هؤلاء مجمل المبادىء التي عملت الولايات المتحدة على تحقيقها خلال العامين الماضيين هناك ، ولا سيما تلك المتعلقة بانشاء قوات التدخل السريع المعدة للعمل في مناطق النفط شرق الاوسطية من جهة ، وتلك الداعية الى التركيز المسبق للقوات الاميركية في عدد من دول المنطقة من الجهة الاخرى . ويتركز النقاش هنا على امكانية الاستعاضة عن ذلك بالتحكم بمنافذ المنطقة (كما في اوروبا مثلا) بدلا من الوجود داخلها ، وخاصة على اراضي دول لا تتمتع حكوماتها بالقدرة على ضمان الموقف بشكل تام من الزاوية الغربية والاميركية . وعلى هذا الاساس ، فانه قد يصبح من الافضل « اعتراض التقدم السوفياتي المفترض على مداخل الشرق الاوسط ، وجنوب غربي آسيا ، لا في انتظار وصوله الى عمق المنطقتين المذكورتين ، حيث نتائج ذلك قد لا تكون مضمونة تماماً » . وتذهب هذه النظرية الى التشديد على اهمية عدد من الدول الواقعة على « مجنبات المنطقة المنوي الدفاع عنها » ، بدلا من تلك الواقعة في قلبها ، اي ان التركيز يصبح منصباً بالتالي على اقطار مثل تركيا وعمان ومصر واسرائيل ، وحتى جنوب افريقيا ، وذلك على حساب الوجود المحتمل في السعودية وغيرها من دول الخليج . ويعطي المنادون بذلك مثالا مفاده انه قد يكون من الضروري اعتراض طائرات النقل والقاذفات السوفياتية المتجهة الى الخليج بواسطة طائرات اميركية مركزة في قواعد تركية قبل دخولها الى مناطق اهدافها ، بينما قد لا يكون من المفيد الاقتصار في ذلك على طائرات سلاح البحرية المنطلقة من الحاملات المرابطة في مياه الخليج وبحر العرب .

٢ ـ اهمية جنوب افريقيا : وتحتل جنوب افريقيا حيزا هاما في احتمالات تطبيق هذه المبادىء البديلة . اذ ان من شأن استخدام الولايات المتحدة لما يمكن ان تقدمه حكومة بريتوريا من تسهيلات جوية وبحرية توفير قدرة استراتيجية حيوية للقوات الاميركية العاملة في المحيط الهندي . ويصح ذلك ايضا بالطبع على قاعدة دييغو غارسيا الكائنة في جنوبي ذلك المحيط . ومن الجدير بالذكر ان وزير خارجية جنوب افريقيا كان قد دعا مؤخرا الى ما وصفه باستفادة الولايات المتحدة من الموقع الاستراتيجي الفريد لبلاده ، ليس على الصعيد الافريقي فحسب بل وفيما يختص بمنطقة الخليج نفسها ، « فنحن لا نبعد كثيرا عن تلك المنطقة على عكس ما قد يظنه البعض » ، على حد تعبيره . وعلى الرغم من انه لم يصدر حتى الآن ما يدل على ان الولايات المتحدة قد تقرر من جهتها الاستجابة للدعوة الصادرة عن الوزير المذكور ، فان اهتمام ادارة ريغان بتحسين العلاقات مع حكومة بريتوريا واشارة اكثر من مصدر فيها الى المركز الحيوي الذي تحتله تلك البلاد من وجهة النظر الغربية ، يجعل من احتمالات قيام نوع من التعاون العسكري ، ولو ضمنيا ، معها أمرا غير مستبعد تماما في المستقبل .

ويستند الداعون الى اهتمام الولايات المتحدة بتوثيق اطار تعاونها العسكري مع جنوب افريقيا الى مجموعة من العوامل التي تشكل بنظرهم ايجابيات اساسية في هذا المجال . وهم يركزون في ذلك على اهمية الدور الذي يمكن لجنوب افريقيا ان تلعبه كقاعدة خلفية للقوات البحرية الاميركية التي قد تحتاج اليها العمليات في منطقتي بحر العرب والخليج ، بالاضافة الى امكانية استخدام قواعدها كنقاط عبور للتعزيزات المتجهة من الولايات المتحدة الى هاتين المنطقتين عن طريق الجو والبحر على حد سواء . والى جانب ذلك ، فان بمقدور طائرات الرصد والدورية البحرية الاميركية بعيدة المدى الانطلاق من قواعد على ساحل جنوب افريقيا والعمل من هناك في اجواء المحيط الهندي ، وخاصة في عمليات رصد

ومراقبة خطوط المواصلات البحرية السوفياتية المتجهة الى القرن الافريقي ، او تلك التي تعبر قناة السويس والبحر الاحمر باتجاه الخليج .

سلطنة عمان اما على الجانب الاخر من المنطقة ، فان عمان تبدو حتى الآن الدولة العربية الاكثر « مصداقية » من المنظور الاميركي فيما يختص بامكانية الاستفادة من التسهيلات الكائنة على اراضيها كقواعد انطلاق وتخزين للقوات الاميركية العاملة في الشرق الاوسط . وتشير اوساط ادارة ريغان الى الوضع الثابت نسبيا لنظام السلطان قابوس على الصعيد الداخلي من جهة ، واقتناع ذلك النظام بشكل كلي تقريبا بالتوجهات السياسية والاستراتيجية التي اتبعها حتى الآن حيال مسألة الوجود العسكري والسياسي الاميركي في المنطقة . وتضيف هذه الاوساط بأن ذلك يتناقض الى حد كبير مع اوضاع الانظمة العربية الاخرى هناك ، والتي يشكو بعضها من عوامل عدم الاستقرار الداخلي ، في حين البعض الآخر ما يزال يبدي الكثير من التحفظات حيال موضوع الاعتماد على الغرب كضمانة ضد التهديدات الخارجية ، وخاصة اذا ما تطلب ذلك وجود قوات عسكرية اجنبية على اراضيه .

٣ ـ **الدور الاسرائيلي المحتمل** : وهكذا ، فان اعتماد هذه المقاييس كأساس لتحديد نقاط التركيز العسكري والسياسي الاميركي يدفع بدوره الى ابراز الدور المحتمل لاسرائيل على صعيد التوجهات الاستراتيجية الجديدة التي قد تعمد ادارة ريغان الى اتباعها في الشرق الاوسط . فعلى الرغم من ان الولايات المتحدة كانت قد حرصت حتى الآن على ابقاء الدور الاسرائيلي خارج اطار الخطط الاميركية الخاصة بمسائل الدفاع عن الخليج والتركيز بدلا من ذلك على الدول العربية الكائنة في المنطقة ، فان احتمال تبديل هذه السياسة وادخال اسرائيل كعنصر من العناصر المكونة لتلك الخطط قد عاد الى الظهور من جديد . كما ان تعرقل المحاولات الاميركية الهادفة الى اقامة نوع من « الاجماع الاستراتيجي » بين دول المنطقة (واسرائيل من ضمنها) من اجل تركيز جهودها على

مواجهة الاتحاد السوفياتي قد يشكل عاملا اساسيا في المستقبل على صعيد الدفع نحو الاعتماد على نوع من التعاون العسكري والاستراتيجي الاميركي ـ الاسرائيلي فيما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط ككل ، وذلك بغض النظر عن الانعكاسات السلبيـة التي قد تترتب على ذلك من زاوية العلاقات بين الولايات المتحدة والدول العربية المتقاربة معها . ويذكر في هذا المجال ان البروفسور ايكلي كان قد صرح بعد وقت قصير من تعيينه في منصبه الجديد امام عدد من الاعضاء اليهود في الكونغرس الاميركي بأن العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية « لا تقوم على العواطف المتبادلة فحسب ، بل ان هذه العلاقات تنطلق من اعتراف اميركي واضح وثابت بأهمية اسرائيل كحليف استراتيجي للولايات المتحدة والغرب في الشرق الاوسط . . ان لاسرائيل دورا ثابتا في اي نظام استراتيجي تقرر الولايات المتحدة انشاءه في تلك المنطقة ، وذلك الدور ليس رهنا بالظروف ولا بالتحالفات المؤقتة والظرفية ، ولا يوجد لدينا اي بديل محتمل له » . وقد ساهم في تقوية هذا الاتجاه لدى الادارة الاميركية التساؤلات المتزايدة حول مستقبل التحالفات الاميركية مع الدول العربية اذا ما استمر المأزق القائم حاليا فيما يتعلق بحل المشكلة الفلسطينية وايجاد تسوية شاملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي . ويعلق احد المسؤولين في وزارة الدفاع الاميركية حول هذه المسألة بالذات بقوله : « ان استمرار اشتراط الدول العربية التوصل الى تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي قبل المضي قدما في خطط الدفاع عن الخليج سوف يجعل من الضروري على الولايات المتحدة البدء بالبحث جديا بالبدائل الأخرى المتوافرة لها في المنطقة، وبالطبع فان اهم هذه البدائل في الوقت الحاضر هي اسرائيل وتركيا ، كما ان مصر قد تشكل هنا مفتاحا اساسيا في استراتيجيتنا الهادفة الى توفير قدرة عسكرية للدفاع عن المصالح الغربية هناك . واذا ما رفضت الدول الاخرى كالسعودية والاردن الدخول في هذه الاستراتيجية المواجهة للخطر السوفياتي فان الاعتماد على الاطراف المحلية الراغبة بالتعاون معنا

كاسرائيل ومصر وتركيا دون غيرها يصبح أمراً لا مفر منه بالنسبة للولايات المتحدة » .

وقد يكون من السهل تشبيه هذا الموقف من جانب الادارة الاميركية حيال اسرائيل في الشرق الاوسط ، بالموقف حيال جنوب افريقيا ، حيث فضلت الولايات المتحدة العودة الى مد الجسور مع هذه الاخيرة دون التوقف كثيرا عند الانعكاسات السلبية الناجمة عن ذلك لدى الدول الافريقية الاخرى الداعية إلى مقاطعة جنوب افريقيا. وهكذا فقد باتت هذه الدول مواجهة الآن بالاختيار ما بين الاستمرار في تنمية علاقاتها مع الولايات المتحدة بمعزل عن تحالف هذه الاخيرة مع حكومة بريتوريا ، او قطع تلك العلاقات وتحمل النتائج المترتبة على ذلك سلبية كانت ام ايجابية .

وعلى اية حال ، فانه على الرغم من ان الولايات المتحدة ما تزال رسميا في مرحلة مراجعة سياساتها الدولية والدفاعية العامة دون الاعلان حتى الآن عن توجهاتها المستقبلية حيال عدد من المسائل العالقة ، الا ان بوادر التحول قد بدأت بالظهور فعلا . وقد لا يمر الكثير من الوقت قبل اتضاح المعالم التفصيلية لهذه السياسات واولوياتها خلال الاشهر القادمة .

III

القوة العسكرية الأميركية :
أوضاعها وتوجهاتها القتالية والعملياتية

الوجود العسكري الاميركي في العام ١٩٨١

العدد - ١٤، ١٣/٨/١٩٨١

(أرقام وزارة الدفاع الأميركية) .

المنطقة / البلد	المجموع الكلي	الجيش	القوات الجوية / البحرية		مشاة البحرية
المجموع الكلي في العالم :	٢,٠٦٢,٣٤٦	٧٧٤٣٢١	٥٦٣٥٠٦	٥٣٦٧٧٩	١٨٧٧٤
على اليابسة	١,٨٤٦,٧١٤	٧٧٤٣٢١	٥٦٣٥٠٦	٣٢٨٠٩٦	١٨٠٧٩١
في عرض البحر	٢١٥٦٣٢	-	-	٢٠٨٦٨٣	٦٩٤٩
أراضي الولايات المتحدة ومواقع خاصة :	١,٠٥٦٢,٥٦٩	٥١٧٩٠١	٤٤٨٧٣٤	٢٤٢٥٨٥	١٥٣٣٤٩
الأراضي القارية للولايات المتحدة	١,٢٧٨,٧١٥	٤٧٣٧٢٧	٤٠٩٦٩١	٢٥٨٩٥٥	١٣٦٣٤٢
الاسكا	١٩٦٧٩	٧٦٦١	١٠٣٠٣	١٥١٠	٢٠٥
هاواي	٤١٨٨٢	١٦٨٤٦	٦٠٥٢	١١١٠٠	٧٨٨٣
ساموا الاميركية	١	١	-	-	-
غوام	٩٢٣٤	١٨	٤٠٠٤	٤٨١٥	٣٩٧

جزيرة جونستون	١٤٣	١٣٤	٩	-	-
جزر ميدواي	٤٧٤	-	-	٤٧٤	-
بورتوريكو	٣٤٩٧	٣٤٨	٤٧	٢٩٣٤	١٦٨
جزر المحيط الهادي تحت الوصاية	٣٦	٣٦	-	-	-
جزر المحيط الهادي الاميركية المختلفة	٤	-	-	-	٤
جزر فيرجين التابعة للولايات المتحدة	١٢	١٠	-	٢	-
جزيرة ويك	٦	-	٦	-	-
مؤقتون	٦٢١٦٧	١٩١١٩	١٨٦٢٢	١٦٢٣٧	٨١٨٩
في عرض البحر	١٤٦٧١٩	-	-	١٤٦٥٥٨	١٦١
المجموع الكلي في الدول الأجنبية :	٤٩٩٧٧٧	٢٥٦٤٢٠	١١٤٧٧٢	٩٤١٩٤	٣٤٣٩١
على اليابسة	٤٣٠٨٦٤	٢٥٦٤٢٠	١١٤٧٧٢	٣٢٠٦٩	٢٧٦٠٣
في عرض البحر	٦٨٩٦٣	-	-	٦٢١٢٥	٦٧٨٨
(١) غرب وجنوب أوروبا	٣٣٦٢٢٠	٢١٨٧٥٩	٧٩٦٩٧	٣٤٦٤٧	٣١١٧
النمسا	٣٣	٦	٦	١	٢٠
بلجيكا	٢١٣١	١٣٢٧	٦٦٣	١١١	٣٠
قبرص	١٦	٢	١	-	١٣

المنطقة / البلد	المجموع الكلي	الجيش	القوات الجوية / البحرية		مشاة البحرية
الدانمارك	٤٥	٥	١٩	١٢	٩
فنلندا	١٩	٥	٣	٢	٩
فرنسا	٧٠	١٨	١٥	٦	٣١
المانيا (الجمهورية الفدرالية وغرب برلين)	٢٤٧٦٢٠	٢١٠٦٤٣	٣٦٥٨٧	٢٩١	٩٧
اليونان	٣٣٩٦	٥٥٦	٢٣٩٦	٤٢٨	١٦
غرينلند	٣١٨	-	٣١٨	-	-
ايسلندا	٣٠٠٢	٢	١٠٠٩	١٨٦٤	١٢٧
ايرلندا	١١	١	٤	-	٦
ايطاليا	١٢٢٠٢	٣٩٧٦	٤٣٣٠	٣٦٢٦	٢٧٠
لوكسمبرغ	٦	-	-	-	٦
مالطا	١	١	-	-	-
هولندا	٢٤٠٣	٧٣٩	١٦٤٠	١٥	٩
النرويج	٢٣٦	٣٧	١٢٠	٣٥	٤٤
البرتغال	١٤٠٧	٦٧	١٠٠٩	٣٢٢	٩
اسبانيا	٨٩٨١	٢٧	٥١٠٦	٣٦٦٩	١٧٩

السويد	١٦	١	٦.	٣	٦
سويسرا	٣٩	٥	٤	٢	٢٨
تركيا	٥٢٤٥	١١٥٥	٤٠٠٢	٦٨	٢٠
المملكة المتحدة	٢٥٢٠٨	١٨٦	٢٢٤٥٩	٢٢٢٦	٣٣٧
في عرض البحر	٢٣٨١٥	-	-	٢١٩٦٤	١٨٥١
قوات حلف الأطلسي الأوروبية	(٣٠٣٢٨٩)	(٢١٨٧١١)	(٧٤٥٦٧)	(٩٠٠٦)	(١٠٠٥)
(٢) شرق آسيا والمحيط الهادي	١٢٢٥٧٠	٣٠٥٧٩	٣٢٣٥٨	٣٢٨٩٩	٢٦٧٣٤
استراليا	٦٧٧	١٧	٢٧٣	٣٧٧	١٠
بورما	١٣	٣	٤	-	٦
الصين	١٢	٣	٤	١	٤
هونغ كونغ	٣٦	٥	٦	١٢	١٣
اندونيسيا	٥١	١٢	١١	١٤	١٤
اليابان (بما في ذلك اوكيناوا)	٤٦١٣٧	٢٣٣٧	١٤٤٢٨	٧٧٥٥	٢١٨١٧
اوكيناوا	(٢٩٧٨٢)	(١١٧٣)	(٨٩٢٢)	(٣٠٢٩)	(١٦٦٥٨)
ماليزيا	١٤	٦	٢	-	٦
نيوزيلندا	٦٩	٣	١٠	٥٠	٦

المنطقة / البلد	المجموع الكلي	الجيش	القوات الجوية / البحرية		مشاة البحرية
الفيليبين	١٥٦٦٤	٣١	٨٣٠٣	٤٧٠٢	٢٦٢٨
جمهورية كوريا	٣٧٨٨٣	٢٨١٠٩	٩٢٩١	٢٣١	٢٥٢
سنغافورة	٢٣	٤	١	١٢	٦
تايلاندا	٩٩	٤٩	٢٥	١٠	١٥
في عرض البحر	٢١٨٩٢	-	-	١٩٩٣٥	١٩٥٧
(٣) افريقيا ، الشرق الأدنى وجنوب آسيا :	١٩٤٦٢	٤٦٣	٤٧٤	١٧٩٢٧	٥٩٨
افغانستان	٦	٢	-	-	٤
البحرين	٦٢	٢	-	٦٠	-
بنغلادش	٨	٢	-	-	٦
مناطق المحيط الهندي البريطانية	١٥٢٣	-	-	١٥٢٣	-
الكاميرون	٦	-	-	-	-
-					
الكونغو	٦	-	-	-	٦
مصر	١٦٨	١١	١٠٣	٣١	٢٣
اثيوبيا	١١	-	-	-	١١

الغابون	٦	-	-	-	٦
غانا	١١	٣	-	-	٨
الهند	٤٦	٤	٤	٥	٣٣
اسرائيل	٩٧	٤١	٢١	٨	٢٧
ساحل العاج	٩	٣	-	-	٦
الأردن	٢٣	١٠	٥	-	٨
كينيا	٢٧	٨	٧	-	١٢
الكويت	٢٤	١٤	١	١	٨
لبنان	٢٠	٢	٤	-	١٤
ليبيريا	١٩	٥	٢	٥	٧
مدغشقر	٨	-	-	١	٧
مالاوي	٢	٢	-	-	-
مالي	٧	-	-	-	٧
موريشس	٦	-	-	-	٦
المغرب	٥١	١١	٦	٣	٣١
نيبال	٩	١	٨	-	-

المنطقة / البلد	المجموع الكلي	الجيش	القوات الجوية	/ البحرية	مشاة البحرية
النيجر	٦	-	-	-	٦
نيجيريا	١٩	٤	١	-	١٤
عمان	٣	-	١	١	١
الباكستان	٣٤	٧	٦	١	٢٠
سانت هيلينا	٦	-	٦	-	-
العربية السعودية	٦٥١	٢٩٢	٢٨٧	٥٨	١٤
السنغال	١٠	-	-	٢	٨
سيشل	٤	-	٤	-	-
الصومال	٨	٢	-	-	٦
جنوب افريقيا	١٤	١	٣	٢	٨
سري لانكا	٩	-	-	٣	٦
السودان	١٣	٢	٢	-	٩
سوريا	١١	٢	-	-	٩
تانزانيا	٦	-	-	-	٦
تونس	٢٤	١١	١	٢	١٠

فولتا العليا	٦	-	-	-	٦
اليمن (صنعاء)	٢٣	١٢	٥	-	٦
زائير	٢١	٩	٥	-	٧
زامبيا	٥	-	-	-	٥
في عرض البحر	١٦٤٣٨	-	-	١٦٢٢١	٢١٧
(٤) نصف الكرة الغربي :	٢٠٤٥٩	٦٤٩٣	٢٢١٥	٧٨٩١	٣٨٦٠
انتيغوا	١٢٢	-	١	١٢١	-
الأرجنتين	٢٧	٤	٧	٧	٩
البهاما	٤٥	-	٢	٣٧	٦
باربادوس	٥	-	-	١	٤
برمودا	١٣٥٨	-	-	١٢٧٦	٨٢
بوليفيا	١٣	٤	١	-	٨
البرازيل	٤٥	١٢	٦	٦	٢١
كندا	٦٥٦	١٠	٢٤٤	٣٩١	١١
التشيلي	١٤	٢	١	١	١٠
كولومبيا	٢٦	٦	٤	٣	١٣

المنطقة / البلد	المجموع الكلي	الجيش	القوات الجوية / البحرية		مشاة البحرية
كوستاريكا	١٢	٢	-	-	١٠
كوبا (غوانتانامو)	٢٣٣٩	-	٣	١٧١٠	٦٢٦
جمهورية الدومينيكان	١٨	٤	١	٤	٩
الاكوادور	٢٠	٥	٤	٣	٨
السلفادور	٦٦	٤٣	٣	-	٢٠
غواتيمالا	١٦	٦	١	-	٩
غويانا	٦	-	-	-	٦
هايتي	٩	١	١	-	٧
هندوراس	٢٠	٤	٧	١	٨
جمايكا	١٣	-	-	١	١٢
المكسيك	٢٤	٨	٣	٢	١١
جزر انتل الهولندية	١	-	-	-	١
نيكاراغوا	١٣	٢	١	-	١٠
بنما	٨٧٤٥	٦٣٦٣	١٩٠٥	٣١١	١٦٦
باراغواي	١٠	٢	١	١	٦

بيرو	٢٥	٦	٨	٣	٨
اوروغواي	١٥	٤	١	٣	٧
فنزويلا	٢٨	٥	١٠	٤	٩
في عرض البحر	٦٧٦٨	-	-	٤٠٠٥	٢٧٦٣
(٥) أنتارتيكا	٧٤	-	-	٧٤	-
(٦) أوروبا الشرقية :	١٧٤	٦٤	٢٢	٦	٨٢
بلغاريا	١٠	٢	٢	-	٦
تشيكوسلوفاكيا	١٣	١	٣	-	٩
جمهورية المانيا الديمقراطية	٥١	٤٤	-	-	٧
هنغاريا	١١	٣	١	-	٧
بولندا	١٥	٢	٢	-	١١
رومانيا	١٤	٣	٢	-	٩
الاتحاد السوفياتي	٤١	٦	٦	٥	٢٤
يوغوسلافيا	١٩	٣	٦	١	٩
(٧) غير موزعة	٨١٨	٦٢	٦	٧٥٠	-

القوات الاستراتيجية الاميركية (١٩٨١)

العدد-١٥، ١٩٨١/٨/٢٧

تعتمد الولايات المتحدة في الوقت الحاضر على « ثلاثي » (Triad) نووي استراتيجي يتألف من العناصر الرئيسية التالية :

١ ـ قوات الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات والمنطلقة من قواعد برية (ICBMs) .

٢ ـ قوات الصواريخ الباليستيكية المنطلقة من الغواصات (SLBMs) .

٣ ـ قاذفات القنابل الاستراتيجية .

ومن المقرر ان يستمر العمل بمثل هذا التوزيع العملياتي للقوات النووية الاميركية طيلة ما تبقى من القرن الحالي على الأقل، وذلك على ضوء برامج التطوير التي تعمل الولايات المتحدة على تحقيقها في الوقت الراهن من اجل تحديث وتوسيع هذه القوات في المستقبل ، والتي تشتمل على تركيز الصاروخ العابر للقارات « م. اكس » والصاروخ المنطلق من الغواصات « ترايدنت ـ ٢» وطرازين جديدين من قاذفات القنابل الاستراتيجية . اما القوات العاملة حالياً فهي مكونة على الشكل التالي :

□ **الصواريخ العابرة للقارات المنطلقة من البر** : وهي تشتمل على ١٠٥٣ صاروخاً تتألف من :

١ ـ ٥٣ صاروخ « تيتان ـ ٢ » ، الذي يصل مداه الى ١٥ الف

كلم ، وهو مزود برأس نووي واحد بقوة ٥ ميغاطن . وهذه الصواريخ هي اقدم الطرازات العاملة في صفوف القوات الاميركية النووية حالياً ، اذ يعود تركيزها الى مطلع الستينات .

٢ ـ ٤٥٠ صاروخ « مينتمان ـ ٢ » ، المزود برأس نووي واحد بقوة ٢ ميغاطن ، ويصل مداه الى ١١٣٠٠ كلم .

٣ ـ ٥٥٠ صاروخ « مينتمان ـ ٣ » ، المعتبرة اهم الطرازات المؤلفة لقوة الصواريخ الباليستيكية الاميركية حالياً . اذ انها مزودة بثلاثة رؤوس نووية متعددة الأهداف ، تقدر قوة كل منها بحوالى ٢٠٠ كيلو طن (٢,٠ ميغاطن) . ويصل مدى هذه الصواريخ الى ١٣ الف كلم ، وقد بدأ تركيزها عام ١٩٧٠ . ومن المقرر ان يعاد تزويد ٣٠٠ صاروخ منها ابتداء من عام ١٩٨٤ برؤوس من طراز « مارك ـ ١٢ أ » ذات القدرة العالية على الاصابة .

□ **الصواريخ المنطلقة من الغواصات** : وتشتمل على ٦٥٦ صاروخاً مركزة على متن ٤١ غواصة نووية . وهي تتضمن حالياً :

١ ـ ٤٤٨ صاروخ « بوزايدون ـ ٣ » ، كل منها مزود بـ ١٠ رؤوس قوة كل واحد منها ٥٠ كيلو طن ، ويصل مداها الى ٤٦٠٠ كلم .

٢ ـ ١٦٠ صاروخ « بولاريس ـ ٣ » ، المزودة بـ ٣ رؤوس قوة كل منها ٢٠٠ كيلو طن . ويصل مدى هذه الصواريخ الى ٤٦٠٠ كلم وهي تستبدل تباعاً في الوقت الحاضر بصواريخ « ترايدنت ـ ١ » (من المقرر استبعادها من الخدمة نهائياً في أواخر ١٩٨١) .

٣ ـ ٤٨ صاروخ « ترايدنت ـ ١ » التي يصل مداها الى ٧٤٠٠ كلم والمزود كل منها بعشرة رؤوس بقوة ٥٠ كيلو طن . وتحل هذه الصواريخ مكان « بولاريس » على أساس واحد مقابل واحد ، من أجل الحفاظ على مجموع ٦٥٦ صاروخاً منطلقاً من الغواصات .

□ **القاذفات الاستراتيجية** : وتضم ٤٠٠ طائرة موزعة كالآتي :

١ ـ **٣٣٥** قاذفة ثقيلة بعيدة المدى من طراز «ب ـ ٥٢» . ومن المقرر تزويد **٢٢٨** قاذفة منها خلال السنوات الخمس القادمة بصواريخ جوالة (كروز) .

٢ ـ **٦٥** قاذفة متوسطة من طراز «ف ب ـ ١١١» .

أما مجموع الرؤوس النووية الاميركية المركزة على هذه القوات بمختلف فروعها في الوقت الحاضر فيقدر بحوالى ٩٠٠٠ رأس .

برامج تطوير سلاح البحرية الأميركي

العدد-١٥، ٢٧/٨/١٩٨١

اعلن كاسبر واينبرغر وزير الدفاع الاميركي امام الكونغرس مؤخراً بأن ادارة الرئيس ريغان تضع اولوية قصوى على ضرورة تعزيز قدرات سلاح البحرية وتوسيع ترسانته بشكل يؤمن لذلك السلاح « مقدرة حقيقية على مد القوة الاميركية واثباتها في كافة ارجاء العالم » ، واضاف واينبرغر بأن بلاده « حافظت بصورة تقليدية على تفوقها في المجال البحري ، وهي لا يمكن ان تسمح بإزالة هذا التفوق في اي ظرف من الظروف » .

ومن اجل تحقيق هدف الإدارة ، فإن سلاح البحرية سوف يحصل خلال الأعوام الخمسة القادمة على مخصصات قياسية يصل مجموعها الى حوالى ١٢٠ مليار دولار . وسيستعمل هذا المبلغ من اجل تنفيذ برنامج بناء شامل يهدف الى رفع مجموع القطع العاملة في صفوف سلاح البحرية بحلول عام ١٩٨٦ الى ٦٠٠ سفينة وغواصة قتالية رئيسية (وذلك بالمقارنة مع اقل من ٣٥٠ قطعة عاملة في الوقت الحاضر) . وستشتمل برامج البناء هذه على حاملتي طائرات هجوميتين جديدتين ، و١٤ غواصة هجومية تسير بالطاقة النووية و١٤٣ سفينة سطح من مختلف الفئات وحوالى ١٩٠٠ طائرة . بما في ذلك ٢٠٨ مقاتلة عمودية من طراز « سوبر هاريير » . كما سيتضمن البرنامج اعادة تعمير ٤ بوارج (يعود تاريخها الى الحرب العالمية الثانية وتعديلها من اجل حمل صواريخ جوالة . الى جانب

حاملتي طائرات موضوعة قيد التخزين منذ عدة سنوات . ومن اجل تموين الاسطول الجديد فإنه سوف يتم بناء ٢٠ ناقلة نفط اضافية .

وفيما يتعلق بالغواصات الجديدة فإنها سوف تكون مسلحة بصواريخ مضادة للسفن من طراز « هاربون » وبصواريخ جوالة تكتيكية من طراز « توماهوك » . وسيكون من شأن بناء الغواصات الـ ١٤ الجديدة رفع مجموع قوة الغواصات الاميركية الهجومية (وهي غير الغواصات المسلحة بصواريخ باليستيكية استراتيجية الى اكثر من ١٠٠ غواصة (بالمقارنة مع ٨١ غواصة عاملة حالياً، و٩ غواصات يتم بناؤها بموجب عقود سابقة) . اما فيما يختص بحاملتي الطائرات الجديدتين فإن الواحدة منهما سوف تكلف ما يزيد عن ٣,٣ مليارات دولار . وستكون الحاملتان من وزن (ازاحة) ٩٥ الف طن . وسوف يتم تزويدهما بطائرات مقاتلة من طرازي « ف - ١٤ تومكات » و« ف -١٨ هورنت » بالاضافة الى مقاتلات هجومية من طراز « أ - ١٨ هورنت » وطائرات رصد وانذار « هوك أي » وطائرات مقاومة غواصات من طراز « فايكينغ » .

وتتضمن برامج الادارة الحالية بناء عدد اضافي من الطرادات المسلحة بالصواريخ والمسيرة بالطاقة التوربينية من فئة « ايجيس » (Aegis) . وكانت ادارة كارتر قد اوصت على ٤ سفن من هذه الفئة . الا ان ذلك العدد قد يرتفع الى ٨ سفن سوف يتم تسليمها تباعاً ابتداء من اواخر عام ١٩٨٢ القادم . وتبلغ زنة (ازاحة) فئة الطرادات « ايجيس» ٩٢٠٠ طن . ومن المقرر ان يتم تسليحها بصواريخ مضادة للسفن من طراز « هاربون » وأخرى مضادة للطائرات من طراز « ستاندارد » ، ومدافع م/ط « فالانكس » ومدافع ثقيلة من عيار ٥ - بوصة (١٢٧ ملم) وطوربيدات . كما انه من المحتمل ان يتم تزويدها بطائرات هليكوبتر مضادة للغواصات من طراز « سي هوك » . اضافة الى امكانية حملها لعدد محدود من المقاتلات العمودية من طراز « سوبر هاريير» . اما طاقمها فيتألف من ٣٦٠ عنصراً . وقد انجزت شركة « ليتون » المكلفة ببناء هذه

الفئة انتاج السفينة الأولى منها في مطلع حزيران (يونيو) الماضي ، حيث بدأت بتركيب اسلحتها وانظمتها الرادارية والملاحية تمهيداً لبدء الاختبارات البحرية عليها قبل ان يتم تسليمها الى سلاح البحرية رسمياً في نهاية عام ١٩٨٢ القادم .

جهود مكافحة الغواصات الاميركية وانعكاساتها الاستراتيجية

العدد ـ ٤ ، ١٩٨١/٣/٢٦

لعل من اهم جوانب ميزان القوى الاستراتيجي بين الدولتين العظميين امتلاك كل منهما لقوات « الضربة الثانية المحصنة » . وتتضمن هذه القوات من حيث المبدأ ، المقدرة على القيام بهجوم معاكس شديد الفعالية ، حتى في حال قيام اي من الطرفين « بضربة اولى » مفاجئة ضد الطرق الأخرى ، مما يساهم في دعم الاستقرار في ميزان القوى وفي قيام الردع المتبادل ، او « الدمار المتبادل المؤكد » بينهما . وفي المقابل فإن أية تطورات تؤدي الى زيادة تعرض (Vulnerability) قوات الضربة الثانية ، سيكون من شأنها الاخلال بميزان القوى القائم ، وزيادة الدوافع نحو اللجوء الى ضربة اولى استباقية ، ووضع العقبات امام الوصول الى اتفاقيات الحد من انتشار الاسلحة ، وبالتالي خلق عواقب سلبية قد تؤثر على مجمل العلاقات الدولية .

وتقوم قوات الضربة الثانية عند كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بالدرجة الاولى على الغواصات النووية الحاملة للصواريخ البالستيكية بعيدة المدى . وتعود حصانة هذه القوات الى مزاياها العملياتية العديدة ، ومنها الحركية العالية ، والمقدرة على التخفي والتنقل بسرعة بين مسارح العمليات المختلفة وبالأخص صعوبة كشف مواقعها بالوسائل المضادة . وبالمقارنة مع وسائل النقل النووية المركزة على البر ـ مثل الطائرات والصواريخ ـ التي يمكن تحديد مواقعها بسهولة نسبية

بواسطة الاقمـار الصناعية واجهزة التحقق الأخرى ، فإنه يعصب تحديد مراقع الغواصات المتنقلة او القابعة في اعماق البحار من الناحية الفنية . ومن هنا فإن حصانة الغواصات النسبية هذه ، قد شكلت ركناً حيوياً من أركان نظرية الردع ، حيث انها خلقت هامشاً دائماً من الشك حول اماكن انتشارها ، مما يساهم في الحيلولة دون مبادرة اي من الطرفين الى الحرب النووية خوفاً من الضربات المعاكسة المنطلقة من الغواصات .

وحتى الماضي القريب كانت الغواصات تتفوق تقليدياً على وسائل الكشف المضادة لها ، الا ان هنالك ما يشير الى ان الولايات المتحدة قد حققت مكاسب هامة في السنوات القليلة الماضية في شتى حقول مكافحة الغواصات ، مما قد أدى الى بروز فجوة ما بين اميركا والاتحاد السوفياتي على هذا الصعيد ، وبات يشكل تهديداً متزايد الأهمية لقوات الضربة الثانية السوفياتية المركزة تحت البحار . ومن هنا فإنه يمكن النظر الى البرامج الاميركية المضادة للغواصات ، ليس من زاوية اهميتها التكتيكية فحسب ، بل من زاوية تأثير هذه البرامج على اساس المعادلة الاستراتيجية بين الدولتين العظميين.

■ **برنامج مكافحة الغواصات الاميركي :**

مع ان السياسة الدفاعية الاميركية الرسمية تشدد على الناحيتين ، الدفاعية والتكتيكية لبرنامجها المضاد للغواصات (م/غ) ، فإن البحرية الاميركية باتت تمتلك مقدرة متزايدة على تنفيذ العمليات المباشرة ذات الطابع الاستراتيجي ضد الغواصات السوفياتية . وتشير المصادر الغربية الى ان نقاط التفوق الاميركي تكمن في المجالات التالية :

أ ـ أنظمة الرصد المركزة تحت البحار (Undersea Surveillance Systems) : يعتبر نظام « سوسوس » (SOSUS) العامل حالياً من اهم مقومات جهود م/غ الاميركية . ويقوم هذا النظام على حاسات سمعية (Sound Sensors) تستطيع التقاط الموجات الصوتية لمحركات

الغواصات المعادية وتحديد مواقعها ضمن دائرة لا تزيد على ٥٠ ميلاً بحرياً . وقد ركزت الولايات المتحدة هذه الحاسات في الرصيف القاري (Continental Shelf) في المحيطين الاطلسي والهادي ، بالأخص بالقرب من شبه جزيرة « كمشتكا » السوفياتية في الشرق الأقصى وبالقرب من بحر « بارنتس » في النروج . وهكذا تستطيع القيادة الاميركية تعقب تحركات السفن السوفياتية عبر هذين الممرين الحيويين ، اللذين يشكلان المنفذين الوحيدين للسوفيات الى شمالي المحيط الهادي والمحيط الاطلسي . الا ان ضرورة تركيز هذا النظام في الرصيف القاري ، اي بالقرب من الكتل البرية القارية ، يعني انه لا يمكن رصد التحركات السوفياتية في المناطق البحرية المركزية . ومن هنا فقد بدأ العمل على نظامين جديدين : نظام « سورتاس » القائم على الحاسات التي يمكن قطرها بواسطة السفن المدنية او العسكرية في اعالي البحار والتي تستطيع التقاط الموجات الصوتية على المسافات البعيدة ، ونظام « ر. د. س. س. » الذي يمكن « زرعه » بواسطة الطائرات بالقرب من الشواطىء السوفياتية مباشرة .

٢ ـ **الغواصات « الهجومية » (Attack)** : يمتلك سلاح البحرية الاميركي ٧٣ غواصة هجومية مخصصة لتدمير الغواصات المعادية ، منها ١٠ فئة « لوس انجليس » الجديدة النووية . وتعتبر هذه الغواصات أفضل وسائل م/غ فعالية ، وتشير المصادر الغربية الى « تفوق الغواصات الاميركية الهجومية على مثيلاتها السوفياتي » في مجالين حيوين : أولاً ، قدرتها على التحرك « الساكت » نسبة لتزويدها بالمحركات التي تعطي اشارة صوتية خفيفة جدا ، وثانياً ، امتلاكها للحاسات الحديثة البعيدة المدى . وتتوقع دوائر البحرية الأميركية «زيادة هامش التفوق العملياتي على السوفيات في هذا المجال » ، بعد ادخال اسلحة م/غ جديدة الى الخدمة مثل الطوربيدات البعيدة المدى والصواريخ الجوالة م/غ التي تطلق من تحت سطح البحر .

٣ ـ **طائرات م/غ المرتكزة الى القواعد البرية** : تعمل ٣٣٣ طائرة من طراز « اوريون ب ـ ٣» المخصصة لاغراض م/غ مع البحرية الاميركية وتسند الى هذه الطائرات مهمة تدمير الغواصات المعادية في حال عدم مقدرة الغواصات الهجومية الوصول اليها في الوقت اللازم. وتستطيع هذه الطائرات تغطية مسافة ٥١,٥ مليون كلم٢ من البحار انطلاقاً من قواعدها في شتى انحاء العالم مما يكفي « لمسح » كافة مناطق حشد الغواصات السوفياتية ، بحسب التقديرات الاميركية . ولا يمتلك السوفيات مقدرة مماثلة نسبة لافتقارهم الى القواعد المنتشرة على صعيد عالمي .

٤ ـ **الالغام البحرية** : طورت الولايات المتحدة الغاماً بحرية تعمل تلقائياً لضرب الغواصات السوفياتية حتى عمق ٧٦٠م تحت سطح الماء . ويمكن استعمال هذه الالغام في دور استراتيجي اذا ما زرعت في « نقاط الحشر » (Choke Points) السوفياتية المعروفة مثل المنطقة البحرية بين جزيرة غرينلاند والجزر البريطانية .

وبالاضافة الى فقدان السوفيات لمثل هذه الأنظمة المتكاملة والمترابطة ، فإن الولايات المتحدة قد احرزت تقدماً على ما يبدو في حقل القيادة والسيطرة وتحليل المعلومات . وقد ركزت اميركا على تطوير انظمة سيطرة بحرية متقدمة تقوم على العقول الالكترونية والأقمار الصناعية والتي سيكون من شأنها زيادة فعالية عملية رصد وكشف الغواصات السوفياتية . على صعيد عالمي . ومن هذه البرامج ، مشروع « نظام الاتصال بالأقمار الصناعية البحرية » (FLTSATCOM)الذي يعتمد على٤ اقمار صناعية تقوم ببث المعلومات مباشرة الى العقول الالكترونية التي توجه ردود الفعل الاميركي بشكل فوري (Instantaneous) . ومن المنتظر اضافة اقمار صناعية جديدة الى المشروع في المستقبل القريب لزيادة مقدرتها على المسح العالمي (Global) .

وفي الوقت الذي حقق الاتحاد السوفياتي تقدماً هاماً في صناعة

الغواصات مما يسمح لها بالغوص اعمق ولفترات اطول ، كما انه تم تطوير جيل جديد من المحركات « الساكتة » السوفياتية ، فإن المصادر الاميركية ما تزال تؤكد على رجحان كفة حرب م/غ لصالحها.

■ **الانعكاسات الاستراتيجية لجهود م/غ الاميركية :**

اذ ما صحت التقديرات الغربية حول نجاح جهود م/غ الاميركية ، فإن ذلك سيكون من شأنه ابراز معادلة استراتيجية جديدة بين الدولتين العظميين: بينما لا تزال الغواصات الاميركية تتمتع بالحصانة النسبية التي تحول دون تعرضها لضربة سوفياتية استباقية ، فإن قوات « الضربة الثانية » السوفياتية المرتكزة الى الغواصات النووية باتت معرضة لمبادرة هجومية اميركية . وفي حال توصل الولايات المتحدة الى تعزيز قدرتها على كشف الغواصات السوفياتية في اعالي البحار او في عمق الاحواض المحيطية (deep ocean basins) بواسطة انظمة جديدة مثل « سورتاس » ، فإن ذلك سيؤدي الى تقييد حرية العمل السوفياتية في المناطق البحرية البعيدة ، مما سينعكس بدوره على المقدرة السوفياتية على شل خطوط المواصلات البحرية الغربية ، والأهم من هذا ، سيزيد من الدوافع السوفياتية نحو القيام بضربة اولى استباقية . لكن هذه المعادلة تبقى عرضة للعديد من العوامل الدقيقة المختلفة . ويمكن تحديد اهم اوجه صراع الغواصات مع وسائل م/غ وانعكاساته على النحو التالي :

١ ـ ان زيادة تعرض الغواصات السوفياتية لوسائل م/غ قد دفع القيادة السوفياتية نحو التركيز على تطوير الصواريخ العابرة للقارات العاملة من المسافات البعيدة جداً التي تطلق من الغواصات . وتجدر الاشارة الى ان الجيل الجديد من مثل هذه الصواريخ السوفياتية يتمتع بمدى اطول بشكل ملحوظ من الصواريخ الاميركية الجديدة المماثلة ففي الوقت الذي يصل صاروخ « س. س. ن ـ ١٨» السوفياتي الجديد الى ١٦,٦٠٠ كلم ، لا يتعدى مدى صاروخ « ترايدنت » الاميركي ٧,٤٠٠ كلم .

٢ ـ ان زيادة مدى الصواريخ السوفياتية قد سمح للسوفيات بتركيز غواصاتهم النووية في المناطق البحرية القريبة من المياه الاقليمية السوفياتية ، مما يزيد من احتمال حمايتها بواسطة القوات الجوية والبحرية الصديقة ، ويصعب على الولايات المتحدة ضربها بالوسائل م/غ الحالية . وقد تم تصميم الصواريخ السوفياتية الجديدة بحيث يمكن اطلاقها ضد الأهداف الاميركية من داخل المياه الاقليمية السوفياتية .

٣ ـ ان تركيز الغواصات السوفياتية في المياه القريبة قد خفف من قدرة الولايات المتحدة على القيام بضربة اولى ضدها ، ويبدو ان القيادة الاميركية قد تعمدت تكثيف عمليات م/غ في المناطق البحرية المركزية البعيدة من اجل التقليل من احتمال تفسير السوفيات لمثل هذه التحركات على انها تشكل تهديداً مباشراً لقوات الضربة الثانية التابعة لها . الا ان هذا لا ينفي تعزيز البحرية الاميركية لجهودها الرامية الى فرض حصار بحري على القطع السوفياتية داخل « نقاط الحشر » التي تشكل حاجزاً طبيعياً أمام التحركات البحرية السوفياتي. وبالاضافة فإن نجاح هذا « الحصار » قد يزيد بحد ذاته من سهولة تحديد مواقع الغواصات السوفياتية وتدميرها بضربة هجومية مفاجئة .

٤ ـ ان هنالك عاملاً هاماً يؤثر على زيادة تعرض الغواصات السوفياتية وهو النسبة الضئيلة لهذه الغواصات التي تم تركيزها في مواقع عملياته بعيداً عن الشواطىء السوفياتية . وتشير التقديرات الغربية الى ان حوالى ١١٪ فقط من مجموع الغواصات السوفياتية الحاملة للصواريخ البالستيكية البالغ حوالى ٩٠ غواصة ، تعمل في المياه البعيدة في الأوقات العادية . وبالمقارنة فإن الولايات المتحدة تحتفظ بحوالى ٦٠٪ من غواصاتها الـ ٤١ في مواقع قتالية بشكل دائم . ويعكس هذا ـ بحسب التقديرات الغربية ـ نقصاً في الطواقم السوفياتية المختصة من جهة ، ونجاح جهود م/غ الاميركية من جهة اخرى . وهذا يعني ان حوالى ٩٠٪

من اسطول الغواصات السوفياتية قد تكون عرضة لضربة مفاجئة في احواضها غير المحمية .

٥ ـ بالرغم من وجود الصواريخ البعيدة المدى الجديدة ، فإن حوالى ثلث الاسطول السوفياتي من الغواصات يحمل الصواريخ المتوسطة المدى (٢,٥٠٠ ـ ٣,٠٠٠ كلم) . هكذا فإن ٢٩ غواصة من طراز « يانكي » الحاملة لهذه الصواريخ يجب ان تركز بعيداً عن المياه « الصديقة » للسوفيات ، وهذا بدوره يفرض على القيادة السوفياتية اما زيادة جهودها لحماية هذه الغواصات بواسطة القطع البحرية والجوية الأخرى ، او الأخذ بعين الاعتبار احتمال خسارة نسبة عالية من هذه الغواصات لوسائل م/غ الاميركية .

٦ ـ تعطي العقيدة البحرية السوفياتية اولوية الى مهام شل او اعتراض خطوط المواصلات الغربية وخاصة في ضوء الاتكال الاوروبي على الامدادات الاميركية في وقت الحرب . الا ان ضرورة حماية الغواصات من وسائل م/غ قد تفرض على السوفيات تحويل جزء هام من قواتهم البحرية نحو مواجهة هذه الوسائل . وفي المقابل فإن نجاح السوفيات في تخفيض تعرض غواصاتهم ـ بالأخص في اعالي البحار ـ قد يتوقف على مدى استطاعتهم تحويل الجهود الغربية عن عمليات م/غ الهجومية وفرض عليهم المواقف الدفاعية ـ حماية خطوط المواصلات مثلاً ـ ومن هنا فإن هنالك ترابطاً واضحاً ما عين القدرات السوفياتية البحرية التكتيكية ـ التقليدية ، وقدرتهم على الحفاظ على قوات الضربة الثانية الاستراتيجية النووية . ويشكل هذا فارقاً هاماً يميز الموقف السوفياتي عن الموقف الاميركي ، حيث انه ليست هنالك علاقة مباشرة ما بين القدرات البحرية الاميركية غير النووية ـ التكتيكية ، ونسبة تعرض غواصاتها النووية الاستراتيجية .

ويمكن التوصل الى الاستنتاج بأن مقدرة الولايات المتحدة على تهديد قوات الضربة الثانية السوفياتية بواسطة وسائل م/غ هي من العوامل التي

لا بد من حسابها عند قياس ميزان القوى الاستراتيجي بين البلدين ، بالأخص في غياب مقدرة سوفياتية مماثلة . كذلك ، يمكن النظر الى برامج م/غ الاميركية كإحدى العناصر التي تتيح المجال امام تبني استراتيجية « تحديد الضرر » (Damage Limiting) المرتبطة بمفهوم هجومي ـ استباقي . واذا ما اخذت البرامج الاميركية الأخرى مثل مشروع صواريخ « م . اكس » في الحسبان ، فإنه يبدو ان مقدرة الولايات المتحدة على القيام بضربة اولى ستأخذ أهمية متزايدة على الصعيد الاستراتيجي في السنوات القليلة المقبلة . ومن المحتمل ان تنعكس هذه التطورات على امكانية الوصول الى اتفاقية جديدة للحد من انتشار الاسلحة النووية («سالت») ، إذ ان من أهم عناصر « سالت » هي تقييم كل من الطرفين لمدى الاستقرار في ميزان القوى بينهما . ومن جهة اخرى فإن أية معاهدة لا بد ان تقوم على افتراض وجودقوات الضربة الثانية المحصنة عند الطرفين . وفي السنوات الماضية كانت الولايات المتحدة قد حاولت اقناع السوفيات بالتقليل من اعتمادهم على الصواريخ المركزة على البر . التي تعتبر العامود الفقري لقوات الضربة الأولى ـ « ودفعهم نحو البحر » من اجل زيادة الاستقرار في الرادع المتبادل بينهما . الا ان جهود م/غ الاميركية تتعارض مع هذه السياسة من حيث المبدأ . ويبدو أن الاستراتيجية الاميركية قد سارت باتجاهين متناقضين في آن واحد ، أولاً محاولة تقليل الاعتماد السوفياتي على قوات الضربة الأولى ، وثانياً ، زيادة تعرض قواتها من الضربة الثانية .

وفي حال العودة الى محادثات سالت ، ليس من المستبعد ان يؤكد السوفيات على ضرورة تخفيف الجهود الاميركية في حقل م/غ ، كما ان الموقف الاميركي في هذا المجال قد يكون من العوامل الاساسية المؤثرة على مستقبل المحادثات .

مصاعب تواجه برامج بناء الغواصات النووية الاميركية

العدد ـ ٤، ٢٦/٣/١٩٨١

كشف جون لهمان وزير البحرية الاميركي النقاب في مطلع آذار (مارس) الجاري عن ان حكومته تدرس حالياً احتمال الغاء برنامج بناء غواصات « أوهايو » النووية المعدة لحمل الصواريخ الباليستيكية الاستراتيجية الجديدة من طراز « ترايدنت » والاستعاضة عنها بغواصات اصغر حجماً واقل تكلفة وتطوراً . وكانت البحرية الاميركية قد ركبت صواريخ « ترايدنت » على متن ١١ غواصة من فئة « لافاييت » التي تحمل كل منها ١٦ صاروخاً والتي كانت مزودة في الأصل بصواريخ من طراز « بوزايدون » الاقدم عهداً وذلك كخطوة مؤقتة بانتظار البدء بإدخال غواصات « أوهايو » الى الخدمة في عام ١٩٧٩ كما كان مقرراً . الا ان ذلك لم يتم . فقد واجه برنامج بناء الغواصات الجديدة التي تحمل كل منها ٢٤ صاروخاً وتبلغ ازاحتها ١٨٧٠٠ طن سلسلة من المصاعب ادت الى تأخير موعد دخولها الى الخدمة بصورة متتابعة بالاضافة الى زيادة تكاليف البرنامج بشكل كبير . وقد ابلغ لهمان اجتماعاً للجنة القوات المسلحة في الكونغرس الاميريكي عقد من اجل مناقشة هذه المسألة بأن البرنامج المذكور قد بات متأخراً اكثر من ٣٢ شهراً عن موعده الاصلي كما ان نفقاته بلغت حتى الآن نحو ١,٢ بليون دولار بدلاً من ٩٤٢ مليون دولار كانت مقدرة في الاساس . وقد ألقى لهمان باللائمة على شركة « الكتريك بوت » (Electric Boat Co.) التابعة لشركة « جنرال دايناميكس » .

والمكلفة ببناء الغواصات الجديدة . ووصفها بأنها « اثبتت عجزها عن تنفيذ العقود الموكولة اليها » . واضاف الوزير الاميركي بأن هذا الأمر بات يهدد بصورة جدية » جهود ادارة الرئيس ريغان الهادفة الى تعزيز البحرية الاميركية وسد النقص الحاصل في احتياجاتها ، مما يحتم على الادارة اتخاذ الخطوات اللازمة وذلك اما عن طريق الغاء البرنامج من اساسه وتركيب صواريخ « ترايدنت » على فئة عاملة حالياً من الغواصات او سحب العقد من الشركة المذكورة ومنحه لمؤسسة حكومية يتم انشاؤها خصيصاً من أجل متابعة بناء الغواصات الجديدة ضمن المهلة الزمنية المحددة » .

وكان الاميرال ايرل فاولر رئيس قيادة الأنظمة في سلاح البحرية قد ابلغ اجتماع لجنة القوات المسلحة بأن شركة « الكتريك بوت » قد طلبت مجدداً تأجيل موعد تسليم الغواصة الأولى من أصل ثماني غواصات « أوهايو » تقوم ببنائها حالياً لمدة ستة أشهر أخرى ، وذلك حتى نهاية عام ١٩٨١ الجاري ، مما يعني ان تسليم الغواصات السبع المتبقية سوف يتأجل بدوره لمدة قد تصل الى ١٤ شهراً . وأكد فاولر بأن البحرية « لا يمكنها تحمل مثل هذا التأخير» نظراً لضرورة استبدال غواصات « بولاريس » القديمة التي شارفت حياتها العملية على الانتهاء ، بالاضافة الى ان الاستمرار بتركيب « ترايدنت » على غواصات « لافاييت » لن يؤدي الى حل المشكلة خاصة وان برامج التسلح الاميركية تقضي بزيادة عدد الغواصات الحاملة للصواريخ الاستراتيجية من عددها الحالي البالغ ٧٨ غواصة الى ١٠٠ غواصة بحلول العام ١٩٨٥ .

واضاف الاميرال فاولر بأن تقصير شركة « الكتريك بوت » لم ينحصر في مجال غواصات « أوهايو » فحسب بل تعداه الى برنامج السفن والغواصات المعادية . فقد وصل التأخير الحاصل في بناء تلك الغواصات الى عام كامل ، كما ان تكاليف الغواصة الواحدة منها بلغت نحو ١٤٨

مليون دولار بدلاً من ٩٨ مليوناً كانت مقررة في الأصل . وقال فاولر بأنه في الوقت الذي تمكنت فيه شركة « نيوبورت نيوز » لبناء السفن والاحواض من مواجهة الجدول الزمني والتكاليف الموضوعة لبناء غواصات « لوس انجلس » ، فإن شركة الكتريك بوت عجزت عن ذلك ، بل انها قامت بتسليم البحرية عدداً من الغواصات التي تم اكتشاف مجموعة من العيوب الخطيرة فيها . وقد اشتملت تلك العـيوب كما حددها الاميرال الاميركي على استخدام خلائط معدنية غير صالحة ، وتدنٍ عام في مستوى الصناعة والانشاء ، واهمال تركيب بعض الاجهزة الحيوية في الغواصة . وقد اضطر ذلك فنيّـي سلاح البحرية الى ادخال تعديلات على ما مجموعه ٤٥٢ بنداً مختلفاً في الغواصات التي تم تسليمها ، مما استدعى سحبها من الخدمة من اجل اصلاحها .

الدور المستقبلي لمشاة البحرية الاميركية

العدد ـ ١١، ١٩٨٠/٧/٣

تخضع الأسس التنظيمية والعملياتية التي يقوم عليها سلاح مشاة البحرية الاميركية في الوقت الحاضر الى مناقشة من المفترض ان تؤدي الى إعادة نظر شاملة في مستقبل هذا السلاح وفي تحديد مهماته وادواره خلال السنوات القادمة . وقد كلفت بالقيام بهذه المهمة مؤخراً لجنة مشتركة تضم اعضاء من هيئة اركان القوات المسلحة الاميركية ومكتب الموازنة التابع للكونغرس . ويتركز هذا النقاش بشكل اساسي على محاولة التوصل الى صيغة تؤمن تحديد العلاقة التنظيمية المفترضة بين مشاة البحرية من جهة وقوات التدخل السريع التي يتم انشاؤها من جهة اخرى . اما على الصعيد العملياتي فان التساؤل ينصب على « المسرح القتالي » المحتمل لمشاة البحرية في المستقبل . فالادارة الاميركية مواجهة في هذا المجال باختيارين ، الأول يدعو الى تركيز جهود مشاة البحرية على مسألة الدفاع عن آبار النفط ، وبالتالي دمجها عمليا بقوات التدخل السريع المعدة اساساً للقيام بهذه المهمة . في حين يدعو الاختيار الثاني الى الابقاء على الدور الحالي لمشاة البحرية ، وهو الدور الخاص بالدفاع عن اوروبا الغربية وتعزيز القوات الاميركية المتمركزة فيها .

وتقول مصادر اللجنة المشتركة المكلفة بدراسة هذا الموضوع ان الطبيعة الحالية لسلاح مشاة البحرية ، والسياسات التي سبق ان اتبعتها الادارات الاميركية المتتابعة منذ اكثر من ١٠ سنوات ، قد ادت الى بروز

تناقضات تنظيمية وعملية هامة ، تعرقل امكانية تحديد دور قتالي واضح لهذا السلاح في المستقبل ، وذلك فيما يتعلق بالخليج وباوروبا على حد سواء .

ويتضح هذا من خلال مراجعة الموازنات الخاصة بتسليح وتجهيز مشاة البحرية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ . فقد ذهب اكثر من ثلثي هذه الموازنات طيلة الفترة المذكورة الى تعزيز القوات الجوية المخصصة للعمل في مساندة وحماية السلاح المذكور . وكان ذلك على حساب تطوير قدرات النقل والانتشار البحري ، بالاضافة الى ما ادت اليه هذه السياسة من تقليص في القوات البشرية وفي طاقات التدريب والتعبئة. وعلى سبيل المثال ، فقد انخفض تعداد مشاة البحرية خلال هذه الفترة بحوالى ١٠ آلاف رجل ، وتناقص عدد سفن ومراكب الانزال من حوالى ١٥٠ سفينة ومركبة في اواسط الستينات ، الى ٦٤ سفينة حالياً . وهي قوة لا تكفي سوى لنقل قوة عمليات برمائية واحدة مؤلفة من فرقة وجناح جوي . وبالتالي، فإن مشاة البحرية يفتقرون حالياً الى أية قدرات حقيقية على التدخل السريع في مناطق بعيدة عن الولايات المتحدة ، في الوقت الذي تمثل فيه القوات الجوية التابعة لهم عنصراً فعالاً نسبياً في المسرح الأوروبي . وفي المقابل ، فإن اعتماد القدرات البرية للسلاح على مسألة « المشاة » بشكل خاص ، وافتقاره الى عناصر التدريب الخاصة بالتضاريس الجبلية والمناخات الباردة ، لا يجعلان منه قوة مثالية قادرة على العمل في المسرح الاوروبي بشكل فعال ، وخاصة على ضوء الطبيعة المتوقعة لعمليات ذلك المسرح ، والمعتمدة اساساً على المدرعات . ويصح هذا النقص ايضاً على صعيد العمليات المحتملة في الشرق الأوسط ، حيث تبرز الحاجة الى توافر قدرات حركية عالية للقوات البرية المقاتلة في مسارح صحراوية شاسعة . وهي قدرات ليست متوافرة حالياً .

وقد حددت دراسة اولية نشرتها اللجنة مؤخراً اربعة اقتراحات مختلفة قدمتها الى وزارة الدفاع الاميركية من اجل اعتماد احدها كاساس

لتحديد هوية ومهمات سلاح مشاة البحرية في المستقبل . وقد اشتملت هذه الاقتراحات على :

أولاً : الفصل بشكل واضح بين مهمات مشاة البحرية ، والعمليات المقترحة لقوات التدخل السريع ، وبالتالي الاستمرار في التركيز على تطوير العنصر الجوي ، مع اضافة المزيد من الاهتمام على « تدريع » القوات البرية المقاتلة . ويتطلب هذا المنهج تزويد المشاة بمقاتلات « ف ـ ١٨ هورنت » و« أ. في ـ ٨ سوبر هاريير » والمزيد من طائرات الهليكوبتر المضادة للدبابات ، واخرى مخصصة لعمليات الاقتحام والانزال ، بالاضافة الى عربات المشاة القتالية المدرعة ، والاسلحة الفردية المضادة للدروع .

ثانياً : الاستمرار بمبدأ توجيه جهود مشاة البحرية نحو الدفاع عن اوروبا ، انما عن طريق اتباع اسلوب « تركيز » هذه الجهود في الدفاع عن مناطق او نقاط محددة ، عوضاً عن دور المساندة العام التي تتميز به هذه الجهود حالياً . ويقضي هذا بتخصيص هؤلاء المشاة للدفاع عن النروج والدنمارك والممرات المائية الحيوية المحيطة بهاتين الدولتين بشكل خاص . ويستدعي هذا الاختيار ابداء المزيد من الاهتمام بتعزيز وتطوير قدرات النقل والانزال البرمائية ، واتباع اسلوب « التخزين » المسبق للمعدات والاسلحة في المناطق المنوي الدفاع عنها .

ثالثاً : اتخاذ قرار واضح بتحويل مشاة البحرية الى نواة لقوات التدخل السريع المنوي انشاؤها . ويتطلب هذا احداث تغييرات جذرية في بنية السلاح المذكور واساليب قتاله وانتشاره وهيكليته التنظيمية والقيادية . كما يستدعي ادخال تعديلات اساسية على برامج التسليح والتجهيز والتدريب . ويستند دعاة هذا الاقتراح الى ضرورة قيام الدول الاوروبية بتحمل المزيد من مسؤوليات الدفاع عن اراضيها ، وبالتالي « تحرير » مشاة البحرية من اعباء هذه المسئوليات . وفي المقابل فإنه

ينبغي على الدول شرق الأوسطية الموافقة على منح التسهيلات اللازمة للقوات الاميركية من اجل استخدام اراضيها ومنشآتها والتمركز فيها عند الضرورة . اما على الصعيد العملي ، فإن مثل هذه الخطوة تتطلب ادخال زيادات كبيرة على البرامج الهادفة الى تعزيز قدرات النقل الجوي والبري الاميركية العامة ، مثل المضي قدما بتطوير طائرة النقل الاستراتيجية المقترحة « سي . اكس » ، وبناء المزيد من سفن المساندة والاقتحام الناقلة للجنود والمعدات ، وتخصيص قوات جوية قتالية اضافية لدعم عمليات القوات البرية وحماية اماكن انزالها وتمركزها . وقد خص تقرير اللجنة بالذكر ضرورة حصول الولايات المتحدة على موافقة الصومال وكينيا وعمان بتركيز قوات اميركية فيها ، كما اشار الى اهمية جزيرة « دييغوغارسيا » في مجال اعتمادها كنقطة تجمع وانطلاق اساسية في منطقة الخليج والمحيط الهندي .

رابعاً : توزيع مهمات مشاة البحرية من اجل مواجهة مختلف احتمالات التصعيد ، اكان ذلك في اوروبا ام في الخليج . وقد اعتبرت اللجنة مثل هذا الاختيار بأنه « نسخة منقحة عن السياسة الحالية المتناقضة » ، ولمحت الى تفضيل عدم اعتماده لما سيترتب عليه من تشتيت في القوى وضياع في تحديد المهمات .

وقد حددت النفقات التي يحتمل ترتبها على اختيار اي من الاقتراحات المشار اليها اعلاه . ويستفاد من هذه التقديرات بأن اختيار الاقتراح الأول سيؤدي الى ضرورة تخصيص مبلغ ٨ بلايين دولار لمشاة البحرية في السنة المالية ١٩٨١ ، وما مجموعه ٤٤,٨ بليون دولار على امتداد الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ . اما النفقات المترتبة على اتباع الاختيار الثاني ، فمن المحتمل ان تؤدي الى اضافة مبلغ ١٣٣ مليون دولار على الميزانية المقترحة (الواردة اعلاه) لسنة ١٩٨١ ، و٢٠١ مليون دولار على امتداد السنوات الخمس القادمة . وهي تكاليف التخزين المسبق للذخيرة والمعدات . ويستلزم تحويل مشاة البحرية الى قوات تدخل خاصة بالشرق

الأوسط اضافة ما مجموعه ٢٤٤ مليون دولار على نفقات عام ١٩٨١، وحوالى ٤,٦ بلايين من الدولار طيلة الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ ، بحيث تصل الأموال الازمة لتنفيذ برنامج التمويل الى ما يقارب ٥٠ بليون دولار . اما اقتراح توزيع المهمات فيتطلب بدوره زيادة تقدر بـ ٤ بلايين دولار خلال الفترة المذكورة .

المطالبة بتعزيز القدرات القتالية لمشاة البحرية الاميركية

العدد ـ ١٦، ١١/٩/١٩٨٠

أعلن الجنرال كيث سميث نائب رئيس اركان سلاح مشاة البحرية الاميركي بأن الأموال المطلوبة لتطوير معدات السلاح المذكور وتعزيز قدراته خلال السنوات القادمة تفوق بكثير المبالغ التي وافقت الادارة الاميركية على تخصيصها لمشاة البحرية في خطتها الدفاعية الخمسية الجديدة (١٩٨١ ـ ١٩٨٦) . وأوضح سميث بأن الأموال المخصصة « تكاد لا تكفي للحفاظ على المستوى الحالي لقواته على صعيدي الجاهزية القتالية والتدريب ، كما انها تجعل من المستحيل على القيادة التفكير باستبدال الاسلحة القديمة او تحسينها على الأقل » . وقد ادلى نائب رئيس الاركان بأقواله هذه امام جلسة خاصة عقدتها في اواسط آب (اغسطس) الماضي لجنة المخصصات الدفاعية التابعة للكونغرس الاميركي ، واعرب فيها عن « استياء مشاة البحرية وقلقهم من احتمالات المستقبل اذا ما استمرت الادارة بتخصيص مبالغ غير كافية لمواجهة المتطلبات العملية المفروضة عليهم » .

وقد ركز سميث في حديثه على عدد من برامج التسلح والتحديث التي وصفها بانها بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل مشاة البحرية ، وعلى الرغم من ذلك فإن الادارة اهملت تخصيص المبالغ اللازمة لتحقيقها . وتتضمن هذه البرامج :

- استبدال المقاتلات العاملة حالياً من طراز « ف ـ ٤ فانتوم » ويتطلب مبلغ ٥,٢ بليون دولار .

□ استكمال تطوير مقاتلات هجومية تقلع عمودياً من طراز « أ . في ـ ٨ ب سوبر هارير » ، وتقدر تكاليفه بـ ٥,٨ بليون دولار .

□ شراء عدد اضافي من قاذفات « أ ـ ٦ انترودر » بمبلغ ١,٢ بليون دولار .

□ استبدال او تحديث حوالى ٦٠٠ طائرة هليكوبتر تعمل حالياً من طراز « سي . هـ ـ ٥٣ » و« سي . هـ ـ ٤٦ » و« أ . هـ ـ ١ كوبرا » بمبلغ يقدر بحوالى ٥ بليون دولار .

□ شراء دبابات قتال جديدة من طراز « م ـ ١ أبرامز » بمبلغ ٢,١ بليون دولار ، وعربات مشاة قتالية مدرعة بمبلغ ١,١ بليون دولار .

□ تطوير الدفاعات المضادة للطائرات عن طريق تحسين صواريخ « هوك » و« ستينغر » بمبلغ ٣٨٥ مليون دولار .

□ تحسين انظمة التحكم والقيادة والاتصال بمبلغ ١,١ بليون دولار .

□ تنفيذ عدد من مشاريع التحديث الالكتروني التي تشتمل على اجهزة رصد وانذار واستطلاع ، ومركز تجميع معلومات ، ومقر قيادة عملياتي ، وهي تتطلب بحد ذاتها مبالغ تقدر ببضعة بلايين من الدولارات .

وخلص سميث الى القول بأن التوصل الى خطة تطوير وتعزيز متكاملة تحقق اهداف قيادة سلاح مشاة البحرية يستوجب تخصيص مبالغ اضافية لا تقل عن ٢٠ ـ ٢٥ بليون دولار على امتداد السنوات الخمس القادمة . أما اذا كان الهدف المحافظة على الحد الادنى المقبول من القدرة والجاهزية القتالية فإن المطلوب اضافة مبلغ ٩ بلايين دولار على ما تم تخصيصه في السابق . واضاف « ان سلاح مشاة البحرية يعاني سلفاً من النقص في التمويل والتجهيز ، واذا ما تم اعتماد الخطة الخمسية بشكلها

الراهن فإن ذلك لن يمكننا من مواجهة مسؤولياتنا الا بالحد الادنى المعقول من الجاهزية القتالية ، كما انه لن يكون بمقدورنا سوى استبدال عدد محدود من الأسلحة والمعدات التي باتت على وشك انتهاء حياتها العملية نظراً لقدمها وكثرة استخدامها . وعلى ضوء الاعباء المتزايدة المفروضة علينا فإن مثل هذا الوضع يصبح غير مقبول ، بل وذا نتائج قد تكون بالغة الخطورة على أمن الولايات المتحدة ومصالحها » .

ومن جهتها فقد وافقت لجنة المخصصات الدفاعية على متابعة بحث موضوع احتياجات مشاة البحرية بناء على طلب سميث ، كما ان عدداً من اعضائها ابدوا « استعدادهم » لمناقشة هذه المسألة مع حكومة الرئيس كارتر بهدف الضغط من اجل زيادة المخصصات المالية ولو بصورة جزئية .

فرق مشاة خفيفة للجيش الاميركي

العدد ـ ١، ١٢/٢/١٩٨١

يقوم الجيش الاميركي منذ مدة بالتجارب التمهيدية لنظرية تنظيمية جديدة تستهدف زيادة فعالية القوات الاميركية وقدرتها على التدخل في المناطق البعيدة عن الساحة الاوروبية . وقد اقيمت وحدة اختبارية خاصة لهذا الغرض تتمركز في قاعدة « فورت لويس » في ولاية واشنطن وتتبع لقيادة فرقة المشاة التاسعة الاميركية .

وتستهدف التجارب الراهنة خلق نمط جديد من فرق « المشاة الخفيفة » التي يمكن نقلها بواسطة الجو والتي « تمتلك في الوقت نفسه قوة نارية تعادل قوة الفرق المدرعة الثقيلة العاملة على الساحة الاوروبية » . ومن اجل الوصول الى هذا الهدف تنوي قيادة الجيش استغلال التكنولوجيا المتطورة في تصميم الاسلحة المحسنة الخفيفة ووسائل النقل والاتصال وتطوير اساليب الحرب الالكترونية وقدرتها على جمع المعلومات الميدانية . وتنوي القيادة كذلك تطوير أطر تنظيمية وتكتيكية جديدة من أجل « استغلال نقاط الضعف السوفياتية في هذين المجالين » . وقد ذكر رئيس أركان الجيش الاميركي الجنرال ادوارد ماير في مقابلة صحفية مؤخرا انه على الجيش ايجاد القوات الكافية التي « تستطيع الرد على خطر الحرب الحركية السوفياتية في الجبهة الاوروبية الوسطى ، والتي تستطيع كذلك مواجهة الاخطار الآتية في خارج هذه المناطق » . وأضاف ماير « اذا استطعنا استغلال التكنولوجيا الجديدة بشكل فعال فانه سيكون لدينا الفرق الخفيفة التي تتمتع بالحركية الاستراتيجية الضرورية لتنفيذ اي من المهمتين » .

وكان الجيش الاميركي قد اتجه بعد حرب فيتنام نحو التشديد على تطوير وسائل القتال في الساحة الاوروبية مما أدى الى « تثقيل » الفرق الاميركية ، وادخال الاسلحة الثقيلة الى الخدمة مثل دبابات « ابرامز » الجديدة . إلا انه مع بروز « ضرورة ايجاد القوات للعمل على الساحات الأخرى » ، وتبلور فكرة قوات التدخل السريع ، عادت القيادة الاميركية منذ فترة وجيزة للبحث في إمكانية قيام الفرق « الخفيفة » المتعددة الادوار . ومع أنه ليس من الواضح تماما حتى الآن اذا ما كانت هذه الفرق ستخصص للعمل مع قوات التدخل السريع دون سواها ، فانه يمكن الاستخلاص من كلام القيادة الاميركية انها ستحاول ايجاد دورٍ لها في الساحة الاوروبية كذلك .

وقد بدأت وحدة العقيد فان ميتر المسؤول عن تجربة اسلحة الفرقة الخفيفة العمل في الصيف الماضي . وقد تم تخصيص ميزانية صغيرة لها في السنة المالية الحالية لا تتجاوز ١,٨ مليون دولار ، إلا أنه من المنتظر ان ترتفع هذه الميزانية الى ٥ مليون دولار في السنة القادمة، و ١٠ ملايين دولار في كل من السنوات الثلاث التالية . وذكر فان ميتر أن وحدته بدأت تقوم بالتجارب على بعض أنواع من الاسلحة (١) الاسلحة الموجودة لدى الجيش الاميركي او الجيوش الحليفة والتي لم تدخل الخدمة العملياتية بعد (وقد تعتمد هذه التجارب على اسلحة مضادة للطائرات من صنع اوروبي ، كما انها قد تشمل بعض المعدات الاسرائيلية مثل ناقلات « رابي » الخفيفة) ، (٢) الاسلحة الاميركية التي دخلت الخدمة فعليا ولكنها تتطلب ادخال التعديلات الفنية .

مصاعب جديدة تواجه القوات الاميركية

العدد - ٧، ٨/٥/١٩٨٠

ذكرت هيئة الاركان الاميركية في تقرير رفع الى الكونغرس مؤخراً ، انه يوجد نقص شديد في اعداد ضباط الصف في القوات المسلحة الاميركية ، بحيث ان بعض وحدات الجيش الاميركي لا يتعدى وجودها « الحبر على الورق » . وتقول هيئة الاركان ان الجيش بحاجة الى ٤٦ الف ضابط صف في مختلف القطاعات ، وان الكثيرين من الضباط والجنود قد تركوا الخدمة نظرا لانخفاض الرواتب بالمقارنة مع القطاع المدني ، وان سلاحي الطيران والبحرية يواجهان وضعا مماثلا لوضع الجيش . وتضيف هيئة الاركان ، ان حوالى ٤٠٪ من مجموع وحدات الاسطول الاميركي الموجودة في المياه الاوروبية هي « غير صالحة لتنفيذ المهام القتالية » . وان حوالى ١٠٠ سفينة ، أي ما يعادل ربع مجموع الاسطول الاميركي ، تقع في هذه المنزلة وذلك لان ضباط الصف الموجودين حالياً لا يستطيعون الحفاظ على المستوى المطلوب من الصيانة وبالأخص في الرادارات والمعدات الالكترونية ومحركات السفن . ويقدر النقص في القوة البشرية في البحرية بحوالى ٢٠ الف رجل . اما بالنسبة لسلاح الجو ، فيقول التقرير ان بعض الطائرات غير صالحة للاستعمال نظرا لافتقارها للأطقم الارضية الكافية ، كما انه قد ترك حوالى ٣٠٠٠ طيار الخدمة في العام الفائت ، اي حوالى ١٠٠٠ اكثر من العدد المتوقع . وقد اضطرت قيادة سلاح الجو الى القيام ببرنامج استثنائي لتدريب ٢٠٠٠ طيار هذا العام

للتعويض عن هذه الخسارة . وكان الكونغرس الاميركي قد وافق على زيادة الميزانية الدفاعية بـ ٣ مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة من اجل رفع الرواتب في القوات المسلحة ، الا ان هيئة الاركان تؤكد على انه من الضروري تخصيص مبالغ اضافية كبيرة لهذا الغرض من اجل عدم تدهور الوضع في القوات المسلحة . وقد أشارت هيئة الأركان الى خطورة الوضع الحالي بالنسبة للحرس الوطني الاميركي الذي سيواجه نقصا يقدر بـ ١٣٣ الف رجل في حال الدعوة الى التعبئة العامة .

وفي هذا المجال ذكر الجنرال « جون ج . بولي » قائد القوات الجوية الاميركية في أوروبا في تقرير خاص رفع الى الكونغرس الاميركي بأن قيادته تعاني بشكل ملحوظ وعلى كافة المستويات من نقص في التمويل الكافي لتغطية اكلاف الابقاء على « حد مقبول من القدرة العملياتية الفعالة » . واوضح « بولي » في تقريره ان التضخم قد أدى الى تآكل الميزانية المخصصة لأغراض التخزين والصيانة والاغراض العملياتية الأخرى مما أدى بدوره الى تعطيل بعض برامج التدريب الحيوية والغاء المناورات المشتركة مع قوات اخرى تابعة لحلف « ناتو » ، والى اخطاء ادارية أدت الى تخزين « الاف الاطنان » من الذخيرة والوقود في غير الاماكن المخصصة لها . ومن أبرز النقاط التي اوردها « بولي » في تقريره : الغاء كافة برامج التدريب المشترك والزيارات المتبادلة بين الاسراب الاميركية والاسراب التابعة لدول « ناتو » الأخرى ما عدا تلك التي يتم تمويلها مباشرة من قبل هيئة الاركان المشتركة للحلف ، والغاء بعض الجوانب الهامة من التدريب على المهام القتالية لاسراب طائرات « ف ـ ١١١ » و « ف ـ ١٥ » ، والتأخير في نشر طائرات « أ ـ ١٠ » في القواعد الامامية في المانيا الغربية . وذكر « بولي » كذلك ان ثلثي الذخيرة المخصصة لمواجهة « الاحتمالات الآنية » ليست في الأماكن المخصصة لها ، كما انه في حال وجود هذه الذخيرة في مسرح العمليات ، فانها ليست بالقرب الكافي من القواعد والطائرات التي ستقوم باستخدامها في

حال نشوب ظروف قتالية حقيقية . وذكر « بولي » كذلك ، ان قيادته لم تستلم سوى الثلث المطلوب من العتاد الخاص لمواجهة الحرب الكيميائية في السة المالية الماضية ، كما ان العجز في ميزانية الصيانة قد أدى الى عدم اصلاح او تبديل الكثير من خزانات الوقود الصدئة على الطائرات التابعة لقيادته .

اتهام البنتاغون بتضليل الكونغرس

العدد - ١١، ١٩٨٠/٧/٣

وجه مكتب المحاسبة العام ، وهو بمثابة هيئة التفتيش المالي المركزية في الولايات المتحدة ، اتهامات الى وزارة الدفاع الاميركية فيما يتعلق بالتقارير التي تقدمها تلك الوزارة الى الكونغرس حول برامج التسليح والتطوير ونفقات القوات المسلحة . وقال مكتب المحاسبة في تقرير نشره في اواسط حزيران (يونيو) ان وزارة الدفاع « تتعمد تضليل اعضاء الكونغرس عن طريق اخفاء الحقائق المتعلقة ببرامج التسليح ، بل وتلجأ الى تزويرها في بعض الاحيان ، وخاصة على صعيد مواصفات الاسلحة المطلوبة وتكاليفها المقدرة ، وذلك بهدف تبرير تلك التكاليف العالية ودفع الكونغرس الى الموافقة على الزيادات المتلاحقة التي تطرأ عليها . . . » . وقد اورد تقرير المكتب معلومات حول عدة برامج تسليحية احتوت على معلومات خاطئة ، واعتبر تلك البرامج نموذجا عن السياسة الاعلامية العامة لوزارة الدفاع . وهذه البرامج هي :

■ المقاتلة البحرية « ف ـ ١٤ تومكات » : التي تؤكد المعلومات الصادرة عن وزارة الدفاع بأنها قادرة على اكتشاف ومطاردة ستة اهداف جوية في وقت واحد بفضل نظام رادارها بعيد المدى وتسليحها المتألف من صواريخ جو ـ جو « فونيكس » . ويقول مكتب المحاسبة ان المقاتلة المذكورة « لم تبرهن اطلاقا عن هذه القدرة خلال التجارب العملية التي اجريت عليها ، بل ان ذلك اقتصر على اختبارات نظرية لا يمكن اعتبارها

دليلا كافيا عن القدرة الفعلية للطائرة وصواريخها » .

■ الدبابة « م ـ ا أبرامز » : التي يؤكد التقرير بأن وزارة الدفاع تعمدت اخفاء حجم المتاعب والعراقيل التي تواجه برنامج تطويرها وانتاجها ، بالاضافة الى مبالغتها الكبيرة في تقرير فاعليتها العملية المتوقعة ، وخاصة على صعيد « قدراتها الحركية وكفاءتها الميكانيكية ودقة مدفعها في اصابة الاهداف الثابتة والمتحركة » .

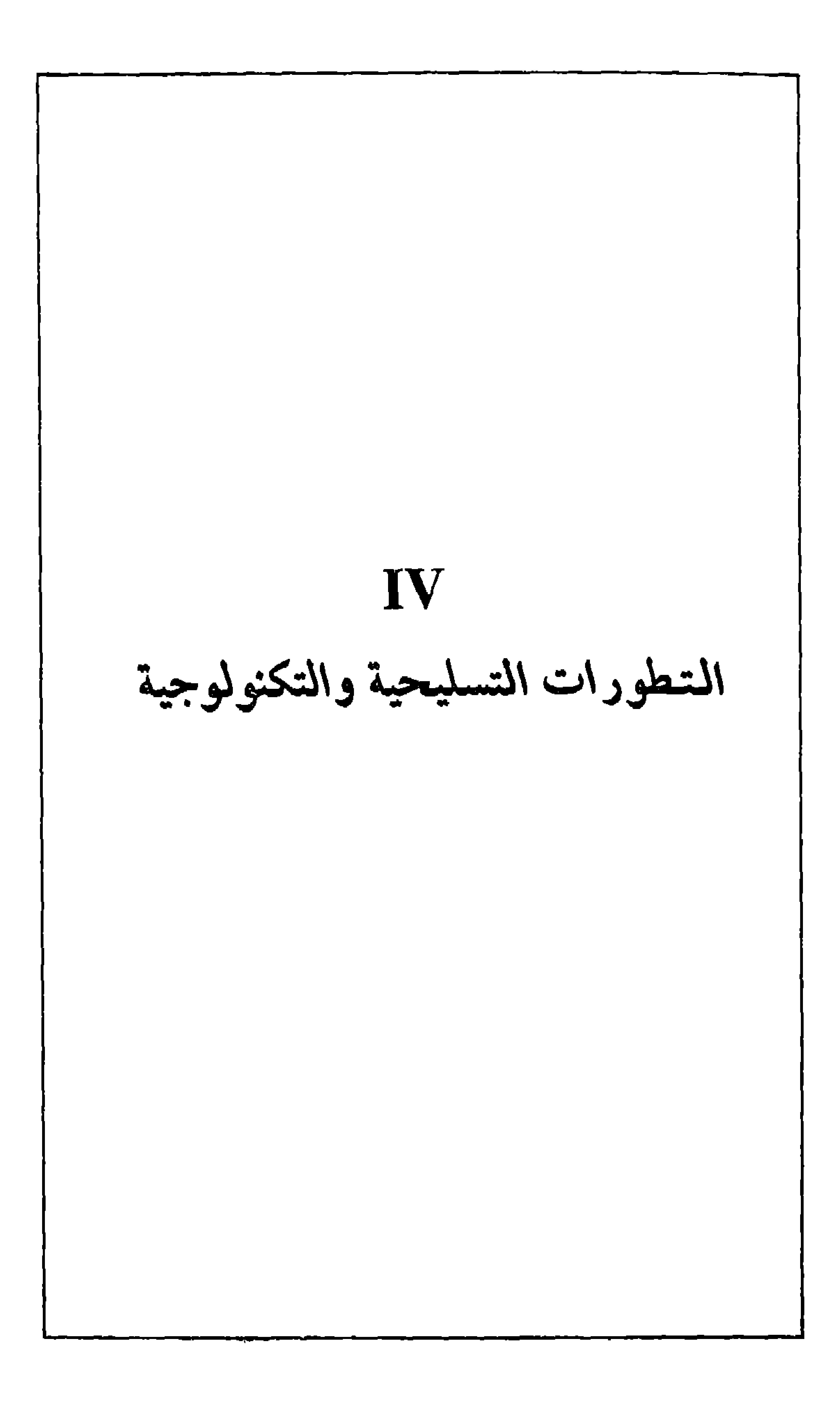
■ القذيفة م/د « كوبرهد » : وهي قذيفة مدفعية من عيار ١٥٥ ملم يتم توجيهها بواسطة اشعة « ليزر » وتصفها مصادر وزارة الدفاع بأنها قادرة على اصابة الهدف بطلقة واحدة فقط ، في حين يقول تقرير المكتب بأن هذه القدرة لم تثبت عمليا بعد .

■ الصاروخ « هارم » : وهو صاروخ جو ـ ارض يتم تطويره حاليا لحساب سلاح البحرية . وقد صمم هذا الصاروخ للعمل ضد انظمة الرادار وتوجيه الدفاعات الارضية المعادية ، الا ان التقرير يشير الى ان شكوكا كبيرة ما زالت تدور حول قدراته الفعلية على تنفيذ المهمات الموكولة اليه بالشكل المطلوب .

■ الصاروخ م/ط « رولاند » : وهو صاروخ فرنسي/الماني اوصى عليه الجيش الاميركي ويتم تصنيعه حاليا في الولايات المتحدة بواسطة شركتي « بوينغ » و« هيوز » . وكانت وزارة الدفاع الاميركية قد بررت شراء هذا الصاروخ بحجة انه قادر على العمل في مختلف الاحوال الجوية بالاضافة الى تمتعه بخصائص تقنية محددة . غير ان مكتب المحاسبة يؤكد بأن مواصفات الصاروخ الاصلية لا تتضمن اي اشارة الى تمتعه بهذه الخصائص التي تم شراء الصاروخ على اساسها .

وفي مواجهة هذه الاتهامات يدعو تقرير مكتب المحاسبة العام وزارة الدفاع الى اتباع نهجٍ مختلفٍ في سياستها الاعلامية وذلك من خلال العمل

على اطلاع الكونغرس على المواصفات الحقيقية للأسلحة والمعدات التي تنوي الحصول عليها ، بالاضافة الى تبني المزيد من الدقة في عملية حساب تكاليفها المفترضة .



IV

التطورات التسليحية والتكنولوجية

الاطار الاستراتيجي للصاروخ « م . أكس » الاميركي

العدد ـ ٤ ، ١٩٨٠/٣/٢٧

ان القوات الاستراتيجية لكل من القوتين العظميين هي اساسا تلك القوات التي تتمكن ، بعد الانطلاق من قواعدها داخل احد الاطراف ، من الوصول الى اهدافها داخل اراضي الطرف الاخر . وبمعنى اخر فانها تلك القوات التي تملك قدرة « عابرة للقارات » . وتقوم القوات الاستراتيجية الاميركية حالياً (وكذلك السوفياتية) على ثلاثة انظمة سلاحية : اولا ، الطائرات القاذفة بعيدة المدى . ثانيا ، الصواريخ البحرية العابرة للقارات ، والتي تطلق من الغواصات النووية . ثالثاً ، الصواريخ العابرة للقارات والمنطلقة من قواعدها الارضية والتي تطلق من المرابض الثابتة على اليابسة . وتؤلف هذه القوات ما يسمى « بالثلاثي » (Triad) ، وتستكمل كل منها الادوار الموكلة الى الاخرى لتشكل نظاما استراتيجيا متكاملا .

وتقوم النظرية الرئيسية في الاستراتيجية النووية ـ اي نظرية الردع المتبادل (او « الدمار المتبادل المؤكد » Mutually Assured Destruction) على عدم اللجوء الى استخدام الاستراتيجية فعلا . اي انه ما دامت فاعلية الردع مستمرة ، فان ذلك يضمن الاستقرار في الميزان الاستراتيجي ويمنع قيام الحرب النووية . وهكذا فان العقيدة « القتالية » في الحرب التقليدية ـ غير النووية ـ التي تقوم على ايجاد افضل اسلوب لاستعمال القوة ، تجد نقيضها في نظرية الردع المتبادل التي تقوم على ايجاد افضل اسلوب لعدم استعمال القوة . وضمن هذه اللعبة « الوهمية » للحرب النووية ، تتكون

القوات الاستراتيجية من حيث تهديفها : اولا : تلك التي تستهدف القوة العسكرية للطرف الآخر - اي قواته الاستراتيجية - وتسمى بالقوات « المضادة للقوة » (Counter Force) ، وثانيا ، تلك التي تستهدف منشآت العدو الحيوية وتجمعاته السكانية . وتسمى بالقوات « المضادة للقيمة » (Counter Value) . وبالاضافة فان القوات الاستراتيجية تتألف من قوات « الضربة الاولى » (الهجومية) وقوات « الضربة الثانية » (التي تقوم بمهام الهجوم المضاد) بعد تلقي ضربة العدو الاولى . وهكذا فمن المفترض في حال قيام هجوم على اي من الطرفين - ان كان مضاد « للقوة » أو « للقيمة » - ان يتم استيعاب الضربة الاولى والقيام بالهجوم المضاد بقدر كافٍ من العنف والقوة التدميرية مما يضمن ردع العدو عن الاقدام على توجيه الضربة الاولى اساسا وتحول دون قيام اية قيادة عقلانية بالمبادرة الى الحرب النووية . وهذا بدوره يفترض حماية قوات « الضربة الثانية » بشكل يمنحها مناعة شبه مطلقة ضد اية ضربة استباقية مفاجئة . ويتم هذا اما عن طريق منح القوات الاستراتيجية قدره على التنقل والحركة بحيث يصبح من الصعب استهدافها من قبل العدو ، وهذا ينطبق بطبيعة الحال على القاذفات البعيدة المدى والغواصات النووية ، او عن طريق تحصين مرابضها اذا ما كانت ثابتة . بحيث يمكن حمايتها من تأثيرات الانفجارات النووية ، وهذا ما ينطبق على الصواريخ العابرة للقارات التي تطلق من الارض .

ومنذ اوائل الستينات حتى الماضي القريب ، كان الاعتقاد السائد هو ان القوات الاستراتيجية النووية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تتمتع بالحصانة المانعة الكافية ضد امكانية قيام الطرف الاخر بضربة مفاجئة « مضادة للقوة » التي تدمر قواته الاستراتيجية وتتركه أعزل من السلاح . ومن هنا تكرست نظرية الردع المتبادل والتوازن الاستراتيجي بين الجبارين . الا ان العقد الماضي قد شهد تطورات تكنولوجية هامة ادت الى زعزعة الايمان الاميركي بمدى استقرار هذا الميزان وكان من نتيجة هذه التطورات زيادة عدد الرؤوس في الصواريخ العابرة ،

وزيادة الدقة في اجهزة التصويب التي تحملها بالاضافة الى زيادة العدد الاجمالي للصواريخ السوفياتية . وهكذا اصبح من الممكن نظريا ان يقوم السوفيات بضربة « مضادة للقوة » تقضي على نسبة عالية من القوات الاميركية الاستراتيجية ، وبالتحديد العنصر الثابت فيها ، (اي الصواريخ العابرة للقارات البرية) ، وتكون نتيجة هذا تخفيض القدرة الاميركية على القيام بهجوم مضاد ، وبالتالي تقليل فاعلية الردع الاميركية . ومع ان العقيدة الاميركية نفسها تؤكد على ان كل فئة من « الثلاثي » الاستراتيجي تستطيع القيام « بضربة ثانية » تنزل الاضرار الهائلة بالسوفيات، فقد كان رأي القيادة الاميركية ، ان تعريض احد اركان « الثلاثي » الى الخطر قد يفسح المجال امام استغلال السوفيات « لهامش التفوق » لديهم من اجل فرض التنازلات السياسية والعسكرية على الولايات المتحدة . وهكذا فقد وضعت دراسات في منتصف السبعينات تستهدف استبدال الصواريخ العابرة البرية الثابتة العاملة ، بصواريخ برية جديدة متحركة اطلق عليها اسم « ام . اكس » وباضافة عنصر الحركة الى الصواريخ البرية . اما الغاية الاميركية من ذلك فهي الحيلولة دون تمكين السوفيات من استهداف كافة فئات « الثلاثي » الاميركي ، مما سيؤدي بالتالي الى زيادة فعالية الردع الاميركي ، ويؤمن الحماية الكافية لقوات « الضربة الثانية » .

مواصفات « م . اكس » :

اعطى الرئيس كارتر الضوء الاخضر للبدء في مشروع « م . اكس » الضخم في الصيف الماضي ، وذلك كجزء من محاولته كسب موافقة الكونغرس على معاهدة « سالت - ٢ » .

وجاءت مواصفات الصاروخ الاولية لتتطابق مع متطلبات « سالت » فيما يختص بعدد الرؤوس التي تحملها (١٠ رؤوس في كل صاروخ) ووزنها (٨٥ طناً) . واذا لم تبرم معاهدة « سالت » في المستقبل القريب ، فان هذه المواصفات قد تتغير بشكل ملحوظ .

اما مواصفات نظام « م . كس » الحالية فهي انه سيتم بناء ٢٠٠ شبكة

ضخمة تحت الارض على شكل حلبات للسباق تبلغ مساحة كل منها عشرات الكيلومترات المربعة وتحوي واحدة منها على صاروخ واحد . وسيتم نقل الصواريخ بواسطة القاطرات المتحركة بين ما مجموعه ٤٦٠٠ ملجأ محصن (اي ٢٣ ملجأ لكل حلبة) . وسيتم تركيب الصواريخ خارج الحلبات اي فوق الارض ، حتى تستطيع الاقمار الاصطناعية السوفياتية التأكد وفق بنود معاهدة سالت من عدد الصواريخ داخل كل حلبة ، الا ان انتقالها الدائم بين الملاجىء داخل الحلبة سيجعل من المستحيل معرفة الوجود الدقيق للصواريخ في اية لحظة من اللحظات . وهكذا فان نظام « م . اكس » سيعطي المناعة المطلوبة (نظريا على الاقل) لقوات « الضربة الثانية » الاميركية .

ويبقى ان مشروع « م . اكس » هو من اضخم المشاريع الدفاعية التي شهدها العالم حتى اليوم وبالتالي فانه قد يواجه صعوبات كثيرة في تنفيذه . وسيتطلب المشروع قبل ان يستكمل كليا عام ١٩٨٦ ، بناء ١٠ الاف ميل من الطرقات المعبدة ، وما يقرب من الفي كلم من السكك الحديدية ، وسيتم استعمال ما لا يقل عن ٢٧٠٠ مليون طن من الاسمنت في بناء الحلبات والملاجىء ، وسيستهلك المشروع كذلك ١٢١ الف مليون غالون من المياه نظرا لوجود الملاجىء في الصحراء في ولايتي نيفادا ويوتاه . وقد ازدادت تقديرات تكاليف المشروع من ٣٣ مليار دولار في العام الفائت الى ٥٦ مليار دولار حسب اخر تقديرات ديوان المحاسبة التابع للكونغرس . ومما يزيد من الصعوبات التي قد تواجه المشروع هي ان اخر التقديرات للبنتاغون انه اذا امتنعت الولايات المتحدة عن ابرام معاهدة « سالت ـ ٢ » فان عدد الرؤوس النووية التي سيمتلكها السوفيات في اواخر العقد الحالي سوف تزداد بشكل يهدد فعالية النظام بالرغم من جميع الجهود الرامية الى اعطائه المناعة الكافية ضد هجوم سوفياتي مفاجىء مما يعني ان الادارة الاميركية قد تضطر الى اعادة النظر بالمشروع الحالي في المستقبل القريب .

الصاروخ « م . أكس »
ومستقبل القوات الاستراتيجية الاميركية

العدد ـ ١٣/١٢ ، ١٩٨١/٧/٣٠

سيكون من شأن القرار الذي ينتظر ان يتخذه وزير الدفاع الاميركي كاسبر واينبرغر في غضون الايام القليلة القادمة حول مسألتي الصاروخ « م . اكس » وقاذفة القنابل الثقيلة الجديدة المعدة للحلول مكان قاذفات « ب ـ ٥٢ » العاملة حاليا ، رسم مستقبل القوة الأستراتيجية النووية الاميركية وتحديد شكلها على امتداد ما تبقى من هذا القرن على اقل تقدير .

وقد كان من المفترض ان يقوم واينبرغر باتخاذ قراره وابلاغه الى الكونغرس الاميركي في اواسط شهر تموز(يوليو) الحالي، غير ان ذلك لم يتم ضمن الموعد المحدد . وقد برر وزير الدفاع تأجيل البت بهاتين المسألتين بقوله انه كان نابعا من الشعور بضرورة متابعة البحث في الوسائل الانسب والاكثر ملاءمة للمتطلبات الاستراتيجية الاميركية في السنوات القادمة ، وذلك في الوقت الذي كان النقاش الدائر في الأوساط السياسية العسكرية الأميركية حول المسألتين المذكورتين قد بلغ درجات من الحدة والتشعب قلما شهدتها برامج التطوير العسكري والتسليحي الاميركية في السابق . وعلى الرغم من حرص الرئيس رونالد ريغان على ابلاغ الكونغرس بأن ادارته ملتزمة تماما بالمضي قدما في تنفيذ البرنامجين المذكورين وتعهده بعدم تأجيل الحسم في الموضوع عن الموعد الذي تم تحديده في وقت لاحق ، وهو الاول من شهر آب (أغسطس) القادم ،

فان ذلك لم يكن كافيا لطمأنة لجنة شؤون القوات المسلحة في مجلس الشيوخ ، والتي قامت برفع توصية تقضي بتجميد الاعتمادات المالية المخصصة لمشروع بناء وتجهيز المنشآت الخاصة بالصاروخ « م . اكس » والبالغة نحو ١,١ مليار دولار في موازنة الدفاع للعام الحالي ، وذلك « ريثما تحدد الادارة موقفها من الموضوع »، كما جاء في توصية اللجنة ، وبالفعل ، فقد وافق مجلس النواب بأغلبية كبيرة على قرار التجميد هذا . بانتظار قيام واينبرغر بابلاغ المجلس قراره النهائي في هذا الصدد . اما بالنسبة للقاذفة الجديدة فقد وافق مجلس النواب على التوصية الداعية الى تخصيص مبلغ ٢,٥ مليار دولار في موازنة العام القادم من اجل البدء بعملية تطويرها ، وذلك على الرغم من عدم توصل الادارة بعد الى اختيار نهائي حول الطراز الذي سوف يتم اعتماده منها .

□ تطوير وانتاج الصاروخ « م . اكس » .

يعود النقاش حول الصاروخ الباليستيكي الاستراتيجي الجديد المعروف باسم (م . اكس» إلى أواسط السبعينات، وتحديداً إلى العام ١٩٧٦ حين اعلنت ادارة الرئيس السابق جيمي كارتر آنذاك عن عزمها على البدء بتطوير هذا الصاروخ من اجل تزويد القوات النووية الاميركية به كبديل جزئي عن قوة الصواريخ « مينتمان » العاملة منذ اواسط الستينات . وقد حافظت ادارة كارتر منذ ذلك الحين على « التزامها الثابت » بتطوير هذا الصاروخ وتركيزه ، واصفة اياه بأنه « سوف يكون العنصر الاساسي من العناصر المكونة لاستراتيجية الردع النووي الاميركية طيلة ما تبقى من القرن العشرين »، على حد تعبير وزير الدفاع السابق هارولد براون . وقد بررت الادارة الاميركية حاجتها الى الصاروخ «م . اكس» بالانطلاق من النقاط التالية:

- ازدياد القوة الاستراتيجية النووية السوفياتية بشكل باتت تؤلف فيه تهديدا جديا للصواريخ الاميركية العابرة للقارات والمركزة في صوامع

أرضية ثابتة ، والمؤلفة حاليا من ٤٥٠ صاروخاً من طراز «مينتمان ـ ٢ » و٥٥٠ صاروخ «مينتمان ـ ٣ » و ٥٣ صاروخ « تيتان ـ ٢ » .

ـ الحاجة الى المحافظة على مصداقية الردع النووي الاميركي في وجه هذه القوة السوفياتية المتزايدة ، ومحاولة ايجاد الوسائل الكفيلة بتخفيض امكانية تعرض الصواريخ الاميركية لخطر التدمير او الاصابة بواسطة هجوم سوفياتي استباقي .

ـ ضرورة رفع المستوى التقني والعملي للقوة النووية الاميركية التي كانت قد بدأت بالتقادم ، والتي يعود تطويرها الى الخمسينات والستينات .

وقد بدأ العمل على تنفيذ برنامج تطوير وانتاج الصاروخ الجديد خلال عام ١٩٧٧ بعد ان فازت بعقده شركة « مارتن ماريتا» وقدرت التكاليف الاجمالية للبرنامج المذكور بما يتراوح بين ٤٠ ـ ٥٠ مليار دولار على امتداد الاعوام ١٩٧٧ ـ ١٩٨٩ ، بما في ذلك تكاليف انتاج ٢٠٠ صاروخ ، والنفقات اللازمة لانشاء منصات الاطلاق والتركيز والصيانة . ومن أجل تمكين الصاروخ الجديد من مواجهة المهمات الملقاة على عاتقه فقد تم الاتفاق على ضرورة تزويده بخاصتين أساسيتين وهما :

ـ أن يتم نشره ضمن اطار متحرك بدلا من تركيزه في صوامع ثابتة كما هي الحال مع غيره من الصواريخ الباليستسكية العابرة للقارات .

أن يتم تزويده برؤ وس حربية جديدة تعرف باسم « مارك ـ ١٢أ » تتميز بدقة عالية في اصابة اهدافها .

وضمن هاتين الخاصتين ، كان الصاروخ « م . اكس » كان معدا للجمع عمليا بين مواصفات الصواريخ الباليستيكية المنطلقة من الغواصات (اي حركيتها)التي تجعلها في منأى عن محاولات التدمير الاستباقية، وبالتالي تمكنها من لعب دورها كأسلحة ضربة ثانية/انتقامية

مضادة للقيمة (Counter Value) من جهة ، ومواصفات الصواريخ الباليستيكية المنطلقة من قواعد برية (دقة الاصابة وسهولة التحكم وسرعة التفاعل) التي تجعل منها اساس القوات الاستراتيجية النووية للدولتين العظميين بصفتها أسلحة ضربة أولى مضادة للقوة(Counter - Force) . وبتعبير آخر ، فان الولايات المتحدة استهدفت من خلال تزويد قواتها بهذا الصاروخ امتلاك قدرة على توجيه ضربة نووية ضد الأهداف السوفياتية الحيوية على قدر عال من الدقة ، دون أن يكون هذا الصاروخ معرضا في المقابل لخطر التدمير من قبل ضربة سوفياتية مماثلة . وعلى هذا الاساس ، فان القدرة الاميركية على توجيه الضربة الثانية/الانتقامية لا تعود مقتصرة على ضرب الاهداف الاجمالية الواسعة (كالمدن مثلا ، كما هي الحال مع الصواريخ المنطلقة من الغواصات التي يقل معدل دقتها في الاصابة عادة عن الصواريخ المنطلقة من المنصات الارضية الثابتة) ، بل تظل متضمنة لامكانية مهاجمة الاهداف الدقيقة (منصات الصواريخ، مراكز القيادة السياسية والعسكرية . . الخ) ، وهي تماما المبادىء التي تضمنتها الاستراتيجية النووية الاميركية الجديدة التي أعلن الرئيس كارتر عن اعتمادها فيما عرف « بالقرار الرئاسي ٥٩» .

□ **النقاش حول كيفية تركيز الصاروخ :**

إلا ان المشكلة الاساسية التي واجهت برنامج الصاروخ الجديد لم تكن في تحديد مهماته أو مواصفاته ، بل في محاولة التوصل الى الوسيلة المثلى لنشره وتركيزه . وقد استمر النقاش حول هذه الناحية بالذات طيلة العامين الاخيرين من عهد الرئيس كارتر ، وذلك قبل ان تعلن ادارة هذا الاخير عن موافقتها المبدئية على التوصية التي كانت قيادة سلاح الجو الاميركي قد تقدمت بها والقاضية بنشر صواريخ « م . اكس » في سلسلة من الانفاق التي تمتد على مسافة عدة آلاف من الكيلومترات تحت الارض وعلى سطحها . واستنادا الى هذه الطريقة ، فإنه كان من المفترض ان يتم

بناء ٢٠٠ شبكة ضخمة تحت الارض على شكل حلبات سباق تبلغ مساحة كل منها عدة عشرات من الكيلومترات المربعة وتحوي كل واحدة منها صاروخاً واحداً. وسيتم نقل الصواريخ بواسطة قاطرات متحركة بين ما مجموعه ٤٦٠٠ ملجأ محصن (اي ٢٣ ملجأ لكل حلبة) . ومن اجل تمكين الاقمار الاصطناعية السوفياتية من التأكد من عدد الصواريخ المركزة وفق بنود معاهدة « سالت ـ ٢ » فانه كان من المقرر ان يتم تركيب الصواريخ بين وقت وآخر خارج الحلبات ، اي فوق الارض .غير ان انتقال تلك الصواريخ الدائم بين الملاجىء داخل الحلبات كان سوف يجعل من المستحيل معرفة أماكن وجودها في اية لحظة من اللحظات ، وبالتالي فان نظام « م . اكس » كان سيعطي المناعة المطلوبة (نظريا على الأقل) لقوات الضربة الثانية الاميركية .

وفي اعقاب الموافقة على هذا المبدأ ، اختارت ادارة كارتر الاراضي الصحراوية الممتدة بين ولايتي « يوتاه» و«نيفادا» من اجل انشاء النظام الاستراتيجي الجديد فيها ، وهي خطوة تسببت بدورها في قيام ردود فعل معارضة بين سكان الولايتين المذكورتين .

ومع مجيء الرئيس ريغان وادارته الجديدة الى الحكم بدأت بالبروز تساؤلات أساسية حول مستقبل برنامج الصاروخ «م. اكس » ولا سيما فيما يتعلق بطريقة تركيزه المفترضة . وعلى الرغم من ان ريغان كان قد أعلن خلال حملته الانتخابية عن التزامه بالاستمرار في انتاج الصاروخ ، فانه كان من الواضح ان ادارته لا تنظر الى ذلك البرنامج بالقدر نفسه من الحماس الذي ميز موقف الادارة السابقة منه . وبالاضافة فقد كان عدد من أبرز مستشاري الرئيس الجديد للشؤو ن الدفاعية قد عبروا في مقالات ودراسات نشروها اثناء عهد الرئيس كارتر عن تحفظهم حيال الطريقة التي تم اختيارها لنشر الصاروخ الجديد ، بل ان ويليام فان كليف (الذي تزعم فيما بعد فريق ريغان الدفاعي الانتقالي) ذهب الى حد الاعراب عن اقتناعه بعدم الحاجة الى استخدام «م .اكس » كصاروخ متحرك ،

مفضلا عوضاً عن ذلك تركيزه في منصات ثابتة مكان صواريخ «مينتمان» الحالية ، على ان يتم ذلك بالترافق مع بناء نظام دفاع استراتيجي مضاد للصواريخ الباليستيكية كفيل بتوفير الحماية لتلك المنصات ، وبالفعل فقد اعلنت ادارة ريغان بعد أشهر قليلة من استلامه زمام السلطة عن عزمها على اعادة النظر من الاساس في البرنامج المقترح لنشر الصواريخ الجديدة ، مع تركيزها على ان ذلك لن يؤثر على جهود تطوير الصاروخ نفسه ، والتي كانت ماتزال مستمرة دون انقطاع نظرا لبقائها خارج اطار النقاش الدائر حول مسألة النشر والتركيز المفترضة .

□ الخيارات المتاحة :

وفي وقت لاحق ، أبلغ الكونغرس الاميركي بأن الادارة الجديدة قد قررت العودة الى دراسة مختلف الوسائل التي يمكن اعتمادها لتركيز صواريخ «م . اكس» بما فيها تلك التي كان قد سبق ان تم رفضها في السابق ، و«ذلك دون ان يكون لديها أي تفضيل مسبق لوسيلة على اخرى» . وهكذا ، فقد طرحت من جديد كافة الخيارات التي تقدم بها مختلف الفرقاء المعنيين بالبرنامج ، بما في ذلك سلاح الجو والشركة المنتجة وهيئة الاركان العامة للقوات الاميركية وخبراء وزارة الدفاع بالاضافة الى عدد من اعضاء لجنتي الدفاع والشؤون الخارجية والقوات المسلحة في الكونغرس وتتضمن هذه الخيارات في الوقت الحاضر :

ـ الابقاء على المقترحات التي وافقت عليها ادارة كارتر وذلك بغض النظر عن المعارضة التي أعربت عنها الولايتان المعنيتان بالموضوع والتي ازدادت بصورة ملموسة في اعقاب نشر محتويات تقرير كانت قد اعدته لجنة خاصة من سلاح الجو الاميركي كان قد تم تكليفها بدرس الانعكاسات البيئوية المحتملة لتركيز تلك الصواريخ في الولايتين ، وتبين فيها ان تلك الانعكاسات سوف تكون سلبية الى حد كبير. وقد زاد في حدة المعارضة الشعبية لهذه المقترحات اعلان «الكنيسة المورمونية» (التي

يدين لها اكثرية سكان ولايتي يوتاه ونيفادا) مؤخرا عن اعتراضها على تركيز الصواريخ هناك . وتجدر الاشارة الى ان سلاح الجو ما يزال يحبذ هذه الطريقة بالذات ، على الرغم من الاتجاه المتزايد لدى الادارة نحو التخلي عنها .

ـ تركيب الصواريخ على سفن خاصة ، ومن ثم ابحار هذه السفن بشكل دائم في مياه « البحيرات الاميركية الكبرى » الواقعة على الحدود الشمالية مع كندا . وحسب هذه الطريقة ، التي يعترض سلاح الجو عليها بشدة نظرا لما يمكن ان تسفر عنه من زيادة في تأثير سلاح البحرية على استخدام الصاروخ وتشغيله في المستقبل ، فان هذه السفن تصبح بمثابة قواعد عائمة يتم تخصيص مجموعة من القواعد الساحلية الثابتة لها من أجل تنفيذ عملية الاطلاق عند الضرورة . ويقول متبنو هذا الاقتراح ، ومن ضمنهم عدد من اعضاء الكونغرس ، ان اعتماده من شأنه توفير الكثير من التكاليف التي قد تترتب على غيره من الوسائل ، كما انه كفيل بتسهيل عملية التفاهم مع الاتحاد السوفياتي حول مسائل التحقق من عدد الصواريخ مع الحفاظ في الوقت نفسه على صعوبة التعرض لها نظرا لبقائها في وضع متحرك باستمرار .

ـ اعتماد المبدأ نفسه المذكور اعلاه مع فارق تركيز الصواريخ في غواصات صغيرة خاصة بدلا من سفن سطح ، وذلك من اجل توفير مقدار أكبر من الحماية لها .

ـ حمل الصواريخ بواسطة أسطول من طائرات النقل الثقيلة التي قد يتم تطويرها خصيصا من اجل هذه المهمة . وفي هذه الحالة ، فانه يصبح بالامكان اعتماد طراز معدل من طائرة النقل الثقيلة « سي ـ ٥ غالاكسي » العاملة حاليا في سلاح الجو الاميركي ، والتي تستطيع مبدئيا حمل صاروخ «م . اكس » (يبلغ وزنه ٨٦,٥ طناً) في حالة جاهزة للاطلاق . وكان سلاح الجو قد اجرى منذ حوالى العامين تجارب اختبارية

على هذا المبدأ اشتملت على تحميل طائرة من طراز «سي ـ ٥» بصاروخ «مينتمان»واطلاقه في الجو عن طريق القائه من الخلف حيث يتم تخفيض سرعته بواسطة مظلات ريثما تبدأ محركاته الصاروخية بالعمل عبر التحكم بها عن بعد بواسطة حاسب الكتروني خاص . وتصف مصادر سلاح الجو هذه الطريقة ، التي تفيد بعض المعلومات بأن وزير الدفاع كاسبر واينبرغر يحبذها ، بأنها « باهظة التكاليف وغير عملية على الاطلاق » .

ـ العودة الى مبدأ التركيز الثابت في صوامع أرضية محصنة ، وهي الوسيلة التي كانت قد بدأت خلال الاشهر القليلة الماضية بالحوز على تأييد عدد كبير من المعنيين بالبرنامج ، ويقول أنصار هذه الطريقة بأن اعتمادها سوف يؤدي الى تحقيق وفر كبير في تكاليف برنامج تطوير الصاروخ يقدر بحوالى ٢٠ ـ ٣٠ مليار دولار من اصل اجمالي التكاليف البالغ نحو٤٠ ـ ٥٠ مليارا) ، نظرا الى ان هذه الصوامع (المنصات) موجودة اصلا ولا حاجة لادخال الكثير من التعديلات عليها بسبب التشابه النسبي في مقاييس ومواصفات الصاروخية «م . اكس » و«مينتمان» . ويضيف هؤلاء انه يمكن عندئذ الاستفادة من هذا الوفر في عدة أوجه ، وخاصة من خلال رصد تلك المبالغ لصالح تطوير نظام الدفاع المضاد للصواريخ المقترح ، او في استخدامها لتحديث كافة صواريخ «مينتمان ـ ٣ » العاملة حاليا ، بدلا من الاقتصار في ذلك على ٢٠٠ صاروخ منها (عن طريق تزويدها بالرؤوس الحربية الجديدة» مارك ـ ١٢أ » .

وقد ساهم في تعزيز مواقع المنادين بهذه النظرية اصدار «لجنة تاونز » التي كان واينبرغر قد كلفها بدراسة مسألة التهديد المحتمل للصواريخ الباليستيكية الاميركية من قبل هجوم استباقي سوفياتي لتقريرها بهذا الشأن . فقد توصلت اللجنة ، وكانت برئاسة البروفسور تشارلز تاونز استاذ الفيزياء في جامعة كاليفورنيا ، الى استنتاج مفاده ان التوقعات التي كانت قد سادت في اواخر السبعينات حول ازدياد تعرض الصواريخ الاميركية لخطر التدمير كانت تتسم بقدر كبير من المبالغة ، وبأن الخطر

الفعلي الذي يواجه القوتين الصاروخيتين السوفياتية والاميركية على حد سواء ما يزال ضئيلا ونـظرياً الى حد بعيد ، بالنظر الى الصعوبات الكثيرة التي تعترض تزويد الصواريخ المتقابلة بدقة اصابية كافية لتمكينها من تدمير منصات الاطلاق المحصنة لدى الطرفين . وبطبيعة الحال، فان من شأن تبني وزارة الدفاع الاميركية لاستنتاجات اللجنة المذكورة نسف كافة النظريات التي كانت تدعو الى تطوير الصاروخ «م . اكس » ضمن اطار متحرك من اجل تفادي خطر اصابته في حال كان مركزا في قواعد ومنصات ثابتة .

الانعكاسات العملية
لصواريخ « كروز » (الجوالة)

العدد ـ ٦، ١٩٨٠/٤/٢٤

يشكل برنامج صواريخ « كروز » احد البرامج التسليحية الرئيسية التي تأمل الولايات المتحدة ان تستطيع بها مواجهة « التحدي » السوفياتي في المستقبل القريب ، والتي تلعب دوراً كبيراً في الجهود الأميركية الهادفة الى استعادة تفوقها العسكري على الاتحاد السوفياتي قبل نهاية العقد المقبل .

وتتألف عائلة صواريخ « كروز » من طرازات مختلفة ، منها ما هو استراتيجي بعيد المدى يحمل الرؤوس النووية ، ومنها ما هو تكتيكي « تقليدي » قريب المدى نسبياً . كما ان الولايات المتحدة تقوم حالياً بتطوير هذه الصواريخ بحيث يمكن اطلاقها من البر والبحر أو الجو . وقد استكملت مرحلة هامة من برنامج « كروز » في شهر آذار الماضي عندما وقع اختيار قيادة سلاح الطيران الاميركي على النموذج الاستراتيجي الذي يطلق من الجو والذي قامت بتطويره شركة « بوينغ »، وذلك بعد منافسة شديدة دامت سنتين مع شركة « جنرال ديناميكس » ، التي كانت قد حصلت في عام ١٩٧٤ و١٩٧٧ على امتياز تصنيع النموذجين البري والبحري لهذه الصواريخ . وقد أعلن وزير السلاح الأميركي هانس مارك ان الموازنة الحالية تتطلب انتاج ٢٢٥ من الصواريخ التي تطلق من الجو خلال السنة الحالية ، لكنه اضاف انه ستجري مباراة جديدة في السنة المقبلة لانتقاء الشركة التي ستقوم بتصنيع الدفعة المقبلة من هذه الصواريخ

البالغ عددها ٤٨٠ صاروخاً . وستبلغ القيمة النهائية لصفقة « الكروز » حوالى ٤ مليارات دولار تغطي تكاليف انتاج ٣٤١٨ نموذجاً من الصواريخ الاستراتيجية خلال السنوات الخمس المقبلة . وعلى صعيد آخر ذكر مارك ان صواريخ « كروز » الاستراتيجية التي تطلق من الجو ، ستدخل الخدمة العملياتية في سلاح الطيران ابتداء من عام ١٩٨٢ عندما سيتم تزويد سربين من القاذفات بعيدة المدى طراز « ب - ٥٢ » بها .

□ **مواصفات صواريخ « كروز »** : مع أن المواصفات العامة لصواريخ « كروز » تتشابه من حيث المبدأ مع مواصفات صواريخ « ڤي - ١ » التي طورتها المانيا النازية في اواخر الحرب العالمية الثانية ، فان « الجيل الجديد » من هذه الصواريخ يتضمن التحسينات التكنولوجية في وسائل التوجيه والتصويب مما يزيد من فعاليتها بشكل جذري . وفي الحقيقة فان صواريخ « كروز » هي عبارة عن طائرة صغيرة دون طيار يبلغ طولها حوالى ٥ أمتار وتسير بواسطة المحركات النفاثة العادية التي « تستنشق الهواء » (Air -Breathing) ليختلط مع الوقود التي تحملها ويعطيها قوتها الدافعة وذلك على خلاف المحركات الصاروخية التي تستخدم الاوكسجين الداخلي . وهكذا فان صواريخ « كروز » تتميز بقدرتها على اتباع مسار منخفض او منخفض جدا وذلك بعكس الصواريخ الأخرى (العابرة للقارات مثلا) والتي تأخذ مساراً باليستكياً عالياً .

ومع ان صواريخ كروز « تتجول » ببطء نسبي - اي سرعة تقل عن سرعة الصوت - بالمقارنة مع الصواريخ الاخرى التي قد تصل الى اضعاف هذه السرعة ، فان توجيهها بالقصور الذاتي (Intertial guidance) وتجهيزها برادار لتحديد الحوافي الأرضية « تيركوم » (Tercom -Terrain- contour matching) يجعلها عالية المرونة في التحليق وشديدة الدقة في الاصابة . ويعمل جهاز « تيركوم » على « المقارنة » ما بين الصور التي تبثها الأقمار الاصطناعية ، والتي تحدد التضاريس الأرضية ، وبين «البرنامج» الاساسي الذي يحمله جهاز القصور الذاتي مما

يؤمن إمكانية « تصحيح » مسار الصاروخ خلال تحليقه وتعديله عن « برنامجه »، إما لتحاشي العوائق الطبيعية او لتغيير الهدف ، او للمناورة امام الدفاعات الارضية والجوية للعدو . ويصل مدى صاروخ « كروز » الاستراتيجي الذي يطلق من الجو والذي تم اختياره مؤخرا (بوينغ أ . ج . م ـ ٨٦ AGM-86) إلى حوالى ٢٥٠٠ كلم ، بينما يصل مدى النموذج الاستراتيجي البحري والبري الذي تنتجه شركة « جنرال دايناميكس » (توماهوك Tomahawk) الى اكثر من ٣٠٠٠ كلم . اما مدى النموذج التكتيكي (توماهوك ايضا) البري والبحري فيصل الى حوالى ٥٠٠ كلم . ومن المرجح ان يتم تطوير نموذج تكتيكي جوي من هذا الصاروخ في المستقبل . وتستطيع صواريخ « كروز » الوصول الى حوالى ٣٠ مترا عن هدفها بعد عبور مسافة ٢٥٠٠ كلم ، بالمقارنة مع الجيل الحالي من الصواريخ العابرة للقارات التي لا تقترب الى اكثر من ٣٠٠ متر عن هدفها بعد عبور مسافة مماثلة .

ومع ان برنامج « كروز » (خاصة النموذج الجوي الاستراتيجي) قد واجه صعوبات فنية كثيرة ، (فقد فشلت حوالى ٤٠٪ من التجارب التي اجريت عليها خلال السنتين الماضيتين) فانه يمكن تحديد اهم مزايا هذه الصواريخ على النحو التالي :

١ ـ التكامل بين النموذجين التكتيكي والاستراتيجي : إن الهيكلية المشتركة بين هذين النموذجين تسهل عملية التصنيع الى درجة كبيرة ، كما انها تزيد من امكانية التبديل بين الخيارين عند الحاجة . الا ان المظهر الخارجي المتشابه الى حد بعيد بين الصاروخين يصعب من عملية التحقق (Verification) في نوعيتها ، ويزيد من التعقيد بالنسبة لمعاهدات « سالت » في المستقبل . حيث لا يمكن للطرف السوفياتي مثلا التأكد من ان الولايات المتحدة تلتزم بعدد محدد من الأنظمة الهجومية الاستراتيجية .

٢ ـ الكلفة المتدنية بالنسبة لفاعليتها : ان برنامج « كروز » يبقى متدني الكلفة اذا ما قورن مع البرامج التسليحية الاستراتيجية الاميركية الاخرى . وهكذا فان تكاليف بناء الآلاف من هذه الصواريخ لن تزيد على ٤ مليار دولار بينما تزيد تكاليف برنامج صواريخ « م . اكس » العابرة للقارات المقترح على ٦٠ مليار دولار من أجل بناء ٢٤٠ صاروخاً مع قواعد اطلاقها . وبالرغم من الفوارق العملياتية بين النظامين ، فقد ازدادت الانتقادات الموجهة داخل المؤسسة العسكرية الى البرنامج الاخير . وهنالك جهات عديدة تطالب بالغاء برنامج « م . اكس » وتحويل ميزانيته الضخمة الى انتاج اعداد اكبر من صواريخ « كروز » وتحسين ادائها العملياتي .

٣ ـ قدرتها على اختراق دفاعات العدو : ان صواريخ (كروز » تعطي بثاً رادارياً ضئيلاً (Low Radar Signature) ،وهذا ، بالاضافة الى تحليقها على الارتفاعات المنخفضة جدا (حوالى ٢٠ متراً عن سطح الارض) ، يحد من امكانية اكتشافها بواسطة الرادارات الارضية او الجوية المدافعة ويزيد من احتمال مباغتة العدو .

ويبدو ان الولايات المتحدة تتقدم على السوفيات ، حالياً على الأقل ، بالنسبة لتكنولوجيا التوجيه والتصويب لصواريخ « كروز » . مع ان الاتحاد السوفياتي قد أدخل صواريخ من نوع « كروز » الى الخدمة الفعالة منذ مدة طويلة وخاصة في المجال المضاد للسفن الا انها حسب التقديرات الغربية ، لا تمتلك اجهزة مماثلة لجهاز « تيركوم » الذي يميز الجيل الحالي من صواريخ « كروز » الاميركية . الا ان المصادر الغربية قد أشارت مؤخرا الى تطوير السوفيات لنموذج متقدم من مقاتلات « ميغ ـ ٢٥ » يتمتّع بالقدرة على النظر والتصويب الى الأسفل (Look - Down ,Shoot -Down) مما يمكنها من اكتشاف وتدمير الاهداف المحلقة على ارتفاعات منخفضة وفي اسقاط صواريخ « كروز » وهي تحلق على تلك الارتفاعات . وكذلك فان التكتيك السوفياتي يقوم على اسقاط

القاذفات التي تحمل هذه الصواريخ قبل ان تستطيع اطلاقها . ومن جهة اخرى فان الاتحاد السوفياتي قد بدأ بادخال صواريخ « سام - ١٠ » الى الخدمة الفعلية ، وهذه الصواريخ مخصصة لمقاومة صواريخ « كروز » . كما ان هنالك ما يشير الى استخدام السوفيات لأشعة « ليزر » في المهام المضادة للصواريخ « كروز » .

قنابل الإشعاع المكثف (نيوترون)

العدد - ١٤، ١٤/٨/١٩٨٠

أدى القرار الفرنسي الاخير القاضي بتطوير وانتاج قنابل « نيوترون» (وتعرف ايضا باسم « اسلحة الاشعاع المكثف » (Enhanced Radiation Weapons)، الى تركيز الاهتمام من جديد على هذه الاسلحة ، وذلك وسط تصاعد الدعوات الصادرة عن الاوساط العسكرية والسياسية في الولايات المتحدة وغيرها من الدول التابعة لحلف « ناتو » والهادفة الى ضرورة العمل على انتاج هذا النوع من الاسلحة النووية وادخالها الى الخدمة في وقت قريب .

وقد شكل القرار الفرنسي الذي اعلنه الرئيس ديستان منذ بضعة اسابيع اول خطوة ، من نوعها تقوم بها دولة في العالم باتجاه تطوير واستخدام قنابل « النيوترون » بصورة رسمية وعلنية . إذ كان الرئيس الاميركي كارتر قد اتخذ قرارا في عام ١٩٧٨ نص على تجميد العمل على تطوير هذه القنبلة وتأجيل موعد ادخالها الى الخدمة ، وذلك فيما بدا انه بادرة حسن نية تجاه الاتحاد السوفياتي ابان محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية « سالت - ٢ » .

يعود النقاش حول انتاج قنابل « نيوترون » الى فترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ، حين اعلنت الولايات المتحدة عن نيتها آنذاك على تطوير هذه القنابل بهدف اعتمادها كسلاح اساسي في الترسانة النووية التكتيكية الاميركية . وقد أبدى الاتحاد السوفياتي منذ البداية معارضته الشديدة لمثل

هذه الخطوة ، ووصف هذه القنابل بانها « اسلحة شيطانية معدة لقتل البشر دون تمييز » . وفي صيف العام نفسه اعلن السوفيات للمرة الاولى عن اجرائهم « لعدد من الاختبارات على قنابل نيوترون » انما بهدف اغراض البحث العلمي ليس الا . . » . وكان من الواضح ان هذا الاعلان جاء بمثابة رد مباشر على التصميم الاميركي على انتاج هذه القنابل . وقد اكد الاتحاد السوفياتي في الوقت نفسه على انه « لن يكون البادىء باستخدام هذه القنابل او ادخالها الى الخدمة » ، داعيا الولايات المتحدة الى الامتناع عن ذلك كخطوة مقابلة .

اما الخصائص الاساسية لقنابل « نيوترون » فانها تكمن في حقيقة كونها مخصصة للاستخدام الميداني والتكتيكي المباشر بشكل يسمح بزيادة التنسيق العملياتي بين القوات النووية التكتيكية من جهة ، والقوات التقليدية من مشاة ومدرعات من جهة اخرى . وبكلام اخر فان هذه القنابل تتميز بانخفاض نسبة الانفجار النووي الحاصل عنها الى حد كبير بالمقارنة مع القنابل والرؤوس النووية الاخرى . غير انها في الوقت نفسه تؤدي الى احداث اشعاعات نووية وحرارية ذات كثافة عالية جدا ، ومركزة ضمن دائرة تأثير محدودة المساحة بالمقارنة مع الاسلحة النووية التقليدية (ومن هنا تسميتها بقنابل الاشعاع المكثف) . وبالتالي فان هذه القنابل تؤدي الى قتل اكبر عدد ممكن من القوات المعادية ومن العناصر البشرية المدنية الموجودة ضمن دائرة تفجيرها (وتحديدا ضمن دائرة اشعاعها النووي) ، الا ان تأثيرها التدميري على المنشآت والابنية الواقعة خارج نطاق تلك الدائرة يبقى محدودا للغاية ، بل وشبه معدوم . وعلى سبيل المثال ، فان قنبلة نووية تكتيكية من النوع التقليدي بقوة ١ كيلو طن ووزن ١٠٠ ـ ٢٠٠ كلغ مثلا سوف تؤدي من جراء انفجارها الى تدمير وقتل كل ما هو موجود ضمن دائرة يصل شعاعها عادة الى ما يتراوح بين ٣ ـ ١٠ كلم (حسب التضاريس الارضية واحوال الطقس والرياح . . الخ) . اما قنبلة نيوترونية بنفس المواصفات فان تأثيرها التدميري المباشر

سوف يقتصر على دائرة يتراوح شعاعها بين ٣٠٠ ـ ١٠٠٠ متر فقط ، الا ان تأثيرها الاشعاعي القاتل ، انما غير المدمر ، فسيتجاوز ذلك ليصل الى حوالى ٣ ـ ٥ كلم . وبالاضافة فان إشعاعاتها المكثفة ستكون قادرة على اختراق الدبابات والتحصينات والملاجىء المزودة بأنظمة وقاية من تأثير الاسلحة النووية العادية ، وتؤدي الى القضاء على العناصر البشرية الموجودة فيها . وبالاضافة ، فان الاشعاعات النيوترونية تتميز بتحللها وتلاشيها السريع نسبيا في الاجواء المحيطة ، وبالتالي فان القوات الصديقة ، من مدرعات وحتى مشاة ، سوف تكون قادرة على الدخول الى منطقة التفجير واحتلالها بعد بضعة ايام ، بل وساعات من تلاشي تلك الاشعاعات ، بدلا من ضرورة الانتظار عدة اسابيع ، واحيانا لشهور عديدة في حالات التفجير النووي العادية .

وقد ادت هذه العوامل الى اعتبار قنابل نيوترون الاسلحة النووية التكتيكية ـ الميدانية المثالية في المستقبل ، وخاصة عند بروز الحاجة الى اللجوء اليها في مناطق ومسارح تتميز باحتوائها على كثافة معينة من المنشآت الحيوية والابنية والمجمعات الصناعية والسكانية التي يود الطرف المستخدم المحافظة عليها بدلا من تدميرها . الا ان المعارضة الرئيسية لتطوير مثل هذه الاسلحة تتركز في مناقشتها لهذا المبدأ على « مسألة تسهيل اتخاذ القرار باستخدام الاسلحة النووية » . فمن المنطقي القول بان وجود اسلحة نيوترونية في ترسانة طرف ما سوف تساعده على اتخاذ القرار باستخدامها بحجة « محدودية اثارها التدميرية وفاعليتها الميدانية » . وبالتالي فانه يصبح من الصعب ، بل ومن المستحيل التحكم بالتصعيد اللاحق في مجال استخدام الاسلحة النووية ، والذي قد يصل بسرعة الى مستوى اسلحة التدمير الشامل الاستراتيجية ، بعد سلسلة من الافعال وردود الفعل ، التي لا يمكن التحكم بنتائجها ، او بتسارعها . وتبرز الخطورة الكامنة في تطوير واستخدام قنابل «نيوترون» عند الاخذ بالاعتبار لمجموعة من النظريات التي تنادي بها عدة اوساط في حلف

شمالي الاطلسي ، والتي تدعو الى ضرورة اللجوء بصورة مبكرة الى الاسلحة النووية التكتيكية لصد هجوم تقليدي تشنه قوات حلف وارسو في المسرح الاوروبي . وتبرر هذه الاوساط دعواتها بالقول ان السوفيات وحلفاءهم متفوقون بشكل كبير في مجال الاسلحة التقليدية ـ وخاصة المدرعات ـ على القوات الغربية ، وبالتالي فان لجوء قوات « ناتو » الى الاسلحة النووية التكتيكية يصبح لا مناص منه . وبالطبع ، فان قنابل « نيوترون » ، التي يمكن القول بانها صممت خصيصا للتصدي للهجمات المدرعة في مسارح العمل الاوروبية ذات الكثافة الانشائية والصناعية العالية ، سوف تزيل « حاجزا نفسيا » بالغ الأهمية في مجال اتخاذ القرار باللجوء الى السلاح النووي لصد هجوم تقليدي .

وقد برزت في الآونة الاخيرة ايضا وجهة نظر اميركية هامة فيما يتعلق بقنابل « النيوترون » ومجالات استخدامها . وقد عبر عن هذه الوجهة حديثا الجنرال برنارد روجز القائد الاعلى لقوات حلف شمالي الاطلسي ، بالاضافة الى تقرير أعدّته مجموعة من الخبراء العاملين في وزارة الدفاع الاميركية . اذ دعا هذا التقرير الى اعتماد هذه القنابل كجزء رئيسي من تسليح قوات التدخل السريع المعدة للعمل في الشرق الاوسط ومناطق استخراج النفط ، نظرا لما توفره من مرونة كبيرة في صد الهجمات المحتملة عليها دون الحاجة الى تدمير المنشآت والابار الحيوية القائمة في مسارح القتال او بالقرب منها . وهذه هي المرة الاولى التي يشار فيها علانية الى امكانية استخدام هذه القنابل في مناطق خارج اوروبا ، وهي تعتبر بمثابة عملية دفع قد تؤثر كثيراً على احتمال اعادة النظر بالقرار الاميركي السابق الداعي الى تجميد انتاج واستخدام قنابل من هذه الفئة . وينبغي الاشارة في الوقت نفسه الى الضغوط السياسية المتعددة التي تمارسها اوساط داخل الإدارة الاميركية وخارجها في هذا الاطار ، وخاصة في حملة الانتخابات الرئاسية الحالية . اذ سبق للمرشح الجمهوري رونالد ريغان ان اكد في اكثر من مناسبة على تصميمه على

انتاج هذه القنابل في حالة انتخابه رئيسا . وليس من المستبعد ان تعمد ادارة كارتر نفسها (في حال اعادة انتخابه) الى الرضوخ لهذه الضغوط والمضي قدما في هذا المجال . واذا ما تم ذلك ، فانه يصبح من الصعب توقع استمرار السوفيات بالامتناع عن تطوير اسلحة مقابلة ، خاصة وانه من المعتقد بصورة شبه اكيدة انهم يملكون تكنولوجيا كافية لذلك .

تساؤلات حول الفاعلية المحتملة لقنابل نيوترون

العدد ـ ٢ ، ١٩٨١/٢/٢٦

ذكر تقرير قامت بتحضيره وكالة الحد من انتشار الاسلحه ونزع السلاح الاميركية خلال الفترة الاخيرة من عهد الرئيس كارتر ، ورفع الى الكونغرس مؤخرا ، ان قنابل « نيوترون » قد « تزيد من احتمالات لجوء الاتحاد السوفياتي الى استخدام الاسلحة النووية في الحرب » . وينتقد التقرير كذلك النظرة الداعية الى انه يمكن « الحد من رقعة الدمار » بواسطة قنابل نيوترون ، التي من المفترض ان تؤدي الى مقتل طواقم الدبابات والعناصر البشرية المقاتلة المعادية الأخرى ، مع تخفيض نسبة الدمار الملحق بالمباني والمنشآت بالمقارنة مع القنابل النووية العادية . ويصل التقرير الى الاستنتاج بان القنبلة المعنية سيكون لها « تأثير ضئيل نسبيا » في الحد فعليا من نسبة الدمار ، كما انها ستزيد من صعوبة التوصل الى اتفاقيات الحد من الاسلحة النووية مع الاتحاد السوفياتي .

ويأتي هذا التقرير في اعقاب اعادة فتح ملف انتاج قنبلة نيوترون من قبل الولايات المتحدة . وقد صرح وزير الدفاع الاميركي كاسبر واينبرغر مؤخرا بأن الادارة الحالية « تنظر الى قنابل النيوترون مجددا » وانه من « المحتمل جدا » ان تعود الولايات المتحدة الى انتاج هذه القنابل بعد ان كانت ادارة كارتر قد جمدت البحث والتطوير في هذا المجال عام ١٩٧٨ . ويبدو ان هنالك تباينا في الاراء بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الاميركية ، اذ ان الكسندر هيغ وزير الخارجية قد عقب على حديث

اواينبرغر بقوله ان الولايات المتحدة لم تتخذ قرارا نهائيا بالنسبة للموضوع، كما انها لن تقدم اي خطوات في هذا المجال دون « التشاور الكامل مع حلفائها الاوروبيين » . وكانت بعض دول الحلف الاطلسي قد ابدت تحفظها حيال كلام واينبرغر ، واحتمال قيام الولايات المتحدة بخطوات من طرف واحد بالنسبة لانتاج قنابل نيوترون ، مما قد يزيد من حدة التوتر مع الاتحاد السوفياتي الذي لا يزال يبدي معارضة شديدة على ادخال مثل هذا السلاح الى الساحة الاوروبية .

وفي نفس الوقت تقريبا الذي ظهر فيه التقرير الاميركي ، ركزت بعض المصادر الاوروبية على الخصائص العلمية لقنابل نيوترون ، مؤكدة على صحة الاستنتاجات التي توصلت اليها وكالة الحد من انتشار الاسلحة النووية . وتقول هذه المصادر ان « الصعوبات الفنية قد تجعل من المستبعد بشكل متزايد ان تتم عملية انتاج اسلحة نيوترون فعليا » . وتتألف قنبلة نيوترون من قنبلة نووية صغيرة تلفها طبقات مكثفة (Multiplication Layers) من جسيمات النيوترون دون ـ الذرية (Sub - atomic Particles ، وتتبعثر هذه الجسيمات بشكل مكثف عند انفجار القنبلة الأم ، ممتلكة المقدرة النظرية على اختراق اكثر الاجسام او المواد الواقية ، مما يؤدي الى مقتل العناصر البشرية المعادية بواسطة الاشعاع بدلا من الدمار الناجم عن تفجير القنابل النووية العادية . وتفترض نظرية قنبلة النيوترون كذلك ان الاشعة الناجمة عنها تتلاشى بسرعة مما يسمح للطرف المبادر باستعمالها الى دخول منطقة الانفجار بعد مضي فترة قصيرة بالمقارنة مع القنابل النووية العادية التي يستمر تأثير التلوث الاشعاعي الناجم عنها فترات طويلة جدا . وهذا يتيح المجال امام القيام بهجوم مضاد مبكر لاخراج القوات المهاجمة من الاراضي التي احتلها . بالاضافة الى احتمال اعادة الاسكان في المناطق المتضررة في اعقاب الحرب .

لكن يبدو ان الابحاث العلمية الاخيرة التي تشير اليها المصادر

الاوروبية ، قد اثارت بعض التساؤلات المركزية بالنسبة لصحة النظريات التي تقوم عليها قنبلة نيوترون . وتتركز هذه الانتقادات على الجوانب التالية :

١ ـ لا يمكن اعتبار قنابل نيوترون على انها موجهة « فقط » ضد الافراد ، اذ ان طاقتها التدميرية الفعلية ستكون قريبة الى حد بعيد من الطاقات التدميرية للاسلحة النووية العادية ، خاصة في الدائرة المباشرة للانفجار . وهكذا فان الدمار الملحق بالمباني والمنشآت الناجم عن انفجار قنبلة نووية او نيوترونية تكتيكية ضمن دائرة ١٠٠٠ مترا سيكون متماثلا تقريبا .

٢ ـ ان سرعة تلاشي الاشعاعات الناجمة عن تفجير قنابل نيوترون لن تكون كافية مما يسمح فعلا لدخول الجيوش المدافعة الى منطقة الانفجار . وبالاضافة وبالرغم من كثافة الاشعاع ، فان القوات المعادية الخارجة عن دائرة الانفجار المباشر قد تستطيع التقدم او المقاومة لأيام عديدة قبل ان يكون للاشعاعات تأثير مميت عليها . وبمعنى آخر فان اسلحة نيوترون لا تضمن « القضاء على الافراد » التي هي من « ميزاتها » الاساسية المفترضة .

٣ ـ وعلى صعيد آخر فان ادخال اسلحة نيوترون الى الساحة الاوروبية مثلا ، قد يخفض من « سقف » الرادع النووي ، اذ ان مجرد وجودها قد يزيد من دوافع الاستخدام المبكر من قبل السوفيات للاسلحة النووية ، كما ان استعمالها من قبل الغرب سيواجه بطبيعة الحال برد سوفياتي نووي مما يحول دون امكانية خوض حرب نووية « محدودة » او حتى حرب تقليدية لفترات طويلة وهما من الافتراضات الاساسية التي تقوم عليها العقيدة القتالية لحلف ناتو .

محاولة تطوير قاذفة اميركية
لا يكتشفها الرادار (ستلث)

العدد ـ ١٥، ٢٨/٨/١٩٨٠

كشف وزير الدفاع الاميركي مؤخرا بأن القرار القاضي بانتاج قاذفة استراتيجية جديدة قادرة على « اختراق الدفاعات المعادية عن طريق تعمية وسائل الرصد والكشف » قد جاء نتيجة لسلسلة من الاختبارات والابحاث التي مضى عليها اكثر من عامين . وقد استخدم سلاح الجو الاميركي في هذه الابحاث عدة نماذج من طائرات اختبارية راوحت في احجامها من الطائرات الصغيرة الموجهة عن بعد (بدون طيار) ، الى طائرات من حجم المقاتلة « ف ـ ١٨ هورنت » تقريبا . وعلى الرغم من أنه لم يتم الاعلان عن انواع هذه الطائرات او الشركات التي قامت بانتاجها ، فان المرجح هو انها كانت نماذج مطورة عن طرازات تعمل حاليا في سلاح الجو الأميركي دخلت عليها تعديلات رئيسية تتعلق بالمواد المستخدمة في صناعتها ، وفي الاجهزة الالكترونية التي زودت بها .

وقد اطلق على برنامج الاختبارات هذا اسم « ستلث » (Stealth) وذلك للدلالة على اهدافه المتعلقة بالتوصل الى تقنية تشويش جيدة قادرة على « تعمية » وسائل الكشف المضادة بصورة كاملة او شبه كاملة . ويتم هذا عن طريق التشويش على الوسائل الرادارية والحرارية على حد سواء . وهو يتضمن عدة اساليب من التشويش ، تشتمل على تضليل اجهزة الرادار وتزويدها باحداثيات مغلوطة عن سير الطائرة واتجاه تحليقها ، او تعميتها تماما عن طريق تعطيلها ، بالاضافة الى امكانية التوصل في

المستقبل الى استخدام مواد في صناعة الطائرات قادرة على امتصاص الذبذبات الرادارية دون عكسها الى مصدرها ، وبالتالي فان الطائرة تصبح قادرة عندئذ على « التسلل » عبر هذه الانظمة دون التمكن من كشفها . أما فيما يتعلق بالتشويش الحراري ، فهو يتضمن بدوره اساليب متنوعة منها التخفيض قدر الامكان من البث الحراري الناجم عن محركات الطائرة وهيكلها ، الى جانب اتباع تبديل مستمر في درجات الحرارة الناجمة عن هذه المحركات ، كفيل بتضليل انظمة التوجيه بالاشعة تحت الحمراء الموجودة في الصواريخ المضادة للطائرات .

وفي معرض تبريره لقرار تطوير القاذفة الجديدة صرح الجنرال كيلي بيرك ، كبير باحثي السلاح الجوي الاميركي ، بان التوصل الى تطوير قاذفة كهذه يأتي « كأولوية اساسية في برنامج التطوير الجوي الاميركي نظرا لما قد يؤدي اليه من تحسن كبير في قدرة هذه الطائرة على البقاء في وجه انظمة الدفاع الارضية والمقاتلات المزودة برادارات قادرة على كشف الاهداف المحلقة على ارتفاعات منخفضة » . ويقول وليام بيري رئيس قسم البحث والتطوير في البنتاغون بأن « التقدم الكبير الذي تمكن الاتحاد السوفياتي من تحقيقه في مجال الكشف عن الارتفاعات المنخفضة كان حافزا اساسيا وراء قرار تطوير القاذفة الجديدة » . ويضيف بيري بأن القدرة السوفياتية في هذا المجال أصبحت في موقع يؤمن لها الغاء الايجابيات التي كان من الممكن توفيرها عن طريق استخدام القاذفة « ب - ١ » في مهمات القصف على ارتفاعات منخفضة ، وبرزت بالتالي ضرورة تطوير قاذفة جديدة « لاتكشفها وسائل الرادار بتاتا » .

وعلى الرغم من ان لجنة الشؤون الدفاعية في الكونغرس قد وافقت مؤخرا على تخصيص مبلغ ١٧٥ مليون دولار للاستمرار بتطوير القاذفة الجديدة ، والاجماع الذي يواجه هذا الامر في دوائر وزارة الدفاع نفسها ، فان النقاش ما يزال مستمرا حول الطراز الذي سيتم اعتماده عمليا للقيام بالمهمات المطلوبة . وينصب هذا النقاش حول ما اذا كان سيتم تطوير

القاذفة الجديدة كطراز مشتق عن القاذفة الملغاة « ب ـ ١ » ، او عن القاذفة العاملة حاليا « ف ب ـ ١١١ » ، أم يكون تصميما جديدا من الاساس . كما تقول بعض اوساط الكونغرس بان نجاح وسائل التشويش الجديدة في مهماتها ليس مضمونا تماما بعد ، وبانه ما يزال هناك حاجة الى الكثير من الاختبارات واعمال البحث قبل التوصل الى ذلك . أما الموعد الذي يفترض ان تبدأ فيه هذه القاذفة خدمتها العملية فهو خلال عام ١٩٨٧ .

التركيز الاميركي على تكنولوجيا جيل جديد من الصواريخ التكتيكية

العدد ـ ١٨ ، ٩/١٠/١٩٨٠

من المتوقع ان يرتفع الانفاق الدفاعي الاميركي خلال السنوات الخمس القادمة بحدة اكبر مما في اي فترة مماثلة سابقة منذ الحرب العالمية الثانية . فالرئيس كارتر يقترح موازنات عسكرية سيبلغ مجموعها الكلي لتلك الفترة حوالى الف مليار دولار ، اما اذا اصبح رونالد ريغان رئيسا فانه ينوي انفاق اكثر من ذلك بكثير .

وسيخصص جزء من الموزانة الموسعة للشراء الفوري لاسلحة مألوفة مثل صواريخ استراتيجية بالستيكية عابرة للقارات ، طائرات ، دبابات ، سفن . لكن نجم ترسانة البنتاغون في المستقبل سيكون الصاروخ التكتيكي الجديد الذي يفترض ان يغير وجه الحرب ويعادل التفوق العـددي لقوات الاتحاد السوفياتي على قوات الولايات المتحدة الاميركية في اي صدام عسكري بينهما . ويعد نائب وزير الدفاع الاميركي المسؤول عن الابحاث والتطوير والحصول على الاسلحة ، ويليام بيري ، ان هذه الصواريخ البالغة الدقة التي « ترى كل شيء » والتي ستكون في ايدي القوات العسكرية الاميركية بحلول عام ١٩٨٥ او نحو ذلك « ستثير الحرب » . ويفترض ان تكون الصواريخ الجديدة التي يمكن اطلاقها من الجو او البحر او الارض قادرة على تعيين الاهداف والتمييز بينها بدقة تقرب من دقة البصر الانساني وملاحقتها بسرعة وقدرة على المناورة وتدميرها بضربة واحدة . وفوق ذلك بالنظر الى حاساتها

المتقدمة ، التي تعتمد على تطابق الصور تحت الحمراء (Imaging Infra - red) والموجات الرادارية الميليمترية (Millimeter wave sensors) والى السرعة الهائلة لحاسباتها المصغرة في ترجمة الاشارات الى تعليمات قيادة وتوجيه فانه ستحرر منصات اطلاقها- مثل الطائرات المقاتلة او طائرات الهليكوبتر -من الحاجة الى مساعدتها برادارات مكملة او غير ذلك من اجهزة الكشف والرؤية، كما هو ضروري الان . وهذا هو السبب الذي دفع الى وصفها بتعبير « اسلحة أطلق وانس » .

وسيتسبب الجيل الجديد من الصواريخ التكتيكية في تغييرات عميقة لخطط شراء الاسلحة الاميركية ولبنية القوات الاميركية. فمثلا بدأت القوات المسلحة تراجع بالفعل افكارها حول الاستخدامات المستقبلية للدبابات والطائرات المقاتلة ومتطلبات ادائها . ولا ترى القوات المسلحة الصواريخ الجديدة على انها ستصبح مكتفية ذاتية اكتفاءً تاما . ولكنها تدرك ان صواريخ المستقبل التكتيكية قد تستحوذ لنفسها على الكثير من الوظائف التي تقوم بها اليوم الطائرات ، مثل مهام القتال الجوي أو طلعات الاختراق على مستوى منخفض . ويقول نورمان اوغستين ، وهو نائب وزير سابق للجيش : « يحتمل ان تصبح الطائرات شاحنات تقف بعيدا لحمل الصواريخ في المهمات العسكرية » . كذلك ستتحدى الصواريخ الجديدة الحاجة في المستقبل الى دبابات قتال كبيرة مكلفة مثل دبابة « اكس - م - ١ » التي تبلغ كلفتها ٢,١ مليون دولار ، فالجيش يرى ان صواريخه في المستقبل ستلعب دور قتل دبابات العدو بنجاح ، وتلك مهمة مخصصة الان بشكل رئيسي للدبابات .

□ الاموال المخصصة :

يريد البنتاغون ان تكون هناك في النصف الاول من الثمانينات وتيرة انتاج اسرع لعدد من انواع الصواريخ التكتيكية المختلفة التي بدأ في

تطويرها في وقت مبكر يعود الى عام ١٩٧٠ . وقد بدأ ذلك بالفعل ، فقد زيدت موازنات الحصول على الصواريخ للاسلحة الثلاثة من ٤,٤ بليون دولار الى ٦,٦ بليون دولار بعد حسم التضخم ، وذلك خلال عامين فحسب ، وستستمر الزيادات الحادة في الانفاق وربما تسارعت . وفي هذه الاثناء ستتدفق الاموال ايضا على الابحاث المتعلقة بتطوير الجيل اللاحق من الصواريخ التكتيكية . ويعود جزء من اسباب زيادة جهد الابحاث والتطوير الى التكنولوجيات الجديدة المستخدمة ، ولكنه يعود جزئيا ايضا الى ان البنتاغون يضغط باتجاه اوقات تسليم سريعة . يقول ويليام بيري : « اننا نريد ان نختصر الوقت العادي اللازم لتطوير مثل هذه الاسلحة بمقدار النصف . ونحن نخطط لتسليم هذه الاسلحة الى قواتنا بحلول عام ١٩٨٥ » . ويضيف ان هذه الاسلحة الجديدة لن تحل محل الاسلحة القديمة في البداية ولكنها ستلعب دورا مكملا لها في الوحدات القتالية .

ويعكس الاندفاع نحو تسريع تطوير صواريخ تكتيكية جديدة - وتلك خطوة ستزيد الموزانة العسكرية الاميركية التي فاقت بغير ذلك ١٦٠ بليون دولار سنويا - حقيقة قاسية هي ان البنتاغون لا يعرف وسيلة اخرى يجابه بها التكاثر السريع مؤخرا في عدد السفن والطائرات والدبابات السوفياتية وغيرها من شبكات الاسلحة الرئيسية . فقد فاقت مشتريات الاسلحة السوفياتية خلال السنوات الماضية العشر مشتريات الولايات المتحدة الاميركية بما يقدر بـ ٢٤٠ بليون دولار محتسبة بدولارات ١٩٨١ . ويذهب وزير الدفاع الاميركي ، هارولد بروان ، الى ان الطريقة الوحيدة التي يمكن بها التعويض عن خسارة عقد من شراء الاسلحة هي تحسين نوعية الاسلحة الاميركية . وهو يعتقد ان الولايات المتحدة لا تزال متقدمة على السوفيات بمعدل خمس سنوات في مجال الكترونيات معظم الصواريخ الموجهة . وهو مقتنع بأن الولايات المتحدة لن تحتفظ بهذا السبق فحسب بل الاغلب انها ستزيد الشقة اتساعا اذا حصلت على اموال كافية وانفقتها بشكل مناسب .

□ البرامج الجديدة :

ستكون احدى المهمات الرئيسية للصواريخ التكتيكية الجديدة تدمير دبابات العـدو. وعلى هذا يتعاون الجيش والقوات الجوية في عدة مشاريع صواريخ مضادة للدبابات تدرج كلها تحت عنوان « برنامج كسر الهجوم » assault breaker program») . وأحد المشاريع التي تتمتع بأولية هو مشروع الصاروخ « واسب » (Wasp) جو - ارض . وتريد القوات الجوية ان يتضمن صاروخ « واسب » اما نظام توجيه يتقصى الحرارة عن طريق الاشعة ما دون الحمراء او نظام توجيه يستخدم الموجات المليمترية الدقيقة لتوجيه الرأس الحربي الى الهدف . وسيكون اي من هذين النوعين من التوجيه تحسينا كبيرا على نظام التوجيه المستخدم حاليا في صواريخ « مافريك » جو - ارض التي سيحل صاروخ « واسب » محلها .

وقد بدأ تطوير صاروخ « مافريك » قبل عشر سنوات كصاروخ موجه بطريقة بصرية - الكترونية يحمل في رأسه كاميرا تلفزيون صغيرة . وكانت النظرية ان الكاميرا ستصور هدفا محتملا ثم يقتفي الصاروخ هذا الهدف . ولكن الكاميرا لم تعمل بشكل جيد في الطقس الغائم او خلال الليل . ولذا اتجهت القوات الجوية قبل سنوات بدلا من ذلك الى تطوير نظام توجيه لصواريخ « مافريك » يعمل بالاشعة ما دون الحمراء وساعدت اداة الاشعة ما دون الحمراء على جعل صاروخ « مافريك » صاروخا قادرا على العمل في مختلف انواع الطقس ولكنه ظل مع ذلك يفتقر الى الكثير . فقد كانت لاقطاته تحدد الاهداف بشكل غير دقيق وكثيرا ما فشلت حاسبات معاملة الاشارات فيه في تحديد الاتجاه الذي يتعين عليها ان تقوده فيه . وفي بعض الاحيان كانت البقع الساخنة التي يراها الصاروخ لا تعدو كونها شعلات اطلقت لتضليله . وبما ان هذا الصاروخ لم يكن يرى اشكالا او صورا كاملة فانه لم يكن يستطيع التمييز بين الأهداف الحقيقية والأهداف الزائفة بشكل جيد يجعل منه حقا سلاح ضربة واحدة . وقد جعلت التطورات الاخيرة في انظمة التوجيه بواسطة

الرادار والاشعة ما دون الحمراء الطرازات الاخيرة من صواريخ « مافريك » وكذلك من الصواريخ جو ـ جو « سبارو » و« سايدوايندر » افضل من سابقاتها . لكن صاروخ « واسب » جو ـ ارض وكذلك الصاروخ الجديد المعروف باسم « أمرام » AMRAAM (الصاروخ جو ـ جو المتقدم متوسط المدى) اللذين يجري تطويرهما الان افضل من الصواريخ السابقة بقدر هائل .

وستشتمل الصواريخ الجديدة على احدث المركبات الالكترونية المصغرة والدوائر ذات التكامل واسع النطاق والحاسبات المصغرة للقيام بأعمال معاملة الاشارات (signal processing) ، وبذلك ستحتوي على قدر من الطاقة الاحتسابية والقدرة التحسسية (sensory capacity) تفوق ما كان لسابقاتها بعدة مرات . وستسمح مثل هذه التطورات في الكترونيات هذه الصواريخ برؤية الاشكال الكاملة للاهداف مما يمكنها من اختيار الأهداف الصحيحة التي يتعين عليها ضربها . ويقول نورمان اوغستين في هذه الصدد : « لقد بدأنا نرى اجهزة كشف وملاحقة تقوم باعداد قائمة لحسابات معاملة الاشارات فيها وهي في الجو ، فهي تقول انني ارى دبابة وجسرا وناقلة جنود مدرعة » وبما ان الحاسبة مبرمجة لتدمير الدبابات ، فانها ستختار الدبابة على انها الهدف ذو الاولوية القصوى بالنسبة لها ، « ومع نهاية العقد ستقترب الحاسبات في الصواريخ اقترابا وثيقا من قدرات العقل البشري مما سيجعل احتمال حرب ضغط الازرار التي طالما بحثت تبدو امرا محتملا . اذ لا تكون هناك حاجة للبشر الا لاطلاق الصواريخ واخبارها ان العدو في مكان ما ، فتقوم هي بما تبقى » .

وبهذا التأكيد على الالكترونيات يعول البنتاغون كثيرا على برنامج جديد يسمى برنامج الدوائر المتكاملة ذات السرعة المرتفعة جدا (Vhis Very high speed integrated circuits) . وستنفق القوات المسلحة بموجب هذا البرنامج ٢٠٠مليون دولار خلال عدة سنوات قادمة

لتطوير دوائر متكاملة على كسرات السيليكون (Silicon-Chip) لزيادة القدرات التحسسية وقدرات تحليـل الاشارات لانظمة توجيه الصواريخ آلاف المرات . ويتبنأ مدير تسويق شركة « ناشيونال سيميكوندكتر » (National Semi-Conductor) ، جيمس مارتن ، ان استخدام الجهاز العسكري لاشباه الموصلات الالكترونية سيضاعف قرابة ثلاث مرات خلال الثمانينات .

□ النتائج :

أ ـ الجيش : سيكون السعر المنخفض نسبيا للصواريخ التكتيكية الجديدة بدوره سببا يحدو بالبنتاغون الى اعادة صياغة القوات المسلحة لتحقيق قدر اكبر من الفعالية والحركية . ويقول احد ضباط الجيش في هذا الصدد : « عندما تستطيع الاعتماد عى صاروخ يكلف ٢٥ الف دولار او على الاكثر صاروخين لتدمير دبابة كلفتها مليون دولار ، فان الدبابات ستصبح عبئا بالغ الكلفة على الولايات المتحدة » . ولا يزال الجيش يخطط لشراء نحو ٧ الاف دبابة « اكس ـ م ـ ١ » مما يعني ان انتاجها سيستمر خلال غالبية العقد ، ولكن بدلا من تخطي هذا العدد كما كان الجيش قد خطط سابقا ، يحتمل ان يتم التحول الى دبابة اصغر واخف يكون من الاسهل نقلها جويا وتكون مناسبة اكثر للفرق الاكثر حركية التي سيبدأ الجيش في تشكيلها عما قريب .

ويقول رئيس اركان الجيش الاميركي الجنرال ادوارد ماير « انه عندما تدخل صواريخ التدمير بضربة واحدة الى الخدمة ، فان الولايات المتحدة ستكون قادرة على الدفاع ضد الهجمات المدرعة بطرق كثيرة جديدة مختلفة» ـ ويتنبأ ان صواريخ كهذه ستسمح للجيش بأن يحشد في اوروبا فرقـا اخف وان يشكل قوات تدخل سريع من الجنود والمشاة البحرية للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في الاماكن الاخرى . ويضيف ماير

قائلا انه حتى السنة الماضية « لم نكن لنشتري اي شيء لاوروبا غير دبابات وعربات مدرعة ثقيلة . أما الآن فانني أبحث عن اسلحة ووسائل مضادة ذكية تعطينا قوة ضاربة هائلة في اي وضع حرب الكترونية في اي مكان من العالم » . وتدعم تحول تركيز ماير نحو قوات اكثر حركية تطلق الصواريخ دراسة جديدة اجراها الجيش تبين ان فرقة اميركية واحدة تسلح بصواريخ التدمير بضربة واحدة تطلقها طائرات الهيلوكبتر والمدفعية والمشاة ستكون قادرة على صد هجوم تقوم به قوة سوفياتية مدرعة قوامها الف دبابة واعداد اكبر من عربات المشاة المدرعة خلال يومين من القتال فقط . اما بالاسلحة الراهنة فان فرقة سوفياتية مدرعة تستطيع ان تجتاح اي فرقة مشاة اميركية خفيفة في اوروبا .

ب ـ **القوات المسلحة والاسطول** : لن يكون لهذا التطور الهام الاثر ذاته على القوات الجوية والاسطول الذي سيكون له على الجـيش . وفوق ذلك فان ضباط القوات الجوية والاسطول رغم اعترافهم بأن الصواريخ الجديدة ستعطي لكل منصة اطلاق قوة تبلغ عشرة اضعاف قوتها الحالية يواجهون الامر بتردد . فالتقليديون من بينهم يخشون ان تستولي الصواريخ الجديدة على مهام مخصصة الان للطائرات المقاتلة والمقاتلة القاذفة . كما انهم يخشون ان يتخلى البنتاغون عن الاصرار على السرعة وعلى القدرة على المناورة في الطائرات التي يشتريها لصالح طائرات اكبر وابطأ تطلق صواريخ جو ـ جو وجو ـ ارض من على بعد آمن . ويشكل تعرض الطائرات المتزايد لخطر الصواريخ نقطة ضعف لا يمكن انكارها خاصة فوق ميادين قتال تتكاثف فيها الصواريخ باطراد . ويعلن احد ضباط الجيش الكبار : « ستضطر القوات المسلحة والاسطول الى مواجهة حقيقة ان جندي مشاة يحمل قاذفة صواريخ دقيقة يستطيع الان اسقاط الطائرات المقاتلة القاذفة المخترقة » .

ولا يعتقد اي من العسكريين الاميركيين ان القوات المسلحة الاميركية

ستتخلى تدريجيا عن الطائرات المقاتلة في اي وقت قريب . ولكن مع نهاية الثمانينات وعند اتمام الانتاج المخطط لطائرات « ف ـ ١٤ » و« ف ـ ١٥ » و« ف ـ ١٦ » و« ف ـ ١٨ » ، لن تكون هناك حاجة لتطوير طائرات تعقبها . ويحاجج البعض انه اذا حدث ذلك فان البرامج الحالية لتطوير محركات اقوى ستذهب سدى . ولكن ليس هناك اي احتمال بأن تلغى هذه البرامج قريبا . ويعترف بيري بان مسألة الطائرات المقاتلة التي ستعقب الجيل الحالي مسألة مثيرة وموضع خلاف الى حد كبير » . الا انه لا يترك مجالا للشك في موقفه هو ، اذ انه يتنبأ بأن الصواريخ ستكون بحلول عام ١٩٩٠ قادرة على اصطياد افضل ما بني من المقاتلات قاطبة حتى قبل ان تقترب من فرصة قتال جوي ، اذ ستكون صواريخ جو ـ جو قد حسنت حينذاك الى حد يجعلها قادرة على « الانعطاف بزاوية قائمة لمتابعة ضحيتها » .

يخالف رسميو القوات الجوية هذا الرأي . فيؤكد روبرت هيرمان مساعد الوزير لشؤون الابحاث والتطوير واللوجستيات في القوات الجوية « انني ببساطة لا أرى بزوغ عهد حرب لا يكون فيها قتال جوي » ويدعي دافيد مان مساعد الوزير في الابحاث والتطوير في الاسطول ان القوات المسلحة ستظل « تحتاج طائرات مقاتلة ، ولكن سيكون لها دور مختلف» ويقول هيرمان ان الصواريخ الذكية ستجبر الاسطول على الاعتماد اكثر على انظمة الطائرات المقاتلة ـ الصواريخ البعيدة المدى للدفاع عن الاسطول مثل طائرات « ف ـ ١٤ » الحالية وصواريخ « فونيكس » التي تحملها والتي يبلغ مداها ١٦٠ كلم . ويصر هيرمان على ان هناك مجالا كبير النمو« طائرة « ف ـ ١٤ » بوصفها حاملة صواريخ ذكية ، وانها ستكون حيوية الاهمية خلال القرن الراهن كله » !

وستلعب مجموعات حاملات الطائرات القتالية في المستقبل دورا مختلفا بوجود الصواريخ الجديدة . ففي الوقت الراهن تقوم السفن المصاحبة لحاملات الطائرات من مثل الطرادات والمدمرات اساسا بدور الدفاع عن الحاملة التي ترافقها هذه السفن . ولكن عندما تسلح هذه السفن بصواريخ كروز التكتيكية

وبقذيفة مدفعية عيار ٢٠٣ ملم ذكية جديدة يجري الآن تطويرها ، فانها ستصبح ذات قدرة هجومية اكبر ضد الاهداف البرية والبحرية على حد سواء . وبذلك تستخدم الطائرات المنطلقة من الحاملات للدفاع عن السفن المصاحبة قدر استعمالها للدفاع عن حاملة الطائرات ذاتها .

الفضاء كساحة قتال مستقبلية

العدد ـ ٧، ١٩٨١/٥/٧

يحتل المسرح الفضائي مركزا حيويا في ميزان القوى الاستراتيجي القائم وذلك في مجالين أساسيين :

١ ـ **الاقمار الصناعية** : تلعب الاقمار الصناعية أدوارا مختلفة في أكثر الحقول العسكرية، منها :

ـ الانذار المبكر : ان مدى الاستقرار في ميزان القوى يتوقف الى حد بعيد على مقدرة كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على كشف اي هجوم مباغت ضدهما في أقرب وقت ممكن . وبمعنى آخر فان الاقمار الصناعية تضمن لكل من الطرفين المقدرة على التأكد من نوايا الطرف الآخر . وقد ركزت الدولتـان العظميان شبكات من الأقمار الصناعية في الفضاء تحمل اجهزة تجسس تستطيع التقاط الوهج الناجم عن اطلاق الصواريخ المعادية من قواعدها . وعلى سبيل المثال تقوم اهم شبكات الانذار الاميركية على ثلاثة اقمار من « طراز ٦٤٧ » تدور في مدار شاهق يبلغ علوه ٢٣ الف ميل وهي تعطي القيادة الاميركية فترة انذار تبلغ ٣٠ دقيقة قبل وصول الصواريخ المعادية الى الأراضي الاميركية .

ـ الاستطلاع والرصد : بالاضافة الى الأقمار المركزة في المدارات العالية جدا ، يمتلك الجانبان شبكات اخرى تدور في مدارات اقرب الى سطح الأرض خصصت لأغراض التصوير والمراقبة . وعلى سبيل المثال

تستطيع الأقمار الاميركية من طراز «بيغ بيرد» التقاط الصور الواضحة للأجسام التي لا يزيد طولها عن ١٢ بوصة من علو ١٠٠ ميل . ومن جهة اخرى تعتبر أقمار الرصد والاستطلاع ركنا اساسيا من اركان المعاهدات الدولية مثل معاهدة سالت ، خاصة وانها الوسيلة الوحيدة التي تم الاتفاق عليها من أجل التحقق من التزام الطرفين ببنود المعاهدة.

ـ الملاحة ورصد الأحوال الجوية : تعتمد القوات الغربية والسوفياتية الى حد كبير على الأقمار الصناعية من أجل تحديد مواقع وحداتها وتسيير انتشار قواتها في أوقات السلم او خلال العمليات الحربية . وتساهم أقمار الملاحة في تحديد مواقع الغواصات النووية العاملة في أعماق البحار بدقة شديدة تبلغ عدة أمتار ، كما ان عمليات سلاحي الجو والبحرية تعتمد الى درجة عالية على رصد الاقمار للأحوال الجوية . وبالاضافة فان اقمار الملاحة تعمل في ضبط وتصحيح مسار الصواريخ العابرة للقارات اثناء التحليق (mid - course guidance) ، مما يزيد من قدراتها الحركية ودقتها في الاصابة.

ـ القيادة والسيطرة والاتصال : تقدر المصادر الاميركية بأن حوالى ٨٠٪ من مجموع اتصالاتها العسكرية تتم حاليا بواسطة الاقمار الصناعية المختصة وتزيد هذه الاقمار من وضوح الاتصالات وسرعتها وبالتالي امكانية السيطرة على القوات والتحكم بعملياتها .

وتبقى الاقمار الصناعية ، على اهميتها ، اهدافا شديدة التعرض للاجراءات المضادة . وتحمل هذه الأقمار اجهزة دقيقة وحساسة يمكن تعطيلها بالانفجارات القريبة منها ـ التقليدية او النووية ـ او باعتراضها مباشرة بالوسائل المضادة الاخرى . وهكذا فانه من الواضح ان امتلاك اي طرف للاسلحة التي تستطيع ضرب هذه الأقمار سيمكنه من شل مجموعة كبيرة من القدرات العسكرية للطرف الآخر ، مما قد يخل في ميزان القوى الاستراتيجي ، ويزيد من دوافع اي من الطرفين نحو اللجوء الى ضربة اولى استباقية او مفاجئة .

٢ ـ الصواريخ العابرة للقارات : ان المسار العالي للصواريخ العابرة للقارات (High - Trajectory) بعد اطلاقها ، يفرض عليها دخول الفضاء قبل الوصول الى اهدافها على الأرض . وتحمل الصواريخ، كما بالنسبة للأقمار الصناعية ، اجهزة توجيه دقيقة يمكن تعطيلها بالاعتراض المباشر او غير المباشر ، كما ان رؤوسها الحربية قد تتأثر من جراء الانفجارات القريبة لها . لكن الصواريخ تشكل من حيث المبدأ ، هدفا اصعب من الاقمار الصناعية نسبة لسرعتها اثناء التحليق ، وصعوبة تحديد مواقعها بدقة بالمقارنة مع الأقمار التي تسير على مدارات ثابتة نسبيا . لكن في حال ايجاد اساليب فعالة مضادة للصواريخ ، فان ذلك سيؤدي بدوره الى زيادة عدم الاستقرار في ميزان القوى ودفع الطرفين نحو اعادة النظر في استراتيجية الردع المتبادل . والجدير بالذكر ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي توصلا عام ١٩٧٢ الى اتفاقية تحد من تطوير الصواريخ المضادة للصواريخ العابرة للقارات لضمان الميزان الاستراتيجي بينهما والحيلولة دون تحقيق اي منهما على القدرة على الحد من القوةالرادعة للطرف الآخر .

□ وجهات حرب الفضاء المحتملة :

تتركز جهود الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على العديد من الاسلحة او الأنظمة السلاحية التي قد تزيد من قدرتهما على ضرب الاقمار الصناعية او تدمير الصواريخ العابرة للقارات اثناء تحليقها في الفضاء . ويمكن تحديد أهم تكنولوجيات حرب الفضاء المحتملة على النحو التالي :

١ ـ اشعة ليزر ومسارعات اشعة الجسيمات (Particle Beam Accelerator): تتألف أشعة ليزر من الأشعة الضوئية المكثفة التي يمكن تسليطها بدقة شديدة ، بينما تقوم مسارعات أشعة الجسيمات بقذف ذرات النيترون او الهيدروجين بسرعة عالية جدا عبر المسافات الطويلة . ويحيط الكثير من الغموض بالاستخدامات العسكرية

الفعلية لاشعة الجسيمات في وقت تشير المصادر الاميركية الى احراز السوفيات تفوقا هاما في هذا المجال . وتؤكد بعض هذه المصادر ان السوفيات قد اقاموا محطات ضخمة لتوليد الطاقة من اجل قذف اشعة الجسيمات من الأرض إلى الفضاء وتوجيهها ضد الاقمار الصناعية او الصواريخ المعادية . واشارت مجلة « أفياشن ويك » الاميركية مؤخرا الى ان مصادر الاستخبارات الاميركية «تتوقع ان يستخدم السوفيات أشعة الجسيمات بتجارب مضادة للصواريخ خلال عام او عامين » . إلا ان تقييم جديد صدر عن جامعة «أم . آي . تي » الاميركية توصل الى الاستنتاج بان « استخدام أشعة الجسيمات للأغراض العسكرية يواجه صعوبات لا يمكن التغلب عليها » . ويبدو ان هذه الاسلحة لا تزال في جميع الاحوال بعيدة عن دخول الخدمة العسكرية الفعلية .

أما بالنسبة لاشعة ليزر فان هنالك بوادر تحولات هامة على صعيد الاستخدام العسكري . وكان الدور الاساسي لهذه الاشعة قد اقتصر حتى الماضي القريب على مجالي التوجيه (قنابل «ذكية » ، نيران مدفعية ، الخ . .) وحساب المسافات نسبة لصعوبة حصر هذه الاشعة بشكل كافٍ لخلق طاقة تدميرية فعالة . إلا ان الولايات المتحدة اعلنت في اوائل هذا العام عن قيامها بتجارب ناجحة على « سلاح ليزري » اسفر عن تعطيل الاجهزة الحيوية في احدى الصواريخ العابرة للقارات . وقد تم تركيب جهاز اطلاق لاشعة ليزر على نموذج معدل من طائرات « بوينغ ـ ٧٠٧ » استطاع اختراق الغشاء الخارجي للصاروخ . ومع ان التجربة كانت ثابتة بحيث بقيت كل من منصة الاطلاق والهدف على الأرض ، فان وزير الطيران الاميركي آنذاك هانس مارك قد وصف التجربة بأنها تشكل «فتحا ماسا » في حقل استخدام أشعة ليزر كسلاح . وستقوم الولايات المتحدة بتجربة اطلاق هذه الأشعة اثناء تحليق الطائرة ـ المنصة في الأشهر القليلة القادمة .

وتتيح التجربة الاميركية (واي تجارب سوفياتية) المجال ، مبدئيا

على الأقل ، امام تجهيز الأقمار الصناعية بأسلحة ليزر من اجل ضرب الأقمار المعادية او حتى اعتراض الصواريخ العابرة للقارات . والجدير بالذكر ان احدى اللجان العلمية التابعة للكونغرس قد اوصت في نهاية العام الماضي بقيام الولايات المتحدة بجهود خاصة في مجال تطوير اشعة ليزر للاستخدام في الفضاء نسبة «للامكانيات الكامنة في هذه الاسلحة من اجل تبديل ميزان القوى الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي » . وكما بالنسبة لمسارعات أشعة الجسيمات ، تؤكد بعض المصادر الاميركية ان السوفيات قد حققوا تقدما هاما على الولايات المتحدة في مجال اشعة ليزر ، وقد ذكر الرئيس السابق للاستخبارات في سلاح الجو الاميركي مؤخرا ، بأن « السوفيات قد قطعوا أشواطا بعيدة في هذا المجال ، «في وقت لا تزال المؤسسة الدفاعية الاميركية تتجاهل هذه الانجازات بتغطرس لا مبرر له » .

ومن جهة اخرى ذكرت مصادر البنتاغون ان من البرامج الطويلة الأمد التي يتم دراستها حاليا ، اقامة نحو ٢٥ « محطة قتال » دائمة في الفضاء مجهزة بأشعة ليزر « تستطيع تدمير حوالى ١٠٠٠ صاروخ سوفياتي عابر للقارات » . كما ان مصادر أخرى أشارت الى احتمال تركيز شبكة متكاملة من الأقمار الراصدة والهجومية من اجل حماية الولايات المتحدة من الهجمات السوفياتية . ومن افضليات تركيز اجهزة ليزر في الفضاء ان ذلك يزيل من التأثيرات السلبية الناجمة عن سوء الاحوال الجوية، (غيوم ، مطر الخ . .) التي تحد من فعالية الاشعة في الأجواء الارضية . إلا ان احتمالات تركيز محطات او اقمار قتالية مجهزة بأشعة ليزر في الفضاء تواجه عقبات فنية وتقنية ضخمة . ولعل أهم هذه العقبات صعوبة توليد الطاقة الهائلة اللازمة لخلق اشعة تدميرية ، ذلك لأنه من الضروري خلق طاقة تصل الى الف ميغاواط في اية لحظة من اللحظات من اجل اختراق الغشاء الخارجي للصواريخ المعادية . وبالمقارنة لا يزيد معدل توليد الطاقة الكهربائية لمدينة لندن على ١٧٠٠ ميغاواط في الأحوال العادية . ومع ان

أشعة ليزر لا تتطلب بالضرورة الاستمرار بهذه الوتيرة العالية من الطاقة لفترات طويلة ، فان التقديرات الغربية تشير الى ان الجيل الحالي من الصواريخ لا يستطيع نقل الحمولة الضرورية لتركيز محطات التوليد اللازمة في الفضاء . ومن جهة اخرى فان هنالك احتمال قيام اي من الطرفين بتطوير مواد جديدة تزيد من حصانة الاقمار والصواريخ وبالتالي صعوبة اختراقها بواسطة اشعة ليزر . لكن هذا لا يعني انه لا يمكن التغلب على هذه الصعوبات في حال تخصيصات الموارد العلمية والمالية الكافية لذلك . ومن الحلول المقترحة، التركيز على « تصغير » (Minaturisation)محطات توليد الطاقة ، او تطوير اشعة ليزر كيميائية تتطلب قدرا أقل من الطاقة ، او لربما التركيز على بناء القواعد الأرضية التي تستطيع تسليط الاشعة عبر المسافات الطويلة . ولكن هنالك تساؤلات متزايدة حول جدوى مثل هذه الجهود في وقت يمكن النظر الى وسائل بديلة قد تكون اقل كلفة واكثر فعالية مثل الأقمار القانصة القتالية او المكوك الفضائي .

٢ ـ **الاقمار القاتلة ـ القانصة** : تشير المصادر الاميركية الى ان الاتحاد السوفياتي قد قام بـ ١٨ تجربة منها ١١ تجربة ناجحة للاقمار القانصة القاتلة منذ عام ١٩٦٨ . وقد جاءت آخر هذه التجارب في شهر شباط (فبراير) الماضي حيث استطاع السوفيات ادخال القمر القاتل الى نفس مدار القمر الهدف ووضع هذا الأخير ضمن نطاق تأثيره التدميري. وقد اعتبرت هذه أهم التجارب السوفياتية من حيث اظهار المقدرة على تدمير الاهداف المعادية واثبات قدرة الاقمار القاتلة على المناورة والحركية. وفي وقت لا تزال التجارب على الاسلحة الاشعاعية في مراحلها الاولى ، يبدو ان السوفيات قد حققوا تفوقا آنيا على الولايات المتحدة في مجال هام آخر من حرب الفضاء . ويمكن بواسطة الاقمار القاتلة المتفجرة تخطي الصعوبات التي تواجه تركيز انظمة ليزر في الفضاء ، خاصة وان تجهيز هذه الاقمار

بالرؤوس النووية سيحول دون ضرورة امتلاكها للدقة في الاصابة التي تتطلبها اشعة ليزر . ومع ان النظام السوفياتي الحالي لا يستطيع على ما يبدو ضرب الاقمار العاملة على علو عـالٍ جدا (اي التابعة لشبكة الانذار المبكر) اذ ان مداها لا يزيد عن ١٠٠٠ ميل ، فان ذلك لا ينفي تزايد القدرات السوفياتية في المستقبل المنظور .

أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد كشف النقاب مؤخرا عن اعادة الاهتمام بالأقمار القانصة ـ القاتلة ، وذلك نتيجة للنجاح السوفياتي في هذا الحقل ، وكانت الولايات المتحدة قد توقفت عن تجربة هذه الأقمار منذ مطلع السبعينات ،إلا ان المصادر الاميركية اكدت ان الادارة الجديدة تنوي القيام «ببرنامج طارىء » لتطوير هذه الاقمار دون تحديد مواصفاتها او المدة الزمنية المحتملة قبل دخولها الخدمة الفعالة . وفي نفس الوقت اعلن عن برنامجين اميركيين مماثلين جديدين :

ـ تطويرصاروخ بعيد المدى يطلق من مقاتلات «ف ـ ١٥ » تستطيع ضرب الاقمار الصناعية العاملة على علو منخفض .

ـ تطوير صواريخ جديدة مضاد للاقمار والصواريخ المعادية يعرف بنظام (interceptor homing overlay) . وسيقوم هذا الصاروخ بقذف الاهداف المعادية بالشظايا المتفجرة من بعد مما يؤدي الى تعطيلها او تدميرها . وسيبدأ العمل بهذا البرنامج قبل نهاية عام ١٩٨٢ .

٣ ـ المكوك الفضائي : ذكرت مصادر عسكرية اميركية تعليقا على نجاح رحلة المكوك الفضائي «ان ذلك سيشكل تحولا اساسيا في تاريخ الحرب المعاصرة» ومع ان اميركا قد حاولت التركيز على الجوانب المدنية من المكوك فانه من الواضح الغاية المركزية منه هو تطوير القدرات الاميركية على العمل العسكري في الفضاء. وتكمن اهمية المكوك في انها اول عربة فضائية يتم قيادتها بواسطة الطواقم البشرية مباشرة، مما يعطيها قدرات على المناورة

والحركية تفتقد اليها الاقمار الصناعية والعربات الفضائية الأخرى، وبالاضافة فانه يمكن اعادة استعمال المكوك في مهمات مختلفة ـ بخلاف الصواريخ العادية التي لا يمكن استعمالها الا في مهمة واحدة. ويمكن تحديد اهم الاستخدامات المحتملة للمكوك الأميركي على النحو التالي:

ـ القيام بدور منصة قيادة طائرة بحيث يمكن توجيه العمليات من الفضاء، في العمليات الفضائية او الأرضية على حد سواء.

ـ زرع الاقمار الصناعية الجديدة للأغراض العسكرية (او المدنية) او استبدالها اذا ما تضررت او اصابها عطل فني. ويستطيع المكوك « حمل » الأقمار في داخله مما يحول دون ضرورة اطلاقها من الصواريخ، ويقلل بالتالي من كلفة اي برنامج فضائي مستقبلي.

ـ القيام بدور مضاد للاقمار المعادية. وتستطيع طواقم المكوك مجرد « التقاط » الاقمار المعادية دون ضرورة تفجيرها او تدميرها. علما انه يمكن استعمال العربة كمنصة اطلاق اما لأشعة ليزر في حال تطويرها لهذا الغرض، او الاسلحة الاخرى التقليدية والنووية. ويمكن استعمال المكوك لزرع « الالغام الفضائية » التي تساهم في اعتراض الصواريخ المعادية وتدميرها.

ومما يدل على أهمية برنامج المكوك بالنسبة للقيادة الاميركية، انه سيتم تحويل جميع العمليات العسكرية الى مركز قيادة خاص في ولاية كولورادو. وقد تم تخصيص مبلغ ٤٥٠ مليون دولار لبناء هذا المركز، كما انه تم تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لأغراض البحث والتطوير في مجالات المكوك العسكرية في ميزانية عام ١٩٨٢ العسكرية. ومن جهة اخرى ستقوم قيادة سلاح الجو باقامة قاعدة عسكرية مشابهة لقاعدة « كايب كينيدي » خاصة بالمكوك العسكري في ولاية كاليفورنيا ستبدأ في العمل خلال عام ١٩٨٤.

ومع ان الاتحاد السوفياتي لم يقم حتى الآن ببرنامج مماثل للمكوك

الاميركي ، فان بعض المصادر الاميركية قد أشارت الى احتمال اطلاقهم « لمكوك مصغر » خلال السنوات القليلة المقبلة . ومن جهة اخرى ذكرت مجلة « أفياشن ويك » في الصيف الماضي ان السوفيات سيقومون بتركيز محطة فضائية دائمة ضخمة تحمل طاقما من ١٢ رائداً فضائياً ويبلغ وزنها ٨٥ طناً وذلك قبل نهاية عام ١٩٨٥ ، وسيتمكن السوفيات من خلال وجودهم الدائم في هذه القاعدة القيام بالكثير من المهام العسكرية مثل المراقبة والرصد وصيانة الاقمار الصناعية، كما انه لا يمكن استبعاد احتمال تركيز اسلحة اشعاعية عليها في فترة لاحقة . وفي وقت لا تزال الدولتان العظميان تلتزمان فيه مبدئيا بمعاهدة حظر استعمال الفضاء للأغراض العسكرية التي تم التوقيع عليها عام ١٩٦٧ ، فان الوجهات الراهنة لسباق التسلح الجديد قد تدل على عكس ذلك .

بعض المشاكل التي تعاني منها أنواع من الأسلحة الأميركية

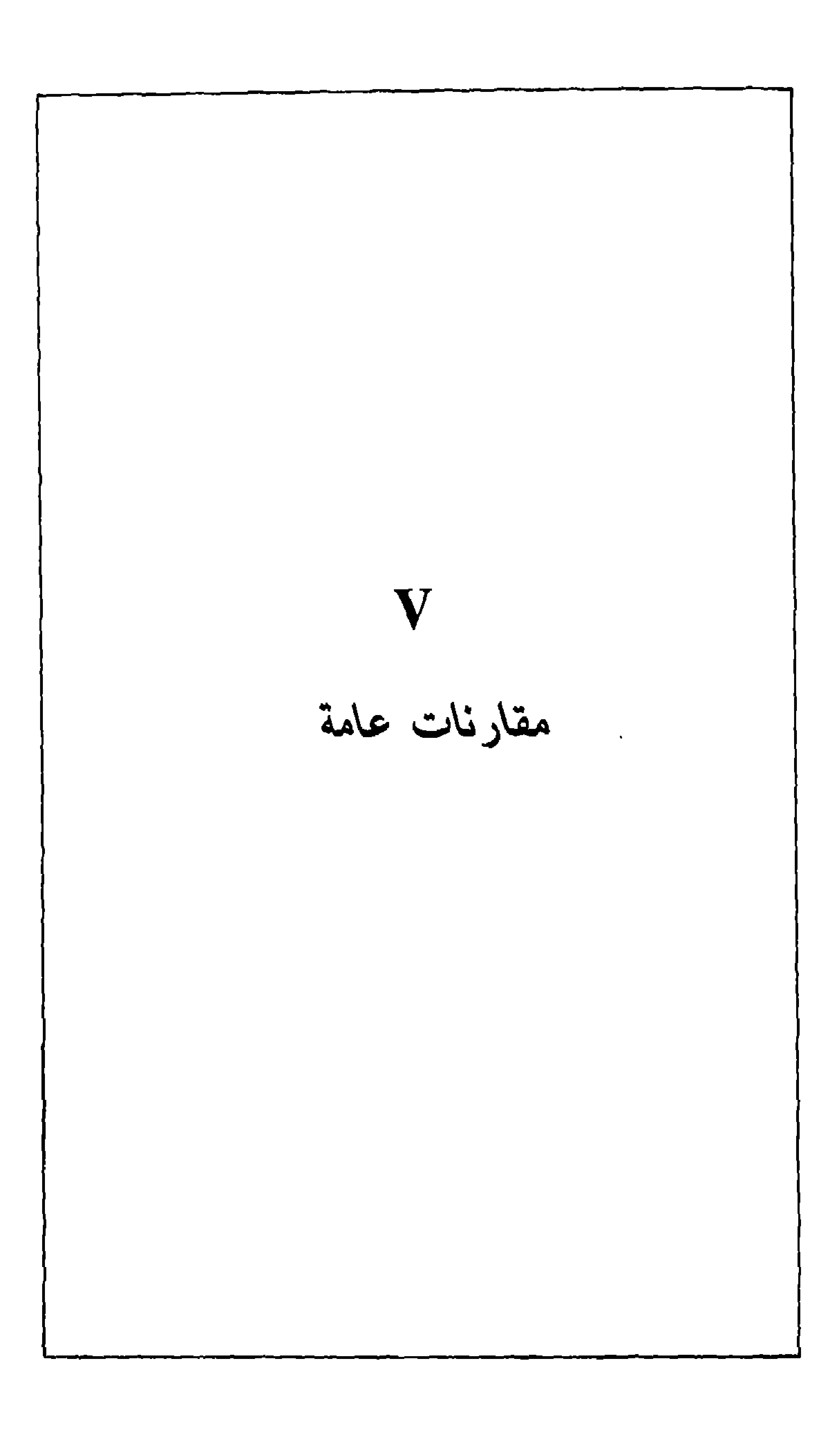
(مستقاة من تقرير لوزارة الدفاع الأميركية، صدر عام ١٩٨١)

العدد - ٦، ١٩٨١/٤/٢٣

الشبكة / المعدات	المشكلة
١ - الجيش	
- صواريخ «تاو» المضادة للدبابات (الطراز الأرضي)	تفتقر البطارية الى الوثوقية . ونتيجة لذلك يتأثر اطلاق الصاروخ او تفقد القدرة على توجيهه خلال طيرانه.
- صواريخ « دراغون » المضادة للدبابات	تتسبب الأعطال التي تصيب اجزاء مختلفة من الصاروخ ، بالاضافة الى مشاكل تتعلق بالعامل الانساني في عدم اصابة الكثير من هذه الصواريخ لهدفها .
- جنزير الدبابة « م - ٦٠ »	يجب استبدال هذا الجنزير بعد ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ ميل ، وهو أقل وثوقية من الطرازات السابقة .
- الهليكوبتر الهجومية « أ. هـ - ١ كوبرا »	يعاني قب المروحة الرئيسية من مشاكل صيانة هامة نتيجة الفشل المتكرر لمحامل محور الأذرع .
- مدفع الهاوتزر ذاتي الحركة « م - ١١٠ » عيار	صارت هناك مشاكل عديدة تتعلق بالمكونات الهيدروليكية منذ ادخال تعديلات

الشبكة / المعدات	المشكلة
٢٠٣ ملم .	جديدة أضافت أنبوب مدفع اثقل . وهناك مشاكل اضافية تتعلق بالعجلات وارتفاع حرارة المحرك ومعدات الأبصار للمدفع ونظام تحميل المقذوفات .
ـ معدات الفحص والاختبار للأنظمة الكهربائية والجوية	المعدات غير موثوقة وتتطلب الكثير من التعيير ويصعب اصلاحها .
٢ ـ البحرية	
ـ نظام التحكم بنيران المدفع « مارك ـ ٨٦» (MK- 86) على كثير من السفن الحربية .	ادى العدد الكبير جداً من الاخفاقات العشوائية للاجزاء التي يزيد عددها عن ٤٠ الفاً وعدم قدرة شبكة الامداد على تغطية متطلبات استبدال القطع الى انخفاض التوافر العملياتي لهذه المدافع .
ـ الرادار « أ. ن/س. ب. س ـ ٥٥ ب » لتوجيه الصواريخ م/ط على كثير من السفن الحربية	تؤثر الوثوقية المنخفضة والنقص في قطع الغيار وعدم كفاية التدريب على أعمال التشغيل والصيانة وعلى معدل التوافر العملياتي .
ـ رادار الكشف الجوي « أ. ن/س. ب. س ـ ٤٠ » المستخدم على عدد كبير من السفن الحربية .	تؤدي معدلات الأعطال المرتفعة لبعض الأجزاء وطول المدة اللازمة لتلقي قطع الغيار والعدد غير الكافي للفنيين المدربين الى مشاكل توافر عملياتي .
ـ طائرات الدورية	أدى انخفاض وثوقية الكثير من القطاع

الشبكة / المعدات	المشكلة
البحرية ومقاومة الغواصات « س ـ ٣ فايكينغ » .	الالكترونية الرئيسية الى انخفاض معدلات التوافر العملياتي .
٣ ـ سلاح الجو	
ـ محركات « برات أند ويتني ف ـ ١٠٠» المستخدمة على مقاتلات « ف ـ ١٥ » و« ف ـ ١٦ »	أدت مشاكل تتعلق بالوثوقية وقوة التحمل خاصة في « القطاع الحار » من المحرك الى معدلات توافر عملياتي منخفضة .
ـ معدات الاختبار الأوتوماتيكية على طائرات « ف ـ ١٥ » .	تتضمن المشاكل (١) الافتقار الى فنيي تشغيل واختبار مدربين بما يكفي . (٢) عدم تناسق بعض البرامج الحسابية . (٣) انخفاض وثوقية الاختبارات المتضمنة في الطائرات وورش شبكات الملاحة المتوسطة الأوتوماتيكية . وتؤدي هذه المشاكل الى الاضرار بكفاية الاختبار وفي النهاية بالتأهب العملياتي للطائرات .
ـ اجهزة التحكم بالطيران في طائرات « أ ـ ١٠ ثندربولت » المضادة للدبابات .	مساحة الفسحات والقنوات الخاص بالكابلات واجهزة التحكم في الطائرة غير كافية ، ويمكن لاجسام غريبة ان تعطل التحكم . وقد يكون هذا الوضع ساهم بالفعل في بعض حوادث هذه الطائرات .
ـ ملاجىء طائرات « أ ـ ١٠ »	النقص الخطير في الملاجىء في اوروبا قد يؤثر سلباً على صيانة هذه الطائرات .



V

مقارنات عامة

بعض مصاعب قياس الجهد الدفاعي

العدد - ٢٥/٢٦، ٢٩/١/١٩٨١

تقييم الانفاقات الدفاعية للأقطار المفردة عملية معقدة وكثيرا ما تكون مصطنعة . ففي معظم الحالات يكون قياس الجهد الدفاعي على اساس بيانات اختيارية جداً ، ولذا فانها لا تعطي غير جزء من الصورة أو أنها تحتوي على قدر كبير من عدم الدقة نتيجة لاختلاف التعاريف والمفاهيم .

ويمكن تقدير الجهد الدفاعي اما بتفحص المداخيل، أي مقدار المواد التي يخصصها قطر ما للدفاع ، او الناتج ، أي القدرات الفعلية التي يشتريها هذا الانفاق .

وبالنسبة لقياس المداخيل أو الموارد التي تكرس للدفاع فهو يتم بواسطة عدد من الطرق المتضمنة لمعايير اقتصادية مثل :

- الانفاق الكلي على الدفاع .

- النسبة المئوية للناتج المحلي الاجمالي ويمثل هذا الانفاق الدفاعي الكلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي للدولة المعنية .

- الانفاق للفرد الواحد ويمثل هذا الانفاق على الدفاع لكل فرد من السكان .

- النسبة المئوية الى الموازنة الوطنية - ويمثل هذا النسبة المخصصة

للدفاع في الموازنة الوطنية ويشير الى الأولوية التي تعطي للدفاع بالمقارنة مع قطاعات الاقتصاد الاخرى .

أما قياس الناتج فهو يتضمن عددا من المعايير التي تبين كيفية انفاق الانفاقات الدفاعية ، واهمها :

- النسب المئوية المخصصة لبعض المجالات الرئيسية « الافراد ، المعدات ، الأبحاث والتطوير ، الخ » .

- القدرات التي تشتري من حيث المعدات والقوة العاملة .

غير ان استخدام أي مما سبق أساساً لمقارنة الجهود الدفاعية يجب ان يكون متحفظاً ، ذلك أنها جميعاً تعاني من عدد من النقائص يمكن تحديد أبرزها على الشكل التالي :

- تغيرات معدلات تبديل العملة . اذ أنه من الأفضل ان يتم التعامل بحذر مع اية مقارنات تتضمن عمليات تحويل عملة بسبب التقلبات في معدلات تبديل العملات .

- المشاكل التعريفية ، اذ ان الأقطار المختلفة تعرف بعض البيانات الرئيسية بطرق مختلفة ، فمثلا تدخل بعض البلدان مهام مختلفة ضمن أرقام موازنتها الدفاعية . وفي حالة حلف شمال الأطلسي ، لا زالت الاختلافات بين البلدان المختلفة قائمة رغم تبني معادلة مشتركة تقوم التقييمات على أساسها .

- القياسات التي تقوم على أساس النسبة المئوية الى الناتج القومي المحلي أو على أساس الفرد الواحد من السكان . لا تعطي هذه المقارنات أية فكرة عن القدرات القاعدية ، أي عن الناتج المحلي الاجمالي أو عدد السكان الكلي للبلد المعني . وبهذا المعنى فان مثل هذه المقارنات لا تعطي أية فكرة عن ثروة مجتمع ما وبالتالي عن قدرته على تخصيص المزيد من الموارد للدفاع .

ـ قياسات الأداء لسنة مفردة . والتي تعطي اشارة الى الوجهات : اولا بالعلاقة مع نمو الناتج المحلي الاجمالي اي العلاقة ما بين ارتفاع أو هبوط الناتج المحلي الاجمالي لدولة ما والتغيرات في انفاقها الدفاعي ، وثانياً من حيث الانفاق الدفاعي في السابق . مثلا حاجج الرسميون الألمان ان فشل المانيا الغربية في الوصول الى نسبة ٣ بالمائة التي التزمت بها تجاه الحلف الأطلسي أقل استحقاقاً للملامة من فشل دول أخرى لان الانفاق الدفاعي لألمانيا الغربية ارتفع بانتظام بنسبة ٣ بالمائة في العام على امتداد العقد الماضي .

ـ تتأثر المؤشرات التي تبين نسبة الموازنة الوطنية المكرسة للدفاع بحجم وشكل الموازنات المعنية . فالموازنات الوطنية في بعض الاقطار « شاملة » ، أما في أقطار أخرى فان الانفاق الحكومي اصغر .

كذلك تفشل المؤشرات الاقتصادية في عكس بعض التشوهات الناجمة عن الاختلاف في البنى الضريبية . فبعض الأقطار يفرض ضرائب مرتفعة على القوات المسلحة فتكون النتيجة أن جزءاً كبيراً من الانفاق الدفاعي يعود الى الخزينة . اما اقطار أخرى فتفرض وتائر ضريبية أخفض بكثير .

ـ لا تعطي المعايير الاقتصادية العامة أية شارة الى الكيفية التي تنفق بها النقود ولا الى عدد من العوامل الخفية مثل التجنيد الاجباري أو مشاركة السكان في الدفاع كما في اسكندنافيا مما يسمح للبلد المعني ان ينجز من حيث القدرات القتالية الفعالة أكثر وبانفاق أقل .

تفشل المؤشرات الثابتة (Static indicators) التي تقيس المداخيل في الأخذ بالاعتبار عددا من العوامل غير المحسوسة مثل التدريب والروح المعنوية للقوات ونوعية المعدات .

ـ لا تقدر قياسات المداخيل او الناتج الأكلاف والمنافع غير الظاهرة الناجمة عن عضوية الأحلاف التي ستتبع تقديم أراض لقواعد .

ـ عند مقارنة الانفاقات الدفاعية ضمن حلف ما مثل حلف الأطلسي ، من الصعب في حالة بعض البلدان عزل تلك العناصر التي تكون ذات علاقة محددة باحتياجات الحلف . وهذا صحيح على وجه الخصوص في حالة حلف الأطلسي بالنسبة للولايات المتحدة ، كما انه كان صحيحا بالنسبة للبرتغال خلال تورطها العسكري في افريقيا ، كما أنه يمكن القول ان القوة الدفاعية الرئيسية خلف الزيادات حديثة العهد في الانفاق الدفاعي لليونان وتركيا كانت العداوة المتبادلة بينهما وليس الخشية من حلف وارسو .

ان مفهوم اقتسام العبء في الجهد الدفاعي مفهوم بالغ التعقيد وعملية كثيراً ما تكون ذاتية . اذ يجب ان يكون مركزياً لتقييم المساهمة الدفاعية لبلد ما قدرته الاقتصادية أو ثراؤه او احساسه بالانكشاف على الخطر وفهمه للتهديدات وعدد آخر من العوامل الخارجية مثل التأثيرات الثقافية والتاريخية . واذا اخذت هذه العوامل بالاعتبار تبين ان اعضاء حلف ما يعملون انطلاقا من منظورات مختلفة فتختلف جهودهم الدفاعية طبقا لذلك . ولا يزال الدفاع امتيازا وطنيا ، وبينما يطور حلف ما فهما مشتركا حول القرارات السياسية الهامة ، فان التنفيذ الفعلي للاجراءات المتفق عليها كثير ما يعكس الاختلافات في المنظورات القومية . وبما ان القوة الدافعة خلف مبادرات التحالف كثيرا ما تكون الدولة الاكبر والأقدر عسكريا ، فليس من المدهش ان لا تكون الاقطار الاصغر التي تتمتع بقدر أقل من الموارد غير راغبة في تنفيذ كافة أوجه مثل هذه المقترحات .

وهكذا فان طبيعة وبنية تحالف مثل حلف شمال الاطلسي يعملان باتجاه عكس اتجاه انتاج معادلة يمكن أن تؤدي الى مقارنة فعالة للانفاق الدفاعي وتحدد توزيعاً عادلاً للعبء الدفاعي . والجهود التي ترمي الى تحقيق ذلك على أساس معايير اقتصادية اختيارية ضيقة لا تفشل فقط في

عكس التعقيد الجوهري للتحالف ، بل انها ايضا تشوه العلاقات التي تعنيها ضمنا العضوية في حلف كهذا .

كذلك كثيرا ما يذهب المحللون الى ان النظر الى الانفاق الدفاعي فقط يمثل نظرة محدودة إلى الأمن. فمثلاً بالنسبة لحلف شمال الأطلسي تشكل المساعدة الى الدول الأقل ازدهاراً التي تساهم في نوع معين من التطوير الاقتصادي والسياسي جزءاً مكوناً من السياسة الأمنية الغربية يساوي في أهميته أهمية الانفاق الدفاعي . وهذا ينطبق داخل حلف الأطلسي على المعونة الى اليونان وتركيا والبرتغال التي لعبت فيها المانيا الغربية دوراً رئيسياً . كما أنها تنطبق على المعونة الى البلدان النامية التي تتمتع بأهمية استراتيجية واقتصادية للغرب .

تقرير صادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية

النشاطات العسكرية السوفياتية والاميركية
١٩٧٠ - ١٩٧٩

(مقارنة الأكلاف بالدولار)

العدد - ٢، ١٩٨٠/٢/٢٨

□ مقدمة :

تصعب مقارنة المؤسستين العسكريتين للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، اذ انهما تختلفان كثيرا من حيث المهام والبنى والخصائص . ولا بد أن يكون اي قاسم مشترك يستخدم في مقارنة احجامهما ونشاطاتهما غير كامل ، وينبغي فهم حدوده ونقائصه لدى تفسير أية محاولة كهذه . اما العملية المتبعة هنا فتعتمد على مقارنة النشاطات العسكرية للبلدين باستخدام قاسم مشترك مألوف هو الكلفة الدولارية . وتحاول ورقة البحث هذه التوصل الى تقدير تقريبي لما ستكون عليه الكلفة المطلوبة بالدولار من أجل إنشاء واستمرارية قوة عسكرية اميركية متماثلة مع القوة العسكرية السوفياتية حجما ومعدات ، بالاضافة الى كلفة تشغيل هذه القوة كما يفعل السوفيات . ثم تقوم الورقة بمقارنة هذه التقديرات بالانفاقات الاميركية المعروفة حاليا . كما انها تعطي تقديرا عاما للحجم النسبي للنشاطات العسكرية في كل من البلدين . كذلك فان احصاءات الكلفة الدولارية تشكل وسيلة لتجميع عناصر البرنامج العسكري لكل من البلدين في أصناف وفئات تمكن مقارنتها ، مما يكشف عن تماثلات وتمايزات بين المؤسستين العسكريتين يصعب إكتشافها وقياسها بأية طريقة اخرى .

□ الأكلاف الدولارية والقدرات العسكرية :

تشكل الانفاقات العسكرية الاميركية من جهة ، وتقديرات اكلاف النشاطات العسكرية السوفياتية بالدولار من جهة اخرى ، مقاييس للموارد السنوية المخصصة للشؤون العسكرية . ويمكن استخدام هذه المقاييس لمقارنة الحجوم الكلية للنشاطات العسكرية في كل من البلدين ووجهاتها من حيث الموارد الداخلة فيها . وتتمتع هذه المقاييس بأفضلية على الكثير غيرها من مقاييس الموارد الداخلة ـ مثل اعداد وانواع الاسلحة ـ من حيث انها قاسم مشترك يسمح بالمقارنات الاجمالية . فمثلا تأخذ التقديرات الدولارية بالاعتبار الفوارق في الخصائص التقنية للمعدات العسكرية ، واعداد الاسلحة التي تم الحصول عليها ونسبتها الى بعضها البعض ، والقوة العددية ، ومستويات تدريب وتشغيل القوات . . . الخ .

ومع ذلك ، فان التقديرات الدولارية تقيس الحاصل الداخل (Input) فحسب وليس الناتج الخارج (Output) . ولذا ينبغي ان لا تستخدم كمقياس صارم للفاعلية النسبية للقوات السوفياتية والاميركية ، فتقييمات المقدرة يجب ان تأخذ بالاعتبار العقيدة الاستراتيجية ، وسيناريوهات المعارك المحتملة ، والكفاءة التكتيكية ، والتأهب ، ومعنويات القوات ، واعداد الاسلحة وفعاليتها ، والعوامل اللوجستية المختلفة ، وعدد آخر كبير من الاعتبارات . وربما كانت التقديرات الدولارية ، كغيرها من مقاييس الموارد الداخلة ، اكثر منفعة كمؤشرات عامة على التغييرات في القدرات العسكرية لقوات البلدين ، منها كمؤشرات للقدرات العملية المحددة لهذه القوات .

□ الأكلاف العسكرية الكلية :

فاقت الاكلاف الدولارية التراكمية للنشاطات العسكرية السوفياتية في العقد ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ الانفاقات الاميركية بما يقرب من ٣٠ بالمائة .

وفوق ذلك تختلف وجهات النشاطات العسكرية للبلدين اختلافا ملحوظا . فقد زادت النشاطات العسكرية السوفياتية ، مقدرة بالدولارات الثابتة ، بوتيرة سنوية يبلغ معدلها ٣ بالمائة . وعلى الرغم من ان وتائر النمو تذبذبت بعض الشيء من عام لآخر ـ عاكسة بصورة أولية المراحل المختلفة من برامج الحصول على الصواريخ والطائرات والسفن ـ الا ان النمط العام كان نمط نمو مستمر خلال العقد بكامله وتشير الدلائل المتعلقة بشبكات الاسلحة التي يجري انتاجها وتطويرها حاليا ، واستمرار الأعمال المتعلقة بانشاء معامل الصناعات العسكرية الرئيسية وتزايد اكلاف الاسلحة الحديثة الى ان هذا الاتجاه الطويل الأمد في النشاطات السوفياتية العسكرية سيستمر في الثمانينات ، وبشكل مماثل لوتيرة النمو ذاتها ، التي ميزته في السابق .

وبالمقابل فقد كانت الوجهة في نفقات الولايات المتحدة وجهة انخفاض خلال معظم هذه الفترة . إذ هبطت الانفاقات الاميركية منذ بداية العقد وحتى عام ١٩٧٦ . اما منذ ذلك الحين فقد تزايدت النفقات بعض الشيء ، ذلك أن الزيادة في المصاريف المتعلقة بالحصول على الاسلحة ، وكذلك على اعمال البحث والتطوير والاختبار والتقييم والتشغيل والصيانة عادلت التناقص المستمر في أكلاف الأفراد وأكلاف التشييد والانشاء .

ونتيجة لهذه الوجهات المتمايزة فان الأكلاف الدولارية المقدرة للنشاطات العسكرية السوفياتية لحقت بالانفاقات العسكرية الاميركية عام ١٩٧١ ، ثم صارت تزيد عنها بفارق يتسع منذ ذلك الحين وحتى عام ١٩٧٩ . ففي ذلك العام كان الاجمالي السوفياتي نحو ١٦٥ بليون دولار ، اي أعلى بـ ٥٠ بالمائة تقريبا من اجمالي الولايات المتحدة الذي بلغ ١٠٨ بليون دولار . اما اذا استثنيت اكلاف الافراد (التي احتسبت على أساس معدلات الرواتب الاميركية) من الجانبين ، فان الأكلاف الدولارية المقدرة للنشاطات العسكرية السوفياتية فاقت انفاقات الولايات المتحدة

بنسبة ٤٠ بالمائة لعام ١٩٧٩ وبنسبة ١٥ بالمائة للعقد كله . واذا استثنيت أكلاف الأبحاث والتطوير والاختبار والتقييم (التي تقل موثوقية تقديراتها عن موثوقية تقديرات النشاطات الاخرى بكثير) فان الاكلاف الدولارية المقدرة للنشاطات العسكرية السوفياتية تفوق انفاقات الولايات المتحدة بنحو ٤٥ بالمائة لعام ١٩٧٩ وبنسبة ٢٥ بالمائة للعقد كله .

□ الوقع الاقتصادي للنشاطات العسكرية :

على الرغم من ان ليس هناك اي مقياس واحد يستطيع بدقة ان يقيم الوقع الاقتصادي للنشاطات العسكرية ، او العبء الاقتصادي الذي تشكله ، فان نسبة الانفاق العسكري الى الناتج القومي الاجمالي كثيرا ما تستخدم لهذا الغرض . ويستخدم هذا المقياس اسعار كل بلد ليعكس القدرات النسبية ومواطن النقص في الانتاج . وقد بلغت نسبة النشاطات السوفياتية العسكرية كما يعرفها هذا التقرير ، مقاسة بروبل عام ١٩٧٠ ، ومحتسبة على أساس الكلفة المعاملة ، نحو ١١ الى ١٢ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي السوفياتي لعقد السبعينات . اما النشاطات العسكرية الاميركية فقد بلغت نسبتها الى الناتج القومي الاجمالي الاميركي ٨ بالمائة تقريبا عام ١٩٧٠ و٥ بالمائة عام ١٩٧٩ .

□ مقارنة الموارد :

وتمكن مقارنة النشاطات العسكرية السوفياتية والاميركية اعتمادا على ثلاث فئات من الموارد الرئيسية وهي : الاستثمار العسكري وأكلاف التشغيل ، وأكلاف الابحاث والتطوير والاختبار والتقييم .

أ ـ الاستثمار العسكري : ويغطي الكلفة الدولارية للحصول على المعدات (بما في ذلك قطع الغيار الرئيسية)، وبناءالتسهيلات . وتمثل اكلاف الاستثمار تدفق المعدات والتسهيلات على المؤسسة العسكرية . وهي لا تشكل مؤشرا على حجم القوات في أية سنة محددة .

وقد تبعت وجهات الاستثمار العسكري العام في البلدين تلك المتعلقة بالإنفاقات والاكلاف الكلية لعقد السبعينات . فقد هبطت الاستثمارات الاميركية بحدة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٦ ، ثم نمت بنسبة ٣ بالمائة سنوياً حتى نهاية العقد. اما الاستثمار السوفياتي فقد تكشف عن وجهة متصاعدة ولكنه ابدى دورات في وتائر النمو السنوية تتعلق بالبرامج الرئيسية للحصول على الاسلحة ـ خاصة برامج الصواريخ والطائرات . وقد ارتفعت الاكلاف الدولارية المقدرة لبرامج الاستثمار السوفياتية عبر العقد كله . ويتوقع ان يستمر هذا النمو في اوائل الثمانينات . كذلك فان الكلفة الدولارية المقدرة للاستثمار العسكري السوفياتي فاقت الانفاق الاميركي المقابل بنسبة ٨٠ بالمائة عام ١٩٧٩ (كان الفرق اكبر عام ١٩٧٦ ، اذ بلغ ٩٥ بالمائة) . أما على امتداد العقد ككل ، فقد فاقت الاكلاف الدولارية المقدرة في الاتحاد السوفياتي ، الانفاقات الاميركية المشابهة لنسبة ٥٦ بالمائة .

ب ـ اكلاف التشغيل (Operating Costs) : وتقاس بالدولار ، وهي تشكل الحصة الاكبر من الاكلاف العسكرية الكلية لكلا البلدين . وتغطي اكلاف التشغيل تلك المصاريف المتعلقة بالمحافظة على مستويات القوات الراهنة (بما في ذلك اكلاف الافراد) . وهي تتناسب استطرادا مع حجم القوات ومستوى نشاطها .

وقد انخفضت الانفاقات الاميركية بسرعة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٣ ، عاكسة التخفيف من حدة التورط الاميركي في فيتنام ثم انهاءه . اما منذ ذلك الحين ، فقد عادل النمو في نفقات التشغيل والصيانة جزئيا الهبوط المستمر في اكلاف الافراد العسكريين مما ابطأ التناقص في اكلاف التشغيل الكلية . ومن جهة اخرى ، ارتفعت الاكلاف الدولارية المقدرة للتشغيل السوفياتي باستمرار خلال الفترة المعنية ـ عاكسة تنامي حجم القوات ـ وفاقت الانفاقات الاميركية بهامش

تزايد اتساعه منذ عام ١٩٧١ . وما ان حل عام ١٩٧٩ حتى كانت هذه الاكلاف المقدرة اكبر من الانفاقات الاميركية بنسبة ٣٥ بالمائة . اما على امتداد العقد كله ، فقد بلغت نسبة التفوق ١٥ بالمائة تقريبا .

ج ـ نفقات الابحاث والتطوير والاختبار والتقييم : وتغطي هذه الفئة من النفقات نشاطات متنوعة تتضمن استكشاف تقنيات جديدة وتطوير انظمة اسلحة متقدمة وتحسين الأنظمة والمعدات الموجودة . ويجري اشتقاق الاكلاف الدولارية لهذه النشاطات في الاتحاد السوفياتي باستخدام منهجية اقل موثوقية مما يستخدم للوصول الى التقديرات الاخرى . وتشير المعلومات المتوافرة عن مشاريع التطوير والابحاث في الاتحاد السوفياتي ، وكذلك الاحصاءات السوفياتية المنشورة حول الجهود العلمية المختلفة الى ان الانفاق على الابحاث والتطوير والاختبار والتقييم في المجال العسكري كان كبيراً ومتزايداً خلال فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ . ويجد هذا التقييم ما يبرهنه في الشواهد التي تشير الى زيادة في القوة العددية وفي التسهيلات المكرسة للبرامج المتعلقة بهذه النشاطات . اما في الجهة المقابلة ، فقد انخفضت الانفاقات الاميركية باطراد قبل ان تعود الى الارتفاع عام ١٩٧٧ . ونتيجة لذلك ، كانت الاكلاف الدولارية المقدرة للنشاطات السوفياتية اكبر بمرة ونصف تقريبا من النفقات الاميركية .

□ القوة العسكرية البشرية (Manpower) :

حافظ السوفيات تاريخيا على قوات قائمة كبيرة نسبيا ، كلفت بمدى أوسع من المسؤوليات ، بالمقارنة مع القوات الاميركية . وقد قدر عدد القوات السوفياتية العاملة عام ١٩٧٩ بحوالى ٤,٣ مليون رجل ـ اي ضعف عدد القوات الاميركية . ويضم هذا العدد القوات السوفياتية في الاسلحة الخمسة التابعة لوزارة الدفاع وكذلك حرس الحدود السوفياتي التابع للجنة امن الدولة والذي يتولى مع ذلك بعض المسؤوليات العسكرية . ولا يتضمن الرقم اكثر من نصف مليون رجل في قوات الأمن

الداخلي التابعة لوزارة الداخلية وكذلك العاملين في مصالح سكك الحديد والانشاءات ، ذلك ان هذه القوات لا تقوم بادوار تعتبرها الولايات المتحدة ذات علاقة بالأمن القومي . وقد توازت وجهات القوة العددية العسكرية مع وجهات الاكلاف الكلية لكل من المؤسستين خلال العقد . فقد نمت القوة العسكرية السوفياتية المقدرة بأكثر من ٤٠٠ الف رجل بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٩ . وحدثت الزيادة الاكبر - ٢٠٠ الف رجل - في القوات البرية . اما في الولايات المتحدة فقد تناقصت القوة العددية العسكرية سنة تلو الاخرى منذ ان وصلت الى اعلى رقم لها إبان الحشد الاميركي للحرب الفييتنامية (من ٣,١ مليون فرد عام ١٩٧٠ الى ٢,١ مليون عام ١٩٧٩) .

مقارنة المهام العسكرية :

يمكن ايضا القيام بمقارنة النشاطات السوفياتية والاميركية باستخدام التعريفات الحسابية الاميركية التي تستعمل لتصنيف التفويضات الانفاقية العسكرية حسب نوعية القوات المقصود دعمها . وهذه القوات هي : الاستراتيجية ، وقوات الاغراض العامة ، وقوات الدعم .

أ - القوات الاستراتيجية : وتتضمن كافة القوات المخصصة للهجوم عبر القارات ، والدفاع الاستراتيجي ، والتحكم والرصد والاستطلاع الاستراتيجيين ، بالاضافة الى القوات السوفياتية المخصصة « للهجوم على الاطراف » (Peripheral Attack) . وقد كان مستوى النشاط السوفياتي المتعلق بالقوات الاستراتيجية (باستثناء « قوات الهجوم الطرفية » التي لا تملك الولايات المتحدة ما يقابلها)، مقاسا بالدولار ، يزيد عن النشاط الاميركي بمرتين وثلثي المرة للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ وبما يقرب من ثلاث مرات لعام ١٩٧٩ . اما اذا ضمت قوات الهجوم الطرفية فتكون الاكلاف السوفياتية المقدرة اكبر من الانفاقات الاميركية ، بثلاث مرات للفترة كلها .

وقد بلغت اكلاف قوات الهجوم عبر القارات نحو ٣٥ بالمائة من كلاف القوات الاستراتيجية جميعا بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، بينما بلغت سبة الانفاق الاميركي المماثلة ٦٥ بالمائة للفترة ذاتها .

وانخفضت الاكلاف الدولارية المقدرة للنشاطات الخاصة بقوات لهجوم عبر القارات السوفياتية في اوائل السبعينات عندما تم الانتهاء من رامج تطوير وتركيز الجيل الثالث من الصواريخ عابرة القارات ، ثم رتفعت بحدة من جديد في منتصف السبعينات عندما بدأت عملية تطوير الجيل الرابع من هذه الصواريخ . وستخفض هذه الاكلاف ثانية مع استكمال تطوير وتركيز الجيل الرابع . ولكن يتوقع ان تعود الى الارتفاع بحدة في اواسط الثمانينات وهو التاريخ الذي يتوقع ان يبدأ فيه السوفيات بتركيز الجيل الخامس من شبكات الصواريخ عابرة القارات التي يجري تطويرها الآن .

وتعكس تقديرات اكلاف قوات الهجوم عبر القارات فارقا كبيرا بين نسب الاسلحة في القوات السوفياتية والقوات الاميركية . فقد شكلت اكلاف قوات الصواريخ عابرة القارات خلال العقد الماضي اكثر من نصف اكلاف قوات الهجوم عبر القارت السوفياتية، بالمقارنة مع الخمس بالنسبة للولايات المتحدة . ولكن من جهة اخرى ، مثلت نفقات قوة القاذفات الاستراتيجية نحو ثلث انفاق قوات الهجوم عبر القارات الاميركية بالمقارنة مع اقل من ٥٠ بالمائة بالنسبة للقوات السوفياتية . وفي كل سنة من سنوات العقد ، كانت الاكلاف الدولارية لبرامج الصواريخ عابرة القارات والغواصات حاملة الصواريخ السوفياتية تفوق مثيلاتها الاميركية ، في حين كانت اكلاف القاذفات السوفياتية اقل باستمرار من اكلاف القاذفات الاميركية .

وبلغت الاكلاف الدولارية لقوات الهجوم « الطرفي » السوفياتية نحو ١٥ بالمائة من كافة اكلاف القوات الاستراتيجية (تتضمن قوات الهجوم

الطرفي صواريخ متوسطة المدى وقاذفات متوسطة وغواصات حاملة للصواريخ من طرازات اقدم . وتعين لهذه القوات اهداف استراتيجية تقع على اطراف الاتحاد السوفياتي) . كذلك بلغت الاكلاف المقدرة لقوات الدفاع الاستراتيجي السوفياتية نحو نصف الاكلاف الكلية للقوات الاستراتيجية خلال العقد ، بينما بلغت النسبة المقابلة للنفقات الاميركية ١٥ بالمائة . وقد ظلت نشاطات الدفاع الاستراتيجي السوفياتي على مستوى مرتفع طيلة المدة بينما تناقصت النشاطات الاميركية المشابهة . ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة الاكلاف السوفياتية المقدرة الى الانفاقات الاميركية من خمسة اضعاف عام ١٩٧٠ الى خمسة وعشرين ضعفا عام ١٩٧٩ . وربما استمرت نشاطات الدفاع الاستراتيجي السوفياتي في النمو في اوائل الثمانينات عندما يدخل السوفيات الى الخدمة جيلا جديدا من الطائرات المعترضة والصواريخ سطح ـ جو في محاولة لادخال تحسينات اكبر على دفاعاتهم الجوية .

ب ـ قوات الاغراض العامة (General Purpose) . وتتضمن كافة القوات البرية والقوات الجوية التكتيكية والبحرية والمتحركة (النقل الجوي والبحري) ، وقد زادت الاكلاف الدولارية المقدرة لقوات الاغراض العامة السوفياتية (عدا اكلاف الابحاث والتطوير) عن الانفاقات الاميركية المشابهة منذ عام ١٩٧٠ ، رغم ان الفارق المطلق بينهما ظل على حاله تقريبا منذ عام ١٩٧٣ . وقد كان المجموع الاجمالي للاكلاف السوفياتية على امتداد العقد اكبر من الانفاقات الاميركية بنسبة ٥٥ بالمائة تقريبا .

وكان للقوات البرية ، ضمن قوات الاغراض العامة السوفياتية ، والاميركية كذلك ، الحصة الاكبر . وقد زادت حصة القوات البرية السوفياتية باطراد خلال العقد . اما الانفاقات الاميركية فقد استمرت في التناقص بعد ان وصلت حدها الاعلى خلال فترة حرب فيتنام وصولا الى عام ١٩٧٣ ، ثم بدأت تنمو بوتيرة معتدلة .

أما اكلاف قوات الاغراض العامة البحرية (باستثناء الحاملات الهجومية ومتعددة الاغراض وما يلحق بها من طائرات ، فهذه تحسب ضمن القوات الجوية التكتيكية)فقد تكشفت عن وجهات متفارقة. اذ هبطت الانفاقات الاميركية حتى عام ١٩٧٣ ثم صارت ثابتة نسبيا خلال ما تبقى من العقد . كذلك تناقصت الاكلاف السوفياتية حتى عام ١٩٧٣ ، ثم بدأت تنمو بوتيرة سريعة منذ ذلك . ونتيجة ذلك ، كانت الاكلاف السوفياتية اعلى من الانفاقات الاميركية بنسبة ١٥ بالمائة لعام ١٩٧٩ ، اما على امتداد العقد بكامله فكانت متساوية (اما اذا احتسبت اكلاف الحاملات الاميركية وما عليها من طائرات من ضمن اكلاف قوات الاغراض العامة ، فان النفقات الاميركية تزيد على الاكلاف السوفياتية لعام ١٩٧٩ بنسبة ٢٠ بالمائة وللعقد كله بنسبة ٥٠ بالمائة) . وهبطت الانفاقات الاميركية على القوات الجوية التكتيكية (بما فيها حاملات الطائرات والطائرات الملحقة بها) من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٤ ، ثم ارتفعت بعد ذلك . اما الاكلاف السوفياتية المقدرة فقد أبدت نمطا دوريا متصاعدا يتعلق بوتائر الحصول على طائرات جديدة . ومع نهاية العقد ، فاقت الانفاقات الاميركية الاكلاف السوفياتية المقدرة بنسبة ٢٠ بالمائة فقط ، وذلك نقص ليس بالقليل عما كان عليه الحال عام ١٩٧٠ ، أما على امتداد العقد بأكمله فقد كانت الانفاقات الاميركية اكبر بمقدار الثلث (واذا استثنيت حاملات الطائرات الاميركية والطائرات التابعة لها فان الاكلاف السوفياتية المقدرة تفوق الانفاقات الاميركية بنسبة ٣٥ بالمائة لعام ١٩٧٩ وبنسبة ٤٥ بالمائة للعقد كله) .

ج ـ قوات الدعم (Support) : يتضمن هذا الصنف برامج الفضاء العسكرية بالاضافة الى التدريب والصيانة ومراكز القيادة الرئيسية والنشاطات اللوجستية المتنوعة والتي تعتبر جميعا في العادة فعاليات دعم . وقد زادت انفاقات الولايات المتحدة على نشاطات الدعم عن الاكلاف السوفياتية المقدرة لهذه النشاطات بنسبة ٢٠ بالمئة خلال العقد بأكمله ،

ولكن بينما كان مستوى الانفاقات الاميركي يفوق المستوى السوفياتي بمقدار الثلثين عام ١٩٧٠ ، اصبح المستويان متساويين في نهاية العقد . فقد ارتفعت اكلاف قوات الدعم السوفياتية باطراد خلال الفترة لتتماشى مع نمو اصناف القوات الرئيسية الاخرى .

القوات المواجهة للصين : يبني كل من البلدين قواته لا استعدادا لحرب بين الشرق والغرب فحسب ولكن ايضا استعداداً لصدامات اخرى ممكنة . فمثلا يخصص ١٠ الى ١٥ بالمائة من الاكلاف الدولارية المقدرة للنشاطات العسكرية السوفياتية لوحدات تعتقد وكالة المخابرات المركزية الاميركية ان مهامها الاولية تتعلق بمواجهة الصين . وإن كان يمكن استخدام هذه القوات ايضا في حالات الطوارىء الاخرى .

المحتويات

سلسلة الدراسات الاستراتيجيّة

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير - ت ٨٠٧٩٠٠/١
برقياً "موكيالي" بيروت - ص.ب: ١١/٥٤٦٠ بيروت